I L A N P A P P E



إيلان بابيه

عشر خرافات عن إسرائيل

ترجمة: سارة ح. عبد الحليم

Ahmad A Janajreh

عشر خرافات
عن إسرائيل

With best wishes,
Yours,
Ilan Pappe

هذه هي الترجمة العربية الكاملة لكتاب:
10 MYTHS ABOUT ISRAEL
Verso Books, 2017
copyright© Ilan Pape

عشر خرافات عن إسرائيل / فكر - سياسة
إيلان بابه / مؤلف سارة ح. عبد الحليم / مترجمة من فلسطين
الطبعة الأولى، 2018
حقوق الطبع محفوظة ©



المؤسسة العربية للدراسات والنشر
المركز الرئيسي:
المصيطبة، شارع ميشال أبي شهلا، متفرع من جسر سليم سلام
مفرق الجامعة اللبنانية الدولية LIU، بناية النجوم، مقابل أبراج بيروت
ص. ب 11-5460، الرمز البريدي 2190-1107، بيروت، لبنان
هاتفاكس 707891/2 1 961+
e-mail: mkpublishing@terra.net.lb
info@airpbooks.com
التوزيع في الأردن:
دار الفارس للنشر والتوزيع
ص. ب 9157، عمّان 11191 الأردن،
هاتف 5605431 6 962+ / 5605432 6 962+ هاتفاكس 4631229 6 962+
موقع الدار الإلكتروني: www.airpbooks.com

تصميم الغلاف والإشراف الفنّي:
محمد سيف ® عمّان، هاتف 95297109 7 962+
الصف الضوئي: **المؤسسة العربية للدراسات والنشر** / بيروت، لبنان
التنفيذ الطباعي: **ديمو برس** / بيروت، لبنان

ISBN 978-614-419-881-0



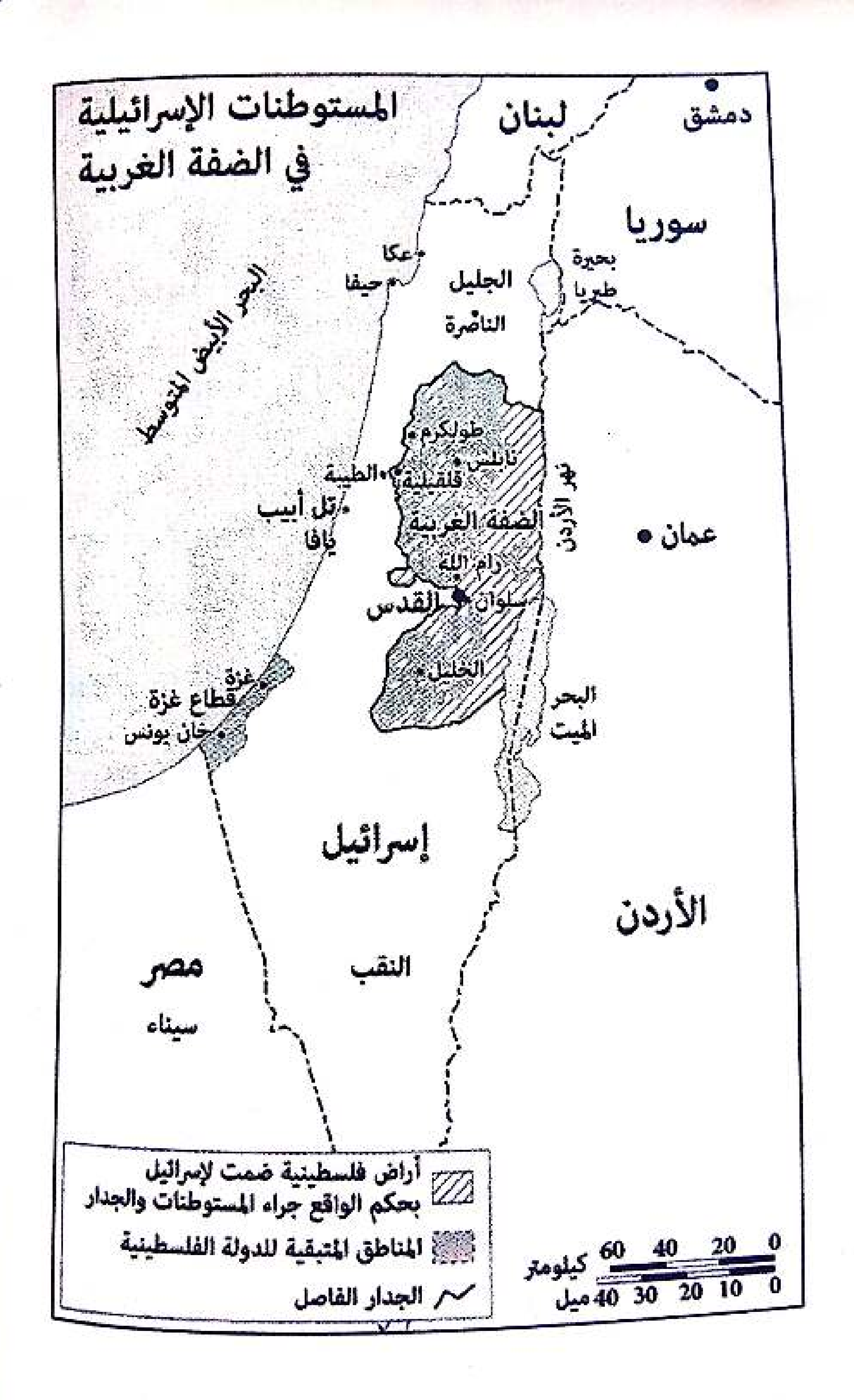
إيلان بابيه

عشر خرافات عن إسرائيل

ترجمة: سارة ح. عبد الحليم



المحتويات



المستوطنات الإسرائيلية
في الضفة الغربية
لبنان
دمشق
سوريا
عكا
حيفا
الجليل
الناصرة
بحيرة
طبريا
البحر الأبيض المتوسط
طولكرم
نابلس
الطيبة
قلقيلية
تل أبيب
يافا
الضفة الغربية
نهر الأردن
عمان
رام الله
سلوان
القدس
الخليل
غزة
قطاع غزة
خان يونس
البحر
الميت
إسرائيل
الأردن
مصر
النقب
سيناء
أراض فلسطينية ضمت لإسرائيل
بحكم الواقع جراء المستوطنات والجدار
المناطق المتبقية للدولة الفلسطينية
الجدار الفاصل
كيلومتر
0 20 40 60
ميل
0 10 20 30 40

مدخل

يقع التاريخ في قلب كل صراع . ومن شأن التوصل إلى فهم حقيقي ومتجرّد للماضي أن يتيح الفرصة للسلام . بالمقابل ، فإننا لن نجني من وراء تشويه التاريخ أو التلاعب به سوى الويلات . وكما يبيّن نموذج الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ، فإن التضليل التاريخي ، حتى ذاك الذي يطال الماضي القريب جداً ، يمكن أن يتسبب في إحداث ضرر بالغ . هذا الفهم الخاطئ المتعمَّد للتاريخ يمكن أن يفضي إلى الاضطهاد ، وحماية نظام قائم على الاستعمار والاحتلال . لذلك ، ليس من المستغرب أن تستمر سياسات التضليل والتشويه حتى يومنا هذا ، حيث تؤدي دوراً حيوياً في إطالة أمد الصراع ، الأمر الذي لا يترك فسحة أمل مهما كانت ضئيلة للمستقبل .

إن المغالطات المتشكّلة عن الماضي والحاضر في إسرائيل وفلسطين تعوقنا عن فهم جذور الصراع . في الأثناء ، يتعارض التلاعب المستمر بالحقائق ذات الصلة مع مصالح كل الضحايا الذين سقطوا جراء سفك الدماء والعنف المتواصلين . فما العمل إذن؟

تستند الرواية التاريخية الصهيونية بشأن الطريقة التي أصبحت فيها الأرض المتنازع عليها دولة إسرائيل إلى جملة من الخرافات التي تلقي ، بصورة ماكرة ، ظلالاً من الشك على الحق الأخلاقي للفلسطينيين في الأرض . وغالباً ما تقبل وسائل الإعلام السائدة والنخب السياسية في الغرب هذه المجموعة من الخرافات بوصفها حقيقة مسلّم بها ، علاوة على كونها مبرراً للممارسات الإسرائيلية على مدى الستين عاماً الماضية أو نحوها . في أحيان كثيرة ، يفسِّر القبول الضمني لهذه الخرافات إعراض الحكومات الغربية عن التدخُّل بأي طريقة بنّاءة في صراع لا يزال مستمراً منذ نشأة الدولة .

يتصدى هذا الكتاب لهذه الخرافات، التي تبدو في الخطاب السائد كحقائق غير قابلة للطعن. بيد أن هذه المقولات، من وجهة نظري، تُعدّ تحريفات وافتراءات يمكن دحضها، بل يتعين دحضها من خلال بحث أعمق في السجلات التاريخية. والفكرة الأساسية التي تجمع أجزاء هذا الكتاب هي المقارنة بين الافتراض الشائع والحقيقة التاريخية. فمن خلال وضع كل خرافة مقابل الحقيقة، يكشف كل فصل عن مواطن الضعف في الحكمة المتعارف عليها عبر استقصاء أحدث ما توصل إليه البحث التاريخي.

ويتناول الكتاب عشر خرافات تأسيسية أو جملة خرافات شائعة، معروفة لأي شخص على علاقة - بطريقة أو بأخرى - بالمسألة الفلسطينية الإسرائيلية. وتتدرج هذه الخرافات والحجج المضادة هنا وفق ترتيب زمني.

يرسم الفصل الأول خريطة فلسطين عشية وصول الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر. وتصور الخرافة فلسطين بوصفها أرضاً خالية، قاحلة، أقرب ما تكون إلى صحراء، قام الصهاينة الذين وصلوا إليها بزراعتها. أما الحجة المضادة فتكشف عن وجود مجتمع مزدهر فيما مضى كان يشهد عمليات متسارعة من التحديث وبلورة النزعة القومية.

وتقترن الخرافة بأن فلسطين أرض بلا شعب بالخرافة الشهيرة الخاصة بشعب بلا أرض، التي تشكل موضوع الفصل الثاني. فهل كان اليهود فعلياً هم سكان فلسطين الأصليون الذين استحقوا تلقي الدعم بكل السُّبل الممكنة في «عودتهم» إلى «وطنهم»؟ تصرّ الخرافة بأن اليهود الذين وصلوا إلى فلسطين في العام ١٨٨٢ ينحدرون من اليهود الذين طردهم الرومان نحو العام ٧٠ للميلاد. وتشكك الحجة المضادة في صلة النسب هذه، حيث أظهر جهد بحثي ضخم بأن اليهود إبان الحكم الروماني لفلسطين ظلوا في الأرض، متحولّين إلى المسيحية أولاً ثم إلى الإسلام. أما من هؤلاء اليهود فسؤال لا يزال مطروحاً - فلعهم كانوا الخزر الذين تحولّوا إلى اليهودية في القرن التاسع الميلادي؛ أو لعل اختلاط الأعراق خلال ألف عام يجعل من المستحيل التوصل إلى إجابة عن مثل هذا السؤال. بيد أن الأهم من ذلك أنني أناقش في هذا الكتاب بأن الصلة

بين المجتمعات اليهودية في العالم وفلسطين في حقبة ما قبل الصهيونية كانت دينية وروحية ، وليست سياسية . وأما ربط عودة اليهود بإقامة دولة ، قبل ظهور الصهيونية ، فكان مشروعاً مسيحياً حتى القرن السادس عشر ، قبل أن يصبح لاحقاً مشروعاً بروتستانتياً تحديداً (أنجليكانياً بوجه خاص) .

إلى ذلك ، يستقصي الفصل الثالث الخرافة التي تساوي الصهيونية باليهودية (بحيث لا يمكن تصوير معاداة الصهيونية إلا بوصفها معاداة للسامية) ، حيث أحاول هنا دحض هذه المعادلة من خلال إجراء تقييم تاريخي للمواقف اليهودية إزاء الصهيونية ، بالإضافة إلى تحليل تلاعب الصهيونية باليهودية لأسباب استعمارية ، ولاحقاً لأسباب استراتيجية .

أما الفصل الرابع فيناقش الزعم بأنه لا توجد ثمة صلة بين الاستعمار والصهيونية . وتنطلق الخرافة من أن الصهيونية حركة تحرّر قومية ليبرالية ، في حين أن الحجة المضادة تعمل على وضع الحركة في إطار مشروع استعماري ، إن لم يكن مشروعاً استعمارياً استيطانياً ، على غرار تلك في جنوب أفريقيا والأمريكتين وأستراليا . وتكمن أهمية هذا الدحض في أنه يعكس الكيفية التي نفكر بها في المقاومة الفلسطينية ضد الصهيونية ولاحقاً ضد إسرائيل . فإذا كانت إسرائيل مجرد دولة ديمقراطية تدافع عن نفسها ، فهذا يعني أن كيانات فلسطينية مثل منظمة التحرير الفلسطينية ليست سوى جماعات إرهابية . أما إذا كان نضال هذه الكيانات ضد مشروع استعماري فهذا يعني أنها حركة مقاومة للاستعمار ، وستكون صورتها على الساحة الدولية مختلفة تماماً عن تلك التي تسعى إسرائيل ومؤيدوها إلى فرضها على الرأي العام العالمي .

ويستحضر الفصل الخامس الخرافات المعروفة لحرب ١٩٤٨ ، ويهدف تحديداً إلى تذكير القراء لماذا تم كشف زيف مزاعم الفرار الطوعي للفلسطينيين بنجاح بالاستفادة من علم التأريخ المتخصص . كما يناقش هذا الفصل خرافات أخرى تتعلق بأحداث العام ١٩٤٨ .

ويبحث الفصل السادس ، وهو الفصل التاريخي الأخير ، في ما إذا كانت حرب ١٩٦٧ قد فُرضت على إسرائيل ، وبالتالي «لم يكن ثمة خيار» إلا

بخوض الحرب . أزعم هنا بأن هذه الحرب كانت جزءاً من رغبة إسرائيل لاستكمال الاستيلاء على كل فلسطين ، وهو ما تحقق على نحو شبه كامل في حرب ١٩٤٨ . وكان التخطيط لاحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة قد بدأ في العام ١٩٤٨ ، ولم يتوقف حتى سنحت الفرصة التاريخية من خلال قرار مصري متهوّر في يونيو/حزيران ١٩٦٧ . كما أحاجج بأن السياسات الإسرائيلية بعد الاحتلال مباشرة تبرهن بأن إسرائيل توقّعت الحرب ولم تُباغت بها .

ويأخذنا الفصل السابع إلى الوقت الراهن ، حيث أطرح السؤال التالي : هل إسرائيل دولة ديمقراطية أو كيان غير ديمقراطي؟ أسعى إلى البرهنة هنا بأنها ليست ديمقراطية من خلال معاينة وضع الفلسطينيين داخل إسرائيل وفي الأراضي المحتلة (الذين يشكلون في المجموع نحو نصف تعداد السكان الواقعين تحت حكم إسرائيل) .

ويتطرق الفصل الثامن إلى عملية أوسلو للسلام ؛ فبعد نحو ربع قرن منذ توقيع الاتفاقية ، بات لدينا منظور واضح حول المغالطات ذات الصلة بالعملية ، حيث نستطيع أن نتساءل ما إذا كانت العملية اتفاقية سلام مُنيت بالفشل ، أو حيلة إسرائيلية لتكريس الاحتلال .

ويمكن حالياً تطبيق منظور مماثل على قطاع غزة والخرافة التي لا تزال تحظى بقبول واسع النطاق ؛ وهي أن مأساة الناس هناك سببها الطبيعة الإرهابية لحركة حماس . وعليه ، أتبنى في الفصل التاسع وجهة نظر مغايرة ، طارحاً تفسيراً آخر لما حدث في غزة منذ منعطف القرن الماضي .

وأخيراً ، أتصدى في الفصل العاشر إلى الخرافة القائلة بأن حل الدولتين هو السبيل الوحيد للمضي قدماً في تحقيق السلام . ولقد توفّرت لدينا دراسات ممتازة لباحثين ونشطاء تناقش صيغة الحل هذه ، وتطرح حلولاً بديلة . وتشكل هذه الأعمال والمؤلفات تحدياً هائلاً لهذه الخرافة الأخيرة .

يضم الكتاب كذلك ملحقاً بالتسلسل الزمني لأهم الأحداث التاريخية والسياسية ، لمساعدة القرّاء على وضع الحجج والطروحات ضمن سياقاتها بصورة أوضح .

وسواء أكان القارئ حديث العهد بالموضوع أم دارساً مخضرماً ، آمل بأن يكون هذا الكتاب أداة مفيدة له ؛ فهو موجَّه بصورة أساسية لأي شخص يجد نفسه يخوض نقاشاً حول الموضوع المتجدِّد إياه والمتعلق بالمسألة الفلسطينية الإسرائيلية . غير أن هذا ليس كتاباً متوازناً ، إنما هو محاولة أخرى لتعديل الخلل في ميزان القوى لصالح الفلسطينيين المستعمَرين والمحتلّين والمضطهدين في أرض إسرائيل وفلسطين . وسوف تكون الفائدة أعظم إذا أبدى مؤيدو الصهيونية أو مناصرو إسرائيل المخلصون استعدادهم أيضاً لمناقشة الحجج المطروحة هنا ؛ فالكتاب في النهاية من تأليف يهودي إسرائيلي حريص على مجتمعه تماماً كما هو حريص على المجتمع الفلسطيني . ومن شأن دحض الخرافات والأساطير التي تكرّس الظلم أن يعود بالفائدة على كل من يعيش في الدولة أو يرغب في العيش هناك . فالدولة تشكل قاعدةً بحيث يمكن لكل قاطنيها الاستمتاع بالمزايا والإنجازات الكبرى التي يقتصر التمتع بها حالياً على جماعة واحدة ذات حظوة .

بالإضافة إلى ذلك ، عسى أن يكون هذا الكتاب أداةً مفيدةً للناشطين الذين يدركون أن الإحاطة المعرفية بشأن فلسطين تعدّ ضرورية تماماً بقدر الالتزام بالقضية الفلسطينية . ولا يشكل الكتاب بديلاً عن العمل الضخم الذي قام به على مدى السنوات الفائتة عددٌ كبيرٌ من الباحثين ، ممن كان لإسهاماتهم الفضل في جعله ممكناً ، ولكنه مدخل إلى ذاك العالم من المعرفة .

وبإمكان الدارسين والباحثين الاستفادة من هذا الكتاب إذا ما نفضوا عن أنفسهم الداء الأعظم المبتلى به العالم الأكاديمي اليوم ، ألا وهو : الفكرة بأن الالتزام يُضعف العمل البحثي . فأفضل الطلبة الجامعيين وطلبة الدراسات العليا ممن سُعدتُ بتدريسهم والإشراف على طروحاتهم هم أولئك الملتزمون . هذا الكتاب إنما دعوة متواضعة للباحثين في المستقبل كي يغادروا أبراجهم العاجية ويتواصلوا ثانيةً مع مجتمعاتهم التي يجرون أبحاثهم بالنيابة عنها ؛ فسواء أكانوا يكتبون عن الاحتباس الحراري في العالم أم عن الفقر أم عن فلسطين ، عليهم أن يجاهروا بالتزامهم بفخر في نطاق عملهم الأكاديمي . وإذا كانت مؤسساتهم

الجامعية ليست مستعدة بعد لهذا الأمر ، عليهم أن يتحلوا بالفطنة بما يكفي لممارسة لعبة «البحث الأكاديمي الموضوعي غير المتحيِّز» حول هذه القضايا الجدلية ، مع الإدراك التام لزيف هذا الادعاء .

بالنسبة لعموم الناس ، يطرح هذا الكتاب رواية مبسَّطة لموضوع غالباً ما يبدو معقَّداً للغاية (علماً بأن بعض جوانبه تتسم فعلياً بالتعقيد) ؛ لكنه موضوع يمكن شرحه بسهولة ، كما يمكن التماهي معه من المنظور العالمي للعدالة وحقوق الإنسان .

وأخيراً ، آمل بأن يسهم هذا الكتاب في إزالة سوء الفهم الكامن عميقاً في قلب المشكلة الفلسطينية الإسرائيلية ، في الماضي وفي الحاضر . وما دامت هذه التشويهات والمزاعم المتوارثة بمنأى عن المساءلة ، فإنها لن تفتأ توفِّر حصانة للنظام اللاإنساني الحالي القائم في أرض فلسطين . ومن خلال استقصاء هذه المزاعم على ضوء أحدث البحوث ، نستطيع أن نتبين كم أنها تجافي الحقيقة التاريخية ، وكيف أن توضيح الوقائع التاريخية وتصحيحها يمكن أن يكون له تأثير في فرص تحقيق السلام والمصالحة في إسرائيل وفلسطين .

الجزء الأول

مغالطات الماضي

الفصل الأول
فلسطين كانت أرضاً خالية

كان الفضاء الجيوسياسي المعروف اليوم باسم «فلسطين» أو «إسرائيل» بلداً معترفاً به منذ العصر الروماني . وتشكل مكانة هذا الفضاء وظروفه في الماضي البعيد موضوع نقاش ساخن بين من يعتقدون بأن المراجع الدينية كالإنجيل لا قيمة لها تاريخياً ، وأولئك الذين ينظرون إلى الكتاب المقدس باعتباره رواية تاريخية معتمدة . وسوف نتطرق لأهمية تاريخ هذا البلد في حقبة ما قبل العصر الروماني في الفصول اللاحقة من هذا الكتاب . لكن يبدو أن ثمة إجماعاً كبيراً بين الباحثين والدارسين على أن الرومان هم من أطلقوا اسم «بالستينا» Palestina على هذه الأرض ، وهي التسمية التي سبقت كل الإشارات المماثلة للأرض بوصفها «فلسطين» ، حيث كانت ولاية تابعة للإمبراطورية الرومانية خلال حقبة الحكم الروماني ، ثم تابعة لبيزنطة إبان الحكم البيزنطي ، واعتمد مصيرها إلى حد كبير على مصير روما ، ومن بعدها القسطنطينية .

وبدءاً من منتصف القرن السابع ميلادي فصاعداً ، ارتبط تاريخ فلسطين بشكل وثيق بتاريخ العالمين العربي والإسلامي (مع حقبة قصيرة في العصور الوسطى عندما خضعت فلسطين للصليبيين) . ولقد طمحت الكثير من الإمبراطوريات والممالك الإسلامية التي تقع شمال البلاد ، وشرقها وجنوبها بالسيطرة عليها ؛ ففيها المسجد الأقصى ، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ، بعد مكة والمدينة المنورة . كما كانت تتمتع بعناصر جذب أخرى ، نظراً لخصوبة أرضها وموقعها الاستراتيجي . ولا يزال بالإمكان رؤية الثراء الثقافي لبعض الممالك التي حكمت فلسطين سابقاً في بعض أجزاء إسرائيل وفلسطين ، على الرغم من أن علم الآثار المحلي يعطي الأسبقية للتراثين الروماني

واليهودي ، وبالتالي لم يتم حتى الآن التنقيب عن إرث المماليك والسلاجقة ، هاتين الدولتين الإسلاميتين اللتين عرفتا خصباً وازدهاراً في القرون الوسطى .

ولعل الحقبة الأهم لفهم وضع فلسطين وإسرائيل في العصر الحالي ، هي فترة الحكم العثماني ، التي بدأت مع احتلال العثمانيين لأرض فلسطين في العام ١٥١٧ ؛ فقد حكم العثمانيون فلسطين لمدة ٤٠٠ عام ، ولا يزال إرثهم ملموساً في جوانب عدة ؛ فالنظام القانوني في إسرائيل ، وسجلات المحاكم الشرعية («السجل») ، وتسجيل الأراضي («الطابو») ، إضافة إلى بعض الجواهر المعمارية المذهلة جميعها تشهد على أهمية الوجود العثماني . عندما وصل العثمانيون إلى فلسطين ، وجدوا مجتمعاً ناطقا باللغة العربية غالبيته من المسلمين السنة ومن القرويين ، مع بعض النخب القليلة التي عاشت في المدن . وقد شكل اليهود في هذا المجتمع حينها أقل من خمسة في المئة من السكان ، بينما شكل المسيحيون بين ١٠ إلى ١٥ في المئة من السكان . وكما يذكر [الباحث الإسرائيلي] يوناتان مندل :

> لا تُعرف النسبة الدقيقة لليهود في فلسطين قبل ظهور الصهيونية . لكنها في الغالب تراوحت بين ٢ إلى ٥ في المئة . ووفقاً للسجلات العثمانية ، في العام ١٨٧٨ ، كان هناك ٤٦٢,٤٥٦ شخصاً يعيشون فيما تعرف اليوم بإسرائيل أو فلسطين . ومن هذا الرقم ، فإن ٤٠٣,٧٩٥ (أي ٨٧ في المئة) كانوا مسلمين ، و٤٣,٦٥٩ (أي ١٠ في المئة) كانوا مسيحيين ، و١٥,٠١١ (٣ في المئة) كانوا يهوداً .(١)

في ذلك الوقت ، كانت المجتمعات اليهودية حول العالم تنظر إلى فلسطين على أنها الأرض المقدسة المذكورة في الكتاب المقدس . ولا يوجد للحج في الديانة اليهودية الدور ذاته الموجود في المسيحية والإسلام ؛ ومع ذلك كان بعض اليهود يعتبرونه فريضة ، وكانوا يزورون البلد بأعداد قليلة كحجّاج . وكما سيبيّن أحد فصول هذا الكتاب ؛ فقد كان المسيحيون بصفة رئيسية هم الذين أرادوا ، ولأسباب كنسيّة ، أن يقيم اليهود في فلسطين بشكل دائم ، وذلك قبل ظهور الصهيونية .

وأنّى للمرء أن يعرف أن هذا ما كانت فلسطين عليه في ظل الأربعمئة سنة من الحكم العثماني عندما يتصفّح الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الإسرائيلية المتعلق بتاريخ فلسطين منذ القرن السادس عشر :

> بعد الغزو العثماني في العام ١٥١٧ ، تم تقسيم أرض فلسطين إلى أربع مقاطعات ، أُلحقت إدارياً بولاية دمشق ، وتم حكمها من إسطنبول . في بداية الحكم العثماني ، كان هناك زهاء ١٠٠٠ عائلة يهودية في البلد ، عاشوا بشكل رئيسي في القدس ، ونابلس ، والخليل ، وغزة ، وصفد ، وقرى الجليل . وكان المجتمع يتألف من أحفاد اليهود الذين عاشوا دائماً في أرض فلسطين ، بالإضافة إلى بعض المهاجرين من شمال أفريقيا وأوروبا .
>
> وعملت الإدارة الحكومية ، حتى وفاة السلطان سليمان القانوني (١٥٦٦) ، على إدخال بعض التحسينات وتحفيز الهجرة اليهودية . واستقرّ بعض القادمين الجدد في القدس ، لكن الغالبية العظمى منهم اتجهوا إلى صفد ، التي بلغ عدد اليهود فيها بحلول منتصف القرن السادس عشر نحو ١٠ آلاف شخص ، حيث أصبحت البلدة مركزاً مزدهراً في صناعة النسيج .(٢)

يبدو أن فلسطين في القرن السادس عشر ، كانت يهودية في الغالب . كما تركّز الشريان التجاري للمنطقة في المجتمعات اليهودية الموجودة في هذه البلدات . فما الذي جرى لاحقاً؟ وفقاً لموقع وزارة الخارجية :

> مع الانحدار التدريجي الذي شهدته نوعية الحكم العثماني ، عانت البلاد إهمالاً واسع النطاق . وبحلول نهاية القرن الثامن عشر ، كانت معظم أرض فلسطين تعود لملاك غائبين ، ومؤجرة لمزارعين فقراء ، وكانت الضرائب خانقة بقدر ما كانت تعسفية . وتجرّدت غابات الجليل وجبال الكرمل العظيمة من أشجارها ؛ فيما غطّت المستنقعات والصحاري الأراضي الزراعية .

في هذه الرواية ، أضحت فلسطين بحلول العام ١٨٠٠ صحراء ، حيث تمكن

بعض المزارعين ممن لا ينتمون للمنطقة ، بطريقة ما ، من زراعة أرض قاحلة ليست لهم . هذه الأرض ذاتها بدت كما لو أنها جزيرة ، فيها عدد كبير من السكان اليهود ، يحكمهم العثمانيون من الخارج ، وتعاني من مشاريع استعمارية مكثّفة جرّدت الأرض من خصوبتها . وعاماً بعد عام ، أصبحت الأرض قاحلة أكثر ، وازدادت وتيرة اجتثاث الغابات ، وتحولت الأراضي الزراعية إلى صحراء . هذه الصورة المفبركة ، التي يروج لها موقع رسمي حكومي ، لا مثيل لها .

من دواعي السخرية المريرة أن مؤلفي هذه الرواية لم يعتمدوا على الدراسات البحثية الإسرائيلية ؛ فمعظم الباحثين الإسرائيليين سوف يترددون في قبول صحة هذه الادعاءات أو في تبني مثل هذه الرواية . بل إن حفنةً من الباحثين الإسرائيليين نجحوا فعلياً في تفنيد هذه الرواية ، من بينهم ديفيد غروسمان (الباحث في علم السكّان ، وليس الكاتب المعروف) ، وأمنون كوهن ، ويهوشع بن آريه . وتظهر أبحاثهم أن فلسطين ، على مدى قرون ، لم تكن صحراء بل كانت مجتمعاً عربياً مزدهراً ، يشكل المسلمون الغالبية العظمى فيه ، ويغلب عليه الطابع الريفي ، مع وجود مراكز حضرية حيوية .

وعلى الرغم من دحض هذه الرواية ، فإنه لا يزال يتم الترويج لها في مناهج التعليم الإسرائيلية ، كما في وسائل الإعلام ، التي تستقي معلوماتها من بعض الباحثين الأقل شأناً ولكن ممن لديهم تأثير أكبر في منظومة التعليم .(٣) وحتى خارج إسرائيل ، في الولايات المتحدة على وجه التحديد ، لا يزال الافتراض القائل بأن أرض الميعاد كانت خالية ، ومقفرة ، وجرداء قبل وصول الصهيونية رائجاً ، ولذا يجدر بنا التطرق إليه .

علينا أن نعاين الوقائع . تكشف الرواية التاريخية المقابلة قصة مختلفة ، كانت فيها فلسطين ، إبّان فترة الحكم العثماني ، مجتمعاً يشبه باقي المجتمعات العربية المحيطة به . فأولاً ، لم تكن فلسطين في العموم تختلف كثيراً عن باقي دول شرق المتوسط . ولم يكن الشعب الفلسطيني معزولاً ومحاصراً ، بل كان منفتحاً على التواصل والتفاعل مع الثقافات الأخرى ، كجزء من الإمبراطورية العثمانية الأكبر . ثانياً ، بما أنها كانت منفتحة أمام التغيير والتحديث ، بدأت

فلسطين تتطور كدولة قبل وصول الحركة الصهيونية إليها . فعلى أيدي بعض الحكّام المحليين المتحمسين مثل ظاهر العمر (١٦٩٠ - ١٧٧٥) ، تم تحديث وتنشيط مدن مثل حيفا ، وشفا عمرو ، وطبريا ، وعكا . ومن خلال علاقات التجارة مع أوروبا ، ازدهرت شبكة الموانئ والبلدات الساحلية ، في حين كانت مدن وبلدات الداخل تتاجر مع المناطق القريبة منها . وعلى النقيض تماماً من الصحراء ، كانت فلسطين جزءاً مزدهراً من بلاد الشام . وفي الوقت ذاته ، كان هناك نشاط صناعي زراعي غني وبلدات صغيرة ومدن تاريخية تخدم مجتمعاً قوامه نصف مليون نسمة عشية وصول الصهيونية .(٤)

في نهاية القرن التاسع عشر ، كان هذا يعتبر عدداً كبيراً من السكان ، نسبة قليلة منهم ، كما ذكرنا أعلاه ، كانوا يهوداً . الجدير بالذكر أن هذه الفئة من اليهود عارضت في ذلك الوقت الأفكار التي كانت الحركة الصهيونية تروّج لها . وكان معظم الفلسطينيين يعيشون في القرى ، التي بلغ عددها نحو ١٠٠٠ قرية . في الأثناء ، اتخذت نخبة حضرية مزدهرة من الساحل ، والسهول الداخلية والجبال موطناً لها .

بات لدينا الآن فهم أفضل حول الكيفية التي عرّف بها الناس الذين عاشوا هناك أنفسهم وذلك عشية الاستيطان الصهيوني للبلاد . وعلى غرار مناطق أخرى في الشرق الأوسط وباقي العالم ، تعرّف المجتمع الفلسطيني على المفهوم المحدَّد والقوي في القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، ألا وهو : مفهوم الدولة . وكانت هناك عوامل ديناميكية محلية وخارجية عزّزت هذا الشكل من الإشارة للذات ، تماماً كما حدث في مختلف أنحاء العالم . وتم استيراد الأفكار القومية إلى الشرق الأوسط جزئياً من خلال المبشرين الأمريكيين ، الذين جاءوا في بدايات القرن التاسع عشر بهدف التبشير ، وأيضاً لنشر الأفكار الجديدة حول تقرير المصير . كأمريكيين ، شعروا بأنهم لا يمثلون الديانة المسيحية وحسب ، وإنما أيضاً أحدث دولة مستقلة على الخريطة العالمية . وانضمت النخبة المتعلمة في فلسطين إلى باقي النخب في العالم العربي في استيعاب هذه الأفكار وخلق مبدأ قومي أصيل ، الأمر الذي قادهم إلى المطالبة بالمزيد من الاستقلال الذاتي

في الداخل ، وفي النهاية ، الاستقلال عن الدولة العثمانية .

بين منتصف القرن التاسع عشر وأواخره ، تبنت النخبة الثقافية والسياسية العثمانية أفكاراً قومية رومانسية ساوت فيها القومية «العثمانية» بالقومية «التركية» . وساهمت هذه النزعة في تنامي حس الاغتراب لدى الرعايا غير الأتراك في إسطنبول ، الذين كانوا في غالبيتهم عرباً من كافة أنحاء الدولة العثمانية . هذه النزعة القومية ذاتها المتشكلة في تركيا رافقتها تيارات علمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، عملت على الانتقاص من أهمية إسطنبول كمركز وسلطة دينيين .

في العالم العربي ، كانت العلمنة أيضاً جزءاً من عملية تشكل النزعة القومية . وليس من المستغرب أن الأقليات بصفة رئيسية ، مثل المسيحيين ، هي التي تبنت بحرارة فكرة بناء هوية قومية علمانية قائمة على القواسم المشتركة للأرض واللغة والتاريخ والثقافة . في فلسطين ، وجد المسيحيون الذين تعاطوا مع الفكر القومي أنصاراً متحمسين وسط النخبة المسلمة ، مما أدى إلى انتشار المجتمعات المسلمة - المسيحية في كافة أرجاء فلسطين قبل نهاية الحرب العالمية الأولى . وانضم اليهود في العالم العربي إلى مثل هذه التحالفات التي تشكلت بين النشطاء من مختلف الديانات . وكان الأمر ذاته سيحدث في فلسطين لولا أن الصهيونية طالبت المجتمع اليهودي المخضرم هناك بالولاء المطلق .

ويمكن العثور على مقاربة معمقة وشاملة حول الكيفية التي برزت فيها القومية الفلسطينية قبل وصول الصهيونية في أعمال مؤرخين فلسطينيين مثل محمد مصلح ورشيد الخالدي .[٥] فهذه الأعمال تظهر بوضوح أن كلاً من القطاعات النخبوية وغير النخبوية في المجتمع الفلسطيني كانت منخرطة في تطوير حركة قومية وشعور قومي قبل العام ١٨٨٢ ، ويظهر الخالدي على وجه التحديد كيف أن المشاعر الوطنية ، والولاءات المحلية ، والعروبة ، والمشاعر الدينية ، وارتفاع مستويات التعليم والقراءة شكّلت المكونات الرئيسية للنزعة القومية الجديدة ، وكيف أنه في وقت لاحق فقط لعبت المقاومة ضد الصهيونية دوراً إضافياً حاسماً في تعريف القومية الفلسطينية .

ويبرهن الخالدي ، إلى جانب باحثين آخرين ، كيف أن عملية التحديث ، وانهيار الدولة العثمانية ، والأطماع الأوروبية في مناطق الشرق الأوسط ساهمت جميعها في تعزيز القومية الفلسطينية ، قبل أن تضع الصهيونية بصمتها على فلسطين من خلال الوعد الذي قدمته بريطانيا بإنشاء وطن لليهود في العام ١٩١٧ . ولعل أحد أبرز مظاهر هذا التعريف الذاتي الجديد هو الإشارة داخل البلاد إلى فلسطين بصفتها كياناً جغرافياً وثقافياً ، ولاحقا بصفتها كياناً سياسياً . وعلى الرغم من عدم وجود دولة فلسطينية ، فإن الموقع الثقافي لفلسطين كان جلياً للغاية . وكان ثمة شعور موحّد بالانتماء . في بداية القرن العشرين ، عكست صحيفة فلسطين الطريقة التي وصف بها الناس دولتهم.[٦] وكان الفلسطينيون يتحدثون لهجتهم المحلية ، وكانت لهم عاداتهم وتقاليدهم الخاصة بهم ، كما ظهروا على خرائط العالم باعتبارهم يعيشون في بلد اسمه فلسطين .

خلال القرن التاسع عشر ، أصبحت فلسطين ، على غرار الدول المجاورة لها ، معرَّفة بشكل أوضح كوحدة جغرافية-سياسية في خضم إصلاحات إدارية أُطلقت من إسطنبول ، عاصمة الدولة العثمانية . وعليه ، بدأت النخبة الفلسطينية المحلية بالمطالبة بالاستقلال ضمن دولة سوريا المتحدة ، أو حتى ضمن دولة عربية متحدة (بشكل يشبه إلى حد ما الولايات المتحدة الأمريكية) . وقد حظيت هذه النزعة القومية العربية بشعبية في فلسطين وباقي دول العالم العربي .

بعد اتفاقية سايكس – بيكو الشهيرة ، أو بالأحرى سيئة السمعة ، التي وقعتها بريطانيا وفرنسا في العام ١٩١٦ ، قامت القوتان الاستعماريتان بتقسيم المنطقة إلى دول جديدة . ومع تقسيم المنطقة ، تنامى شعور جديد كتنويع محلي عن «القومية» ؛ يتمثّل في «الوطنية» . نتيجة لذلك ، بدأت فلسطين تعتبر نفسها دولة عربية مستقلة . ولو لم تظهر الصهيونية على أعتابها ، لكانت فلسطين على الأرجح ستحذو حذو لبنان أو الأردن أو سوريا وتباشر في عملية التحديث والنمو.[٧] وكان هذا الأمر قد بدأ فعلياً بحلول العام ١٩١٦ ، كنتيجة

للسياسات العثمانية المتبعة في أواخر القرن التاسع عشر . ففي العام ١٨٧٢ ، عندما شكّلت حكومة إسطنبول سنجق القدس(*) ، خلقت بذلك فضاءً جيوسياسياً متماسكاً في فلسطين . ولفترة وجيزة ، راودت السلطات في إسطنبول إمكانية توسيع المتصرفية ، بحيث تشمل جزءاً كبيراً من فلسطين التي نعرفها اليوم إضافة إلى نابلس وعكا . ولو قام العثمانيون بذلك ، لخلقوا وحدة جيوسياسية ، مثلما حصل في مصر ، بحيث كان من الممكن أن تظهر فيها نزعة قومية من نوع خاص في وقت أبكر .[٨]

مع ذلك ، حتى مع تقسيمها الإداري إلى شمال (تحت حكم بيروت) وجنوب (تحت حكم القدس) ، ساهم هذ التحول في إعطاء فلسطين وضع جديد ، تخطى وضعها الهامشي السابق ، عندما كانت مقسمة إلى عدة ولايات مناطقية . وفي العام ١٩١٨ ، مع بداية الحكم البريطاني ، أصبحت المناطق في الشمال والجنوب وحدة واحدة . على نحو مماثل وفي العام ذاته ، وضع البريطانيون أسس العراق الحديث عندما ضموا الولايات العثمانية الثلاث : الموصل ، وبغداد ، والبصرة في دولة وطنية حديثة موحدة . في فلسطين ، خلافاً للوضع في العراق ، ساهمت الروابط العائلية والحدود الجغرافية (نهر الليطاني في الشمال ، ونهر الأردن في الشرق ، والبحر الأبيض المتوسط في الغرب) في عملية صهر ولايات جنوب بيروت ، ونابلس ، والقدس الثلاث في وحدة اجتماعية وثقافية واحدة . وكان لهذا الفضاء الجيوسياسي لهجة رئيسية وعادات وفولكلور وتقاليد خاصة به .[٩]

وهكذا بحلول العام ١٩١٨ ، كانت فلسطين متّحدة أكثر مما كانت عليه

(*) سنجق القدس : أو «متصرفية القدس الشريف» كما يشار لها أيضاً ، هي مقاطعة عثمانية ذات وضع إداري خاص . لا يوجد إجماع على تاريخ تأسيس المتصرفية ، فثمة مصادر تؤكد أنها تأسست في العام ١٨٧٤ . وكانت المتصرفية تشمل القدس وبيت لحم ويافا والخليل وغزة وبئر السبع . وكانت مع سنجق نابلس وسنجق عكا تشكل المنطقة التي عرفت باسم «جنوب سوريا» أو «فلسطين» - (المترجمة)

خلال فترة الحكم العثماني ، غير أن تغييرات أخرى كانت ستحدث . فبينما كانت الحكومة البريطانية تنتظر الموافقة الدولية على وضع فلسطين في العام ١٩٢٣ ، أعادت التفاوض على حدود الأرض ، الأمر الذي أدى إلى خلق فضاء جغرافي ذي حدود أوضح تتنازع عليه الحركات القومية ، بالإضافة إلى تنامي حس أوضح بالانتماء للشعب الذي يعيش فيه . وبات جلياً الآن ما هي عليه فلسطين ؛ لكن الشيء الذي لم يكن جلياً هو لمن كانت فلسطين : هل هي للفلسطينيين بوصفهم سكانها الأصليين أم للمستوطنين اليهود الجدد؟ إن المفارقة الأخيرة لهذا النظام الإداري هو أن إعادة رسم الحدود ساعد الحركة الصهيونية على وضع تصور للحدود الجغرافية لـ«إيريتس يسرائيل» (أرض إسرائيل) التي وحدهم اليهود فقط يملكون الحق فيها وفي مواردها .

إذن ، لم تكن فلسطين أرضاً خالية . بل شكّلت جزءاً من عالم شرق البحر المتوسط الغني والخصب الذي شهد في القرن التاسع عشر عمليات تحديث إلى جانب بروز نزعة قومية فيه . لم تكن فلسطين صحراء تنتظر أن تزدهر ؛ بل كانت بلداً ريفياً على وشك دخول القرن العشرين كمجتمع حديث ، بكل ما ينطوي عليه هذا التحول من إيجابيات وسلبيات . وقد أدى استعمار فلسطين من قبل الحركة الصهيونية إلى تحويل هذه العملية إلى كارثة بالنسبة للسكان الأصليين الذين يعيشون هناك .

الفصل الثاني
اليهود كانوا شعباً بلا أرض

إنّ الزعم الذي ناقشناه في الفصل السابق، بأن فلسطين كانت أرضاً بلا شعب، يسير جنباً إلى جنب مع الزعم بأن اليهود كانوا شعباً بلا أرض.

ولكن هل كان المستوطنون اليهود شعباً حقاً؟ أعادت الدراسات والبحوث الحديثة إثارة الشكوك التي أُثيرت قبل سنوات طويلة حول هذا الأمر. ولعل أفضل مقاربة للفكرة العامة التي تتمحور حولها وجهة النظر النقدية هذه موجودة في كتاب **اختراع الشعب اليهودي** للبروفيسور الإسرائيلي شلومو ساند.[١] ففي هذا الكتاب، يُظهر ساند أن العالم المسيحي، خلال فترة معينة في التاريخ الحديث ولأسباب تتعلق بمصلحته الخاصة، أيد الفكرة القائلة بأن اليهود شعب عليه أن يعود يوماً ما إلى الأرض المقدسة. وفي هذه الرواية، تشكل العودة جزءاً من المخطط السماوي لنهاية الزمن، بالإضافة إلى ابتعاث الموتى والعودة الثانية للمسيح.

وعملت الانتفاضات الدينية واللاهوتية التي انبثقت عن حركة الإصلاح الديني التي شهدتها أوروبا في القرن السادس عشر وصاعداً، على بلورة رابط واضح، تحديداً بين صفوف البروتستانتيين، يجمع بين فكرة نهاية الألفية واعتناق اليهود للمسيحية وبين عودتهم إلى فلسطين.(*) وطرح توماس برايتمان، وهو أحد رجال الدين الإنجليز الذين عاشوا في القرن السادس عشر، هذه الأفكار عندما كتب: «هل سيعودون إلى القدس ثانيةً؟ لا يوجد شيء أكثر

(*) يشير الكاتب هنا إلى تيار الألفية (Millennialism) وهو معتقد ديني يقول بأن المسيح سيعود إلى هذا العالم ثانية، لإقامة «مملكة الله» على الأرض التي تستمر لألف عام. (المترجمة)

وضوحاً : فالأنبياء يؤكدون على هذا ويتحدثون عنه في كل مكان .»[٣] ولم يكن برايتمان يأمل في تحقيق الوعد الإلهي وحسب ، لكنه ، أيضاً ، مثل كثيرين جاؤوا بعده ، كان يأمل إما أن يعتنق اليهود الديانة المسيحية أو أن يتركوا أوروبا بشكل نهائي . بعد ذلك بمئة سنة ، كتب هنري أولدنبرغ ، وهو عالم لاهوت وفيلسوف ألماني قائلاً : «لو أتيحت الفرصة وسط تغيرات سببها العلاقات بين البشر ، قد يكون بإمكان [اليهود] ، إحياء إمبراطوريتهم مجدداً ، و . . . قد يختارهم الله للمرة الثانية .»(*) وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، ذكر شارل-جوزيف دو لين ، وهو مارشال نمساوي-مجري :

> أعتقد أن اليهودي غير قادر على الاندماج في المجتمع ، وسوف يشكل دائماً أمة داخل أمّة ، أينما يكون . وفي رأيي ، فإن أبسط شيء يمكن القيام به هو إعادة اليهود إلى وطنهم الذي أُخرجوا منه .[٤]

وكما يتضّح من هذا النص الأخير ، كانت هناك صلة جلية بين هذه الأفكار التأسيسية للصهيونية ، وبين معادة السامية التي كانت سائدة في أوروبا .

في الفترة ذاتها تقريباً ، كتب المؤلف والسياسي الفرنسي الشهير فرانسوا-رينيه دو شاتوبريان بأن اليهود «هم المعلّمون الشرعيون ليهوذا .»(*) وقد ألهمت كلماته نابوليون بونابرت ، الذي كان يأمل أن يلتمس المساعدة من المجتمع اليهودي الموجود في فلسطين ، بالإضافة إلى بعض سكان البلاد الآخرين ، في مسعاه لاحتلال الشرق الأوسط مطلع القرن التاسع عشر . وقد وعد بونابرت اليهود «بالعودة إلى فلسطين» وبإنشاء دولة لهم .[٥] وهكذا فإن الصهيونية ، كما نرى ، كانت مشروعاً استعمارياً مسيحياً قبل أن تصبح مشروعاً يهودياً .

وكانت أولى الإشارات التي تنذر بالسوء حول إمكانية تحول هذه المعتقدات التي تبدو في ظاهرها دينية وأسطورية إلى برنامج استعمار واستيلاء حقيقي

(*) الإشارة هنا إلى يهوذا الإسخريوطي أحد تلاميذ المسيح الاثني عشر ، الذي بموجب العهد الجديد هو الذي خان المسيح وسلمه إلى اليهود ليصلبوه . (المترجمة)

ظهرت في بريطانيا إبان الحقبة الفيكتورية في فترة مبكرة تعود إلى عشرينات القرن التاسع عشر؛ حيث برزت حركة لاهوتية وإمبريالية قوية وضعت عودة اليهود إلى فلسطين في قلب خطة استراتيجية للسيطرة على فلسطين وتحويلها إلى كيان مسيحي. وفي القرن التاسع عشر، تنامت شعبية هذه المشاعر في بريطانيا وأثّرت على السياسات الإمبريالية الرسمية: «إن أرض فلسطين... تنتظر فقط عودة أبنائها المنفيين، وتطوير الصناعة، بما يتناسب مع الإمكانات الزراعية، لتحقق الازدهار العالمي ثانية، وتستعيد ما كانت عليه إبان حكم [الملك] سليمان».(٦) هكذا كتب القائد العسكري الاسكتلندي جون ليندزي. وقد عكس الفيلسوف الإنجليزي ديفيد هارتلي العاطفة ذاتها حين كتب: «من المرجح أن اليهود سوف يستأنفون وجودهم في فلسطين».(٧)

لم تحقق العملية نجاحاً تاماً قبل أن تحظى بتأييد الولايات المتحدة؛ فهنا أيضاً كان ثمة تاريخ من تأييد الفكرة القائلة بوجود شعب يهودي له الحق في العودة إلى فلسطين وبناء صهيون(*). وفي الوقت نفسه الذي تبنّى فيه البروتستانت في أوروبا هذه الآراء، ظهرت أفكار مماثلة على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي. فقد صرح الرئيس الأمريكي جون آدامز (١٧٣٥ - ١٨٢٦) قائلاً: «آمل حقاً أن يعود اليهود مجدداً إلى أرض يهودا كأمة مستقلة».(٨) ومن شأن تاريخ بسيط من الأفكار أن يقودنا مباشرة من الآباء المنظرين لهذه الحركة إلى أولئك الذين يملكون النفوذ لتغيير قدر فلسطين؛ يقع في مقدمتهم اللورد شافتسبري (١٨٠١-١٨٨٥)، وهو سياسي ومصلح بريطاني بارز كان ناشطاً في الدعوة إلى إقامة وطن يهودي في فلسطين، حيث استخدم حججاً دينية واستراتيجية ليبرر تعزيز الوجود البريطاني في فلسطين.(٩)

كما سأبين في الوقت الراهن، فإن هذا المزيج الخطير من التعصب الديني

(*) يقصد بـ«**صهيون**» مدينة القدس، بالمعنى الديني والرمزي، كما ورد في العهد القديم. وغالباً ما يشير المكان المقصود إلى تلة بعينها في القدس يُشار لها بـ«جبل صهيون»، تقع إلى الجنوب من الحرم القدسي الشريف. (المترجمة)

والحماسة الإصلاحية سوف ينتقل من جهود اللورد شافتسبري في منتصف القرن التاسع عشر إلى إصدار وعد بلفور في العام ١٩١٧ . وقد أدرك شافتسبري أن دعم عودة اليهود لم يكن كافياً ، وأنه يتعين على بريطانيا مساعدتهم على نحو فعّال خلال حقبتها الاستعمارية الأولى . وشدد على أنه ينبغي على مثل هذا التحالف أن يبدأ بتقديم الدعم المادي لليهود كي يسافروا إلى فلسطين الخاضعة للحكم العثماني . وتمكّن شافتسبري من إقناع مركز الأسقفية والكاتدرائية الأنجليكانية في القدس بتوفير التمويل الأولي لهذا المشروع . ومن المرجح أن هذا لم يكن ليحدث أبداً لولا نجاح شافتسبري في تجنيد حماه لورد بالمرستون ، وزير خارجية بريطانيا الذي أصبح لاحقاً رئيس الوزراء ، إلى القضية ؛ حيث كتب شافتسبري في مذكراته في ١ أغسطس/آب ١٨١٨ يقول :

> تناولت العشاء مع بالمرستون . ثم ذهبنا لوحدنا . عرضتُ عليه مخططاتي التي بدت وأنها داعبت خياله . طرح بعض الأسئلة ووعد فوراً بالنظر في الأمر [أي برنامج مساعدة اليهود للعودة إلى فلسطين والاستيلاء عليها] . كم أن العناية الإلهية فريدة! إنها فريدة من نوعها إذا ما قيست بمعايير الرجال . لقد اختار الله بالمرستون لكي يكون أداة لفعل الخير لشعبه القديم ، فيكرّم إرثهم ، ويعترف بحقوقهم دون أن يؤمن بقدرهم . ويبدو أنه سيفعل حتى أكثر من ذلك . ومع أن الدافع طيب ، إلا أنه ليس صحيحاً . أجد نفسي مضطراً كي أحاجج سياسياً ، ومالياً وتجارياً . فهو لا يبكي ، على غرار سيده ، على القدس ، كما لا يصلّي بأن القدس الآن يمكنها أن تتدثر أخيراً بلباس جميل .(١٠)

كخطوة أولى أقنع شافتسبري بالمرستون أن يعيّن صاحبه ممن يتبنّى الفكر «الإعادي» (أي الشخص الذي يؤمن بإعادة فلسطين إلى اليهود) ويليام يونغ كنائب القنصل البريطاني الأول في القدس . وكتب في مذكراته لاحقاً : «يا له من حدث رائع! إن مدينة شعب الله القديمة على وشك استعادة مكانتها بين الأمم ؛ وإنجلترا هي أولى الممالك غير اليهودية التي توقفت عن «الدوس

عليها.»[11] وبعد سنة، في العام ١٨٣٩، كتب شافتسبري مقالة من ثلاثين صفحة لصحيفة ذا لندن كوارترلي ريفيو، تحت عنوان «وضع اليهود وعودتهم»، متنبئاً فيها بحقبة جديدة لشعب الله المختار. وأصر في المقالة على أنه:

> يجب تشجيع اليهود على العودة بأعداد كبيرة، وأن يصبحوا مرة أخرى فلاحي أراضي يهودا والجليل . . . وعلى الرغم من الاعتراف بأنهم شعب عنيد، سود القلوب، موغلون في الانحلال الأخلاقي إلى جانب تعنتهم وجهلهم بالإنجيل، فإنهم لا يستحقون الخلاص وحسب، بل هم جوهريون بوصفهم أمل المسيحية بالخلاص.[12]

أتى ضغط شافتسبري المعتدل على بالمرستون بثماره. إذ أنه ولأسباب سياسية، أكثر منها دينية، أصبح بالمرستون أيضاً مناصراً لفكرة إعادة اليهود. ومن ضمن العوامل الأخرى التي ساهمت في اتخاذ قراره هو «وجهة النظر بأن اليهود قد يلعبون دوراً مفيداً في تدعيم الدولة العثمانية الآخذة في الانهيار، ليساعدوا بذلك في تحقيق الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية البريطانية في المنطقة.»[13]

وقد كتب بالمرستون إلى السفير البريطاني في إسطنبول في ١١ أغسطس ١٨٤٠، بخصوص الفائدة المشتركة التي ستعود على كل من الدولة العثمانية وبريطانيا في السماح لليهود بالعودة إلى فلسطين. ومن المفارقة أنه كان ينظر إلى إعادة اليهود إلى فلسطين باعتبارها من الوسائل المهمة للمحافظة على الوضع القائم، وتجنّب انهيار الدولة العثمانية؛ حيث كتب بالمرستون:

> ثمة اعتقاد منتشر في الوقت الحالي بين أوساط اليهود المتفرقين في أوروبا بأن أوان عودة شعبهم إلى فلسطين قد اقترب . . . ومن الأهمية بمكان أن يشجع السلطان اليهود على العودة إلى فلسطين والاستقرار فيها لأن الثروة التي سيجلبونها معهم ستزيد من موارد دولة السلطان؛ كما سيشكل الشعب اليهودي، في حال عادوا بدعوة من السلطان وبموافقته وتحت حمايته، صمام أمان ضد أي

مخططات خبيثة أخرى يفكر بها محمد علي أو خليفته . . . عليّ أن أوجّه سعادتك بأن توصي [الحكومة التركية] بقوة كي تقدم كل التشجيع المستحق ليهود أوروبا كي يعودوا إلى فلسطين .[١٤]

ومحمد علي باشا هو حاكم مصر الذي انشق عن الدولة العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر . عندما كتب بالمرستون هذه الرسالة إلى سفير بريطانيا في إسطنبول ، كان ذلك بعد عقد من محاولة كاد ينجح فيها الحاكم المصري بالانقلاب على السلطان نفسه . وتبينّ الفكرة بأن المال اليهودي الذي سيدخل فلسطين سيقوم بتقوية الدولة العثمانية أمام أعدائها المحتملين في الداخل والخارج كيفية ارتباط الصهيونية بمعاداة السامية ، والإمبريالية البريطانية ، والمعتقدات اللاهوتية .

بعد أن أرسل لورد بالمرستون هذه الرسالة بأيام قليلة ، دعت مقالة رئيسية نُشرت في صحيفة ذا تايمز إلى وضع خطة «الغرس الشعب اليهودي في أرض آبائهم ،» زاعمةً بأن هذا الأمر كان «يتم البحث فيه سياسياً بشكل جدي» ، مثنيةً على جهود شافتسبري باعتباره واضع الخطة ، التي وصفتها المقالة بأنها «عملية وتدل على سياسة محنكة .»[١٥] كذلك دعمت الليدي بالمرستون موقف زوجها ، إذ كتبت رسالة إلى صديقتها قائلة : «تقف في جانبنا العناصر الدينية والمتعصبة ، وأنت تعلمين حجم أتباعهم في هذه الدولة . إنهم عازمون تماماً على أن القدس وفلسطين بأكملها ستكون لليهود لكي يعودوا إليها ؛ هذه هي رغبتهم الوحيدة لإعادة اليهود .»[١٦] ولذا تم وصف إيرل شافتسبري بأنه : «النصير الأول للصهيونية المسيحية في القرن التاسع عشر وأول سياسي ذو شأن يحاول أن يمهِّد الطريق لليهود لإقامة وطن لهم في فلسطين .»[١٧]

يجب النظر إلى هذه المرحلة من تحمُّس مؤسسة الحكم في بريطانيا لفكرة إعادة اليهود بأنها شكل من أشكال الصهيونية-الأولية . وبينما يتعين علينا توخي الحذر بشأن قراءة الأيديولوجيا المعاصرة في ضوء هذه الظاهرة في القرن التاسع عشر ، إلا أنها انطوت على كل العناصر الكفيلة بتحويل هذه الأفكار إلى ذريعة مستقبلية لمحو وإنكار الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني الأصلي .

وكان هناك بالطبع كنائس ورجال دين ممن تعاطفوا مع الفلسطينيين المحليين . ومن أبرزهم القس جورج فرانسس بوفام بلايث ، من كنيسة إنجلترا ، الذي طور مع بعض زملائه المرموقين في الكنيسة الأنجليكانية ، مشاعر تعاطف قوية مع حقوق الفلسطينيين وتطلعاتهم . وفي العام ١٨٨٧ ، أسس بلايث كلية سانت جورج ، التي لا تزال تعد اليوم واحدة من أفضل المدارس الثانوية في القدس الشرقية (حيث التحق بها أطفال النخبة المحلية ممّن لعبوا دوراً حيوياً في السياسة الفلسطينية في النصف الأول من القرن العشرين) . بيد أن النفوذ الأكبر كان لدى أولئك القساوسة الذين ساندوا القضية اليهودية ، التي أصبحت لاحقاً القضية الصهيونية .

وقد افتتحت أول قنصلية بريطانية في القدس عام ١٨١٨ . وشملت مهمتها تشجيع اليهود بشكل غير رسمي على الهجرة إلى فلسطين ، واعدةً بتوفير الحماية لهم ، وفي بعض الحالات سعت إلى تحويلهم إلى المسيحية . لعل أكثر القناصلة البريطانيين الأوائل شهرة هو جيمس فين (١٨٠٦-١٨٧٢) ، الذي جعلت شخصيته وأسلوبه المباشر من المستحيل إخفاء تداعيات هذه المهمة عن الفلسطينيين المحليين . فقد كان فين ربما أول من كتب بشكل علني عن العلاقة بين عودة اليهود إلى فلسطين واحتمال تهجير الفلسطينيين نتيجة لذلك .(١٨) وهذه العلاقة ستكون في صلب المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني في القرن التالي .

وعمل فين في القدس بين الأعوام ١٨٤٥ و١٨٦٣ ، ولقد أثنى المؤرخون الإسرائيليون لاحقاً عليه لمساعدته اليهود على الاستقرار في أرض أجدادهم ، وقد تُرجمت مذكراته إلى العبرية . وهو ليس الشخصية التاريخية الوحيدة التي يتم تعظيمها من قبل أمّة ، وتحقيرها من قبل أخرى . وكان فين يزدري الإسلام بشكل عام وأشراف القدس بشكل خاص . ولم يتعلم التحدث باللغة العربية ، حيث كان يتواصل من خلال مترجم الأمر الذي لم يحسّن علاقته مع السكان الفلسطينيين المحليين .

وحظي فين بالمساعدة من خلال تدشين الأسقفية الأنجليكانية في القدس عام ١٨٤١ ، برئاسة مايكل سولومون ألكسندر (الذي تحوّل من اليهودية) ، ومن

خلال تدشين «كرايست تشيرتش» ، أول كنيسة أنجليكانية ، بالقرب من باب الخليل في القدس عام ١٨٤٣ ، وعلى الرغم من أن هذه المؤسسات طوّرت لاحقاً تعاطفاً قوياً مع حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ، فإنها في ذلك الوقت ناصرت تطلعات فين الصهيونية-الأولية . وقد عمل فين بحماسة أكثر من أي مسؤول أوروبي آخر لتأسيس وجود غربي دائم في القدس ، إذ نظم عمليات شراء الأراضي والعقارات للإرساليات التبشيرية ، والمصالح التجارية ، والمؤسسات الحكومية .

وكانت هناك حلقة وصل مهمة تربط بين هؤلاء الصهاينة المسيحيين الأوائل الذين كانوا في الغالب بريطانيين وبين الصهيونية ، حيث تمثّلت في الحركة التقويّة الألمانية (التي أصبح أتباعها لاحقاً يعرفون باسم «الهيكليون»(*)) ، وهي حركة نشطت في فلسطين من ستينات القرن التاسع عشر وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى . وانبثقت الحركة التقوية عن الحركة اللوثرية في ألمانيا التي انتشرت حول العالم ، بما في ذلك أمريكا الشمالية (حيث لا يزال تأثيرها على الاستعمار الاستيطاني المبكر ملموساً حتى اليوم) . وكان اهتمامها بفلسطين قد نما خلال ستينات القرن التاسع عشر ، حيث أسس قسان ألمانيان ، هما كريستوف هوفمان وغيورغ دافيد هاردغ ، جمعية الهيكل في العام ١٨٦١ ، وكانت لديهما روابط قوية مع الحركة التقوية في فورتمبيرغ بألمانيا ، لكنهما طورا أفكارهما الخاصة بهما عن الطريقة الأفضل للترويج لنسختهما من المسيحية . بالنسبة لهما ، شكلت إعادة بناء الهيكل اليهودي في القدس خطوة أساسية في الخطة الإلهية للتكفير عن الخطايا والغفران . والأهم من ذلك أنهما كانا مقتنعين بأنهما إذا استقرّا في فلسطين ، فسوف يعجلان بذلك المجيء

(*) **الهيكليون أو حركة الهيكل (أو المعبد)** : حركة استيطانية ألمانية دينية تأسست في العام ١٨٦١ ، بهدف جمع شعب الله (أي اليهود) في الأرض المقدسة في سبيل تعجيل قدوم المسيح . يشار إليهم بالإنجليزية The German Temple Pietist Movement or The Templers ، أي الحركة التقوية الألمانية ، والتقوية (Pietism) حركة دينية في المذهب اللوثري البروتستانتي . (المترجمة)

الثاني للمسيح .[19] وبينما لم يرحب الجميع في كنائسهما ومنظماتهما الوطنية المعنية بطريقتهما الخاصة في ترجمة الحركة التقوية إلى استعمار استيطاني في فلسطين ، فإن كبار الشخصيات في البلاط البروسي وعدداً من رجال اللاهوت الأنجليكانيين في بريطانيا تحمسوا لعقيدتهما وناصروها .

مع تنامي شهرتها ، تعرضت حركة الهيكل للاضطهاد من قبل معظم الكنيسة الرسمية في ألمانيا . ومع ذلك ، تمكن الهيكليون من الانتقال بأفكارهم إلى مرحلة أكثر عملية ، واستقروا في فلسطين - حيث نشأت في الأثناء صراعات فيما بينهم ، كما ضمّوا إليهم أعضاء جدداً . وقد أسسوا أول مستوطنة لهم على جبل الكرمل في حيفا عام ١٨٨٦ ، وتمددوا في أجزاء أخرى من البلاد . وساهم تحسُّن العلاقات بين القيصر فيلهلم الثاني والسلطان بحلول نهاية القرن التاسع عشر بتعزيز مشروعهم الاستيطاني . وبقي الهيكليون في فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني حتى العام ١٩٤٨ ، عندما قامت الدولة اليهودية الجديدة بطردهم .

واقتدى الصهاينة الأوائل بمستعمرات الهيكليين وأسلوب استيطانهم . وفي حين وصف المؤرخ الألماني ألكسندر شلوخ محاولات الهيكليين الاستعمارية باعتبارها «الحملة الصليبية الصامتة» ، فإن المستعمرات الصهيونية الأولى التي أنشئت منذ العام ١٨٨٢ وصاعداً كانت أبعد ما تكون عن الصمت .[20] وفي الوقت الذي استقر فيه الهيكليون في فلسطين ، كانت الصهيونية قد أضحت بالفعل حركة سياسية بارزة في أوروبا . لقد كانت الصهيونية ، باختصار ، حركة تؤكد على أن مشاكل يهود أوروبا ستُحل من خلال احتلال فلسطين وإقامة دولة يهودية هناك . واختمرت هذه الأفكار في ستينات القرن التاسع العشر في عدة أماكن في أوروبا ، متأثرة بعصر التنوير ، وربيع الشعوب الأوروبية في العام ١٨٤٨ ، ولاحقا بالاشتراكية . وتحولت الصهيونية من طروحات فكرية وثقافية إلى مشروع سياسي من خلال رؤية ثيودور هيرتسل ، كرد فعل على موجة اضطهاد عنيفة تعرض لها اليهود في روسيا في أواخر سبعينات القرن التاسع عشر وبدايات ثمانينات القرن التاسع عشر ، إضافة إلى تنامي مشاعر القومية

المعادية للسامية في أوروبا الغربية (حيث تُظهر محاكمة دريفوس سيئة الصيت مدى استشراء معاداة السامية في المجتمعين الفرنسي والألماني) (*).

ومن خلال جهود هيرتسل والقيادات اليهودية التي حملت أفكاراً مشابهة، حظيت حركة الصهيونية باعتراف دولي. وعلى نحو مستقل في البداية، قامت مجموعة من يهود أوروبا الشرقيين بتطوير أطروحات مشابهة حول الحل الأمثل للمسألة اليهودية في أوروبا، دون أن ينتظروا اعترافاً دولياً. وقد بدأوا بالاستقرار في فلسطين في العام ١٨٨٢، بعد أن مهدوا الطريق من خلال العمل في كميونات في بلدانهم الأصلية. ويُشار إلى هؤلاء اليهود في القاموس الصهيوني بصفتهم «العليا الأولى»، أي الموجة الأولى من الهجرة الصهيونية والتي استمرت حتى العام ١٩٠٤. أما الموجة الثانية (١٩٠٥-١٩١٤) فكانت مختلفة؛ إذ أن قوامها من الشيوعيين والاشتراكيين المحبطين الذين لم يروا في الصهيونية مجرد حل للمسألة اليهودية وحسب، بل تطلعوا إليها باعتبارها تتزعّم الشيوعية والاشتراكية من خلال الاستيطان الجماعي في فلسطين. غير أنه في كلتا موجتي الهجرة، فقد فضّل السواد الأعظم من المهاجرين اليهود الاستقرار في البلدات الفلسطينية، ولم يحاول سوى عدد قليل منهم زراعة أراضٍ اشتروها من الفلسطينيين وملاك الأراضي العرب الغائبين؛ حيث اعتمدوا في البداية على الصناعيين اليهود في أوروبا لدعمهم مادياً، قبل أن يسعوا إلى تأمين وجود اقتصادي مستقل.

وبينما أثبتت صلة الصهيونية بألمانيا عدم أهميتها في النهاية، فإن الصلة مع بريطانيا أصبحت محورية. فقد احتاجت الحركة الصهيونية فعلياً إلى دعم كبير لأن الشعب الفلسطيني بدأ يدرك أن هذا النوع من الهجرة لم يبشّر بالخير

(*) محاكمة دريفوس تشير إلى محاكمة النقيب الفرنسي اليهودي ألفريد دريفوس الذي اتهم في أواخر القرن التاسع عشر ظلماً بخيانة فرنسا وإرسال ملفات سرية لألمانيا. استمرت القضية تثير جدلاً لأكثر من ١٢ عاماً، حيث امتدت من العام ١٨٩٤ حتى العام ١٩٠٦، وقسمت الرأي العام الفرنسي، وأججت مشاعر معاداة السامية في فرنسا. (المترجمة)

لمستقبله في البلاد، حيث شعر القادة المحليون بأنها ستؤثر بشكل سلبي جداً على المجتمع. أحد هؤلاء القادة كان مفتي القدس طاهر الحسيني الثاني، الذي ربط الهجرة اليهودية إلى القدس بتحدٍّ أوروبي لقدسية الهوية المسلمة للمدينة. وكان بعض كبار الشخصيات في فلسطين قد نوّهوا إلى أن جيمس فين هو من طرح العلاقة بين وصول اليهود إلى فلسطين واسترجاع مجد الصليبيين. لذا ليس من المستغرب أن يقود المفتي حركة المعارضة للهجرة اليهودية، مع التشديد الخاص على أهمية عدم بيع الأراضي لمثل هذه المشاريع؛ فقد أدرك أن امتلاك الأراضي قد يُستخدم كدليل على ادعاءات الأحقية بالأرض، في حين أنه من الممكن النظر إلى الهجرة التي تتم دون استيطان باعتبارها حجاً عابراً.[٢١]

وهكذا، وبطرق جمّة، تزامنت النزعة الإمبريالية الاستراتيجية لبريطانيا لاستخدام عودة اليهود إلى فلسطين كوسيلة لتعزيز التورّط البريطاني في «الأراضي المقدسة» مع صعود اتجاهات ثقافية وفكرية جديدة للصهيونية في أوروبا. وعليه، بالنسبة لكل من المسيحيين واليهود فقد كان يُنظر إلى استعمار فلسطين بمثابة فعل عودة وخلاص. وأدى تزامن هاتين النزعتين إلى خلق تحالف قوي عمل على تحويل الفكرة الألفية والمعادية للسامية بنقل اليهود من أوروبا إلى فلسطين إلى مشروع استيطان حقيقي على حساب الشعب الأصلي في فلسطين. وأصبح هذا التحالف معروفاً للجميع عندما تم الإعلان عن وعد بلفور في ٢ نوفمبر ١٩١٧، وهو عبارة عن رسالة من وزير الخارجية البريطاني [آرثر جيمس بلفور] إلى قادة المجتمع الأنجلو-يهودي يعدهم فيها فعلياً بتقديم الدعم الكامل لإنشاء وطن يهودي في فلسطين.

وبفضل النظام الفعال للأرشيف البريطاني وسهولة الوصول إلى الوثائق المحفوظة فيه، فإننا محظوظون اليوم بتوفر عدد كبير من الدراسات الأكاديمية الممتازة التي تبحث في تاريخ وأسباب صدور وعد بلفور. ومن أفضل هذه الأعمال دراسة تعود إلى العام ١٩٧٠ كتبها ماير فيرتي، من الجامعة العبرية في القدس.[٢٢] فقد بيّن فيرتي بشكل خاص كيف أن المسؤولين البريطانيين اعتقدوا خطأً أنّ اليهود المنتمين للحركة البلشفية كانت لديهم تطلعات مشابهة

للصهاينة ، وأنّ من شأن إعلان مؤيد للصهيونية ، تبعاً لذلك ، أن يمهّد الطريق أمام بناء علاقات جيدة مع القوى السياسية الجديدة في روسيا . بل ، والأكثر من ذلك ، فقد افترض صانعو القرار هؤلاء أن مثل هذه المبادرة ستلقى ترحيباً من اليهود الأمريكيين الذين كانت تعتقد بريطانيا أن لديهم تأثيراً كبيراً داخل العاصمة واشنطن . علاوة على ذلك ، كان هناك خليط بين الألفية والإسلاموفوبيا (رهاب الإسلام) : فقد فضل ديفيد لويد جورج ، رئيس الوزراء البريطاني آنذاك الذي كان مسيحياً متديناً ، عودة اليهود لاعتبارات دينية ، كما ولأسباب استراتيجية كان يفضّل هو وزملاؤه وجود مستعمرة يهودية عوضاً عن مستعمرة إسلامية في الأراضي المقدسة ، كما كانوا ينظرون إلى الفلسطينيين .

ومؤخراً ، أتيحت لنا الفرصة للاطلاع على دراسة معمّقة ، كُتبت في العام ١٩٣٩ ، لكنها ضاعت لسنوات طويلة قبل أن تعاود الظهور في العام ٢٠١٣ . هذه الدراسة وضعها الصحفي البريطاني جيه إم إن جيفريز ، وهي بعنوان : فلسطين : الواقع ، حيث تقع في أكثر من ٧٠٠ صفحة يشرح فيها الأسباب الكامنة وراء وعد بلفور .[٢٢] وتستعرض هذه الدراسة ، عبر علاقات جيفريز الشخصية واطلاعه على عدد هائل من الوثائق التي لم تعد موجودة ، من هم بالضبط في الحكومة والجيش والبحرية البريطانية الذين عملوا على وعد بلفور ولماذا . وبحسب روايته ، يبدو أن المسيحيين المؤيدين للصهيونية كانوا أكثر حماسةً من الصهاينة أنفسهم بشأن فكرة رعاية بريطانيا للعملية الاستعمارية في فلسطين .

النتيجة التي تخلص إليها كل الدراسات التي تناولت وعد بلفور حتى يومنا هذا هي أن صناع القرار البريطانيين ، على اختلافهم ، رأوا أن فكرة إقامة وطن يهودي في فلسطين تتوافق مع مصالح بريطانيا الاستراتيجية في المنطقة . وما إن احتلت بريطانيا فلسطين ، حتى سمح هذا التحالف لليهود بإرساء البنية التحتية للدولة اليهودية تحت رعاية بريطانيا ، وتحت حماية أسلحة جيش حكومة جلالة الملك .

بيد أنه لم يتم الاستيلاء على فلسطين بسهولة . فقد استمرت الحملة البريطانية ضد الأتراك تقريبا طوال العام ١٩١٧ ، وكانت الحملة قد بدأت بصورة

جيدة ، حيث اقتحمت القوات البريطانية شبه جزيرة سيناء ، إلا أنهم سرعان ما علقوا في حرب خنادق مستنزفة على الحدود الواقعة بين قطاع غزة وبئر السبع . وبمجرد كسر هذا الجمود ، أصبح الأمر أسهل - حتى إن القدس استسلمت بلا قتال . وقد جلب الاحتلال العسكري الناتج عن الحملة المشاريع السرية الثلاث - ظهور الصهيونية ، وحركة الألفية البروتستانتية ، والإمبريالية البريطانية - إلى السواحل الفلسطينية ، كمزيج من الأيديولوجيات التي دمرت البلاد وشعبها على مدى الثلاثين عاماً التالية .

ثمة من يريد أن يطرح تساؤلات عما إذا كان اليهود الذين استقروا في فلسطين بصفتهم صهاينة بعد العام ١٩١٨ هم حقاً أحفاد اليهود الذين طردهم الرومان قبل ٢٠٠٠ سنة . بدأت هذه التساؤلات عندما أثار أرثر كوستلر (١٩٠٥-١٩٨٣) شكوكاً حول الأمر ، في كتابه القبيلة الثالثة عشرة The Thirteenth Tribe (١٩٧٦) الذي طرح فيه نظرية مفادها أن المستوطنين اليهود ينحدرون من قبائل الخزر ، وهم قوم أتراك من القوقاز اعتنقوا الديانة اليهودية في القرن الثامن الميلادي ، ثم أجبروا لاحقاً على الرحيل باتجاه الغرب .[٢٤] منذ ذلك الحين ، يحاول العلماء الإسرائيليون إثبات وجود رابط وراثي بين اليهود الذين عاشوا في فلسطين الرومانية واليهود الموجودين في إسرائيل اليوم . ومع ذلك ، لا يزال الجدل مستمراً حتى اليوم .

بعض الباحثين التوراتيين غير المتأثرين بالصهيونية قدموا تحليلاً أكثر جدية ؛ من هؤلاء كيث وايتلام ، وتوماس طومسون ، والأكاديمي الإسرائيلي إسرائيل فينكلستين ، حيث يرفضون جميعهم التعامل مع الكتاب المقدس بوصفه رواية حقيقية ذات أهمية .[٢٥] كما شكك وايتلام وطومسون بوجود أي كيان يشبه الدولة الحديثة خلال العصور التوراتية ؛ وكآخرين قبلهما ، انتقدا ما يصفانه بـ«اختراع إسرائيل الحديثة» باعتبار ذلك صنيعة رجال الدين المسيحيين المؤيدين للصهيونية . وجاءت آخر وأحدث محاولة لهدم هذه الفكرة في كتابي شلومو ساند **اختراع الشعب اليهودي** The Invention of the Jewish People **واختراع أرض إسرائيل** The Invention of the Land of Israel .[٢٦] أحترم هذا

الجهد البحثي العلمي وأقدّره . بيد أنه من وجهة نظر سياسية ، أعتقد أن هذا الأمر أقل أهمية من الادعاء الذي ينكر وجود الفلسطينيين (على الرغم من أنه مكمّل لهذا الادعاء) . يحق للشعوب أن تخترع نفسها ، على غرار الكثير من الحركات الوطنية في لحظة انبعاثها . لكن المشكلة تصبح كبيرة عندما تفضي رواية التكوين إلى مشاريع سياسية كالإبادة ، والتطهير العرقي ، والاضطهاد .

في الحالة الخاصة التي تتعلق بمزاعم الحركة الصهيونية التي ظهرت في القرن التاسع عشر ، فإن الدقة التاريخية لهذه المزاعم ليست هي المهمة . فليس مهماً ما إذا كان اليهود الذين يعيشون في إسرائيل في عصرنا هذا هم الأحفاد الأصليون لليهود الذين عاشوا في عصر الرومان ، وإنما إصرار دولة إسرائيل على أنها تمثل كل اليهود في العالم وأن كل شيء تفعله هو لأجلهم وباسمهم . حتى العام ١٩٦٧ ، كان هذا الزعم ذا فائدة كبيرة لدولة إسرائيل ؛ إذ أصبح اليهود حول العالم ، وتحديداً في الولايات المتحدة ، أكبر المؤيدين لدولة إسرائيل كلما تعرضت سياساتها للمساءلة والنقد . وفي جوانب كثيرة ، لا يزال هذا هو واقع الحال في الولايات المتحدة اليوم . غير أنه حتى هناك ، كما في أوساط المجتمعات اليهودية الأخرى ، ثمة اعتراض على عملية الربط هذه في الوقت الراهن .

إن الصهيونية ، كما سنرى في الفصل التالي ، كانت في الأصل رأي الأقلية من بين اليهود . وفي معرض صياغتهم الحجة بأن اليهود شعب ينتمي إلى فلسطين بحيث يتعين بالتالي مساعدتهم كي يعودوا إليها ، كان على هذه الأقلية أن تعتمد على المسؤولين البريطانيين ، ولاحقاً على القوة العسكرية . ولم يبدُ أن اليهود والعالم بشكل عام كانوا مقتنعين بمقولة أن اليهود شعبٌ بلا أرض . لقد راقت الفكرة لشافتسبري ، وفين ، وبلفور ، ولويد جورج لأنها ساعدت بريطانيا على كسب موطئ قدم لها في فلسطين . لكن هذا الأمر أصبح لا أهمية له عندما أخذ البريطانيون فلسطين بالقوة ، ومن ثم كان عليهم أن يقرروا من نقطة انطلاق جديدة ما إذا كانت الأرض يهودية أو فلسطينية – وهو سؤال لم تتمكن بريطانيا من الإجابة عنه بشكل صحيح ، ولذا كان عليها أن تتركه ليحسمه آخرون بعد ثلاثين عاماً من حكم محبط .

الفصل الثالث
الصهيونية هي اليهودية

كي نقارب بصورة صحيحة الفرضية القائلة بأن الصهيونية هي نفسها اليهودية ، يتعين علينا العودة إلى السياق التاريخي الذي وُلدت فيه . فمنذ ظهورها في منتصف القرن التاسع عشر ، لم تكن الصهيونية سوى تعبير واحد ، غير جوهري ، عن الحياة الثقافية اليهودية . وقد وُلدت نتيجة لدافعين وسط المجتمعات اليهودية في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية . تجلى الدافع الأول في البحث عن الأمان في مجتمع كان يرفض أن يُدمج اليهود فيه كمواطنين متساوين في الحقوق ، وكان يضطهدهم بين الحين والآخر ، إما من خلال القوانين أو عبر أعمال الشغب التي كانت تنظمها السلطات الحاكمة آنذاك أو تشجعها لإلهاء الشعب عن الأزمات الاقتصادية أو الاضطرابات السياسية . أما الدافع الثاني فكان الرغبة في محاكاة الحركات الوطنية الجديدة التي كانت تنتشر في أوروبا في ذلك الوقت ، في الحقبة التي أطلق عليها المؤرخون اسم «ربيع الشعوب الأوروبية» . لم يكن أولئك اليهود الذين سعوا لتحويل اليهودية من ديانة إلى قومية فريدين وسط العديد من الجماعات العرقية والدينية الموجودة في الإمبراطوريتين المتداعيتين – أي الإمبراطورية النمساوية المجرية والدولة العثمانية – الذين رغبوا في إعادة تعريف أنفسهم كقوميات .

ويمكن العثور على جذور الحركة الصهيونية الحديثة فعلياً في القرن الثامن عشر فيما عرف باسم حركة التنوير اليهودية . وقد تألفت تلك الحركة من مجموعة من الكتاب ، والشعراء ، والحاخامات الذين أعادوا إحياء اللغة العبرية ودفعوا بحدود التعليم اليهودي التقليدي والديني إلى آفاق أوسع شملت دراسة العلوم والأدب والفلسفة . وأخذت الصحف والدوريات العبرية تنتشر عبر أوروبا

الوسطى والشرقية . ومن هذه المجموعة ، برز عدد من الشخصيات ، يُشار لهم في علم التأريخ الصهيوني بـ«مبشري الصهيونية ،» ممن أبدوا ميولاً قومية كبيرة، وربطوا في كتاباتهم بين إعادة إحياء اللغة العبرية والنزعة القومية . ولقد طرحوا فكرتين جديدتين : هما : إعادة تعريف اليهودية كحركة قومية ، والحاجة لاستعمار فلسطين من أجل إعادة اليهود إلى وطنهم الأصلي الذي طردهم الرومان منه سنة ٧٠ بعد الميلاد . ولقد روجوا «للعودة» من خلال ما أسموه بـ «المستعمرات الزراعية» (ففي الكثير من أنحاء أوروبا لم يُسمح لليهود بامتلاك الأراضي أو زراعتها ، ومن هنا يأتي الهوس ببدء حياة جديدة كشعب من المزارعين ، وليس فقط كمواطنين أحرار) .

واكتسبت هذه الأفكار شعبيةً أكبر بعد اندلاع موجة وحشية من المذابح ضد اليهود في روسيا عام ١٨٨١ ، جعلتها تتحول إلى برنامج سياسي تروّج له حركة اسمها «عشاق صهيون» : قامت بإرسال بعض المئات من الشباب اليهود المتحمسين إلى فلسطين لبناء أولى المستوطنات الجديدة عام ١٨٨٢ ، وقد بلغت هذه المرحلة الأولى في تاريخ الصهيونية أوجها في أعمال وأفعال تيودور هيرتسل . وكان هيرتسل ، الذي ولد في مدينة بيست الواقعة تحت سيطرة الإمبراطورية النمساوية المجرية عام ١٨٦٠ وإن عاش معظم حياته في فيينا ، قد بدأ حياته المهنية ككاتب مسرحي مهتم بأحوال ومشاكل اليهودي الحديث في المجتمع ، مؤكداً في البداية على أن الاندماج التام في المجتمع المحلي هو الحل لهذه المعضلة . وفي تسعينات القرن التاسع عشر ، أصبح هيرتسل صحفياً ، ووفقاً لروايته الشخصية عن حياته ، فقد كانت هذه هي الفترة التي أدرك فيها مدى استشراء واستعصاء مشاعر معاداة السامية . واستنتج أنه لم يكن ثمة أمل للاندماج ، وآثر عوضاً عن ذلك إنشاء دولة يهودية في فلسطين بوصفه الحل الأمثل لما سماها بالـ «المشكلة اليهودية .»

وعندما طُرحت هذه الأفكار أمام أوساط المجتمعات اليهودية في دول مثل ألمانيا والولايات المتحدة ، رفض بعض الحاخامات البارزين والشخصيات القيادية في تلك المجتمعات النهج الجديد . فقد نبذ رجال الدين الصهيونية باعتبارها

شكلاً من أشكال العلمنة والتحديث، في حين خشي اليهود العلمانيون من أن الأفكار الجديدة سوف تثير التساؤلات بشأن ولاء اليهود لدولهم القومية مما سيؤجج من مشاعر معاداة السامية. كلا الجماعتين كانت لديهما أفكار مختلفة عن كيفية التعامل مع الاضطهاد الذي كان يتعرض له اليهود في أوروبا آنذاك. فقد آمن البعض بأن الحل يكمن في التمسك والتحصن بالدين والتراث اليهودي (كما كان المسلمون الأصوليون سيفعلون في الوقت ذاته عندما يواجهون الحداثة الأوروبية)، فيما دعا آخرون إلى زيادة الاندماج في الحياة غير اليهودية.

عندما ظهرت الأفكار الصهيونية في أوروبا والولايات المتحدة بين أربعينات وثمانينات القرن التاسع عشر، كان معظم اليهود يمارسون اليهودية بطريقتين مختلفتين. إحداهما كانت التحصّن: أي العيش في مجتمعات متدينة ضيقة جداً، مع تجنب الأفكار الجديدة مثل القومية، والتعامل مع الحداثة باعتبارها تهديداً غير مرحب به لنمط حياتهم. أما الطريقة الأخرى فتمثّلت في تبني حياة علمانية، مختلفة عن حياة المجتمعات غير اليهودية فقط بطريقة محدودة للغاية – مثل الاحتفال ببعض الأعياد، والتردد على الكنيس (المعبد اليهودي) أيام الجمعة، وربما عدم تناول الطعام أمام الملأ خلال فترة الصيام في يوم الغفران. يروي غيرشوم شوليم، أحد هؤلاء اليهود، في مذكراته من برلين إلى القدس كيف أنه، كعضو في مجموعة يهودية شابة في ألمانيا، كان يتعشى مع أصدقائه في المطعم ذاته في برلين خلال يوم الغفران، وأن صاحب المطعم لدى وصولهم كان يخبرهم بأن «الغرفة المخصصة في المطعم للسادة الصائمين جاهزة.»[1] لقد وجد الأفراد والمجتمعات أنفسهم بين قطبي العلمانية من جهة والحياة الأرثوذكسية من جهة أخرى. لكن لنعاين عن كثب المواقف التي تبنوها إزاء الصهيونية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

إن العلمانية اليهودية مفهوم غريب بالطبع مثلما هو الأمر مع العلمانية المسيحية أو العلمانية الإسلامية. فقد كان اليهود العلمانيون كما وصفناهم أعلاه أشخاصاً بدرجات مختلفة من الارتباط بالدين (على نحو يشبه كثيراً احتفال المسيحي العلماني في بريطانيا بعيد الفصح وعيد الميلاد، أو إرسال أبنائه إلى

مدارس مسيحية ، أو حضوره قداس يوم الأحد من حين لآخر أو بصورة منتظمة) .
في النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، أصبح هذا الشكل الحديث من ممارسة اليهودية حركة قوية عرفت باسم حركة الإصلاح ، والتي سعت لإيجاد طرق لتكييف الدين مع الحياة الحديثة دون الرضوخ للجوانب البالية منه . ولاقت هذه الحركة رواجاً في ألمانيا والولايات المتحدة على وجه التحديد .

وعندما واجه الإصلاحيون الصهيونية للمرة الأولى ، رفضوا بشدة فكرة إعادة تعريف اليهودية باعتبارها قومية وإنشاء دولة يهودية في فلسطين . غير أن موقفهم المناهض للصهيونية تغير بعد إنشاء دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨ ، وفي النصف الثاني من القرن العشرين ، أنشأ الغالبية منهم حركة إصلاح جديدة في الولايات المتحدة ، أصبحت إحدى أقوى المنظمات اليهودية في الدولة (على الرغم من أن الحركة الجديدة لم تعلن ولاءها لإسرائيل والصهيونية بشكل رسمي حتى العام ١٩٩٩) . بيد أن عدداً كبيراً من اليهود تركوا الحركة الجديدة وأسسوا المجلس اليهودي الأمريكي (ACJ) ، والذي ذكّر العالم في العام ١٩٩٣ بأن الصهيونية لا تزال وجهة نظر الأقلية وسط اليهود ، كما ظل وفياً للأفكار الإصلاحية القديمة عن الصهيونية .[٢]

قبل ذلك الشرخ ، قدمت حركة الإصلاح في كل من ألمانيا والولايات المتحدة قضية قوية وبالإجماع ضد الصهيونية . ففي ألمانيا رفضوا علناً فكرة القومية اليهودية وأعلنوا أنفسهم بأنهم «ألمان على دين موسى» . وكانت إحدى الممارسات الأولى التي قام بها الإصلاحيون الألمان إلغاء أية إشارات لـ «أرض إسرائيل» أو إعادة بناء دولة هناك من صلواتهم . وبالمثل ، كان الإصلاحيون الأميركيون قد صرحوا فعلياً عام ١٨٦٩ في أحد اجتماعاتهم الأولى بأن :

> الهدف المسيحاني لإسرائيل [أي الشعب اليهودي] ليس إعادة بناء دولة يهودية يحكمها أحد أحفاد داوود ، بما يشمل حدوث انفصال ثانٍ عن باقي أمم الأرض ، بل توحيد أبناء الله على الاعتراف بوحدة الله ، بما يحقق وحدة كل المخلوقات الرشيدة ، ودعوتهم للتقديس الأخلاقي .

في العام ١٨٨٥ ، صدر عن مؤتمر آخر للإصلاحيين التصريح التالي : «لم نعد نعتبر أنفسنا أمّة ، وإنما مجتمع ديني ، ولذا لا نتوقع بأن نعود إلى فلسطين ، ولا عبادة قربانية تحت حكم أبناء هارون ، كما لا نتوقع إعادة أية قوانين تتعلق بالدولة اليهودية .»

أحد القادة المشهورين في هذا الصدد هو الحاخام كوفمان كوهلر ، الذي دحض الفكرة بأن «يهودا هي وطن اليهود -كفكرة تسلب اليهودي من وطنه في كافة أنحاء الكرة الأرضية .» وغالباً ما كان زعيم آخر للحركة في أواخر القرن التاسع عشر ، يُدعى إسحاق ماير وايز ، يستهزئ بزعماء الحركة الصهيونية مثل هيرتسل ، مقارناً إياهم بالخيميائيين الدجالين الذين ادّعوا بأنهم ساهموا في العلوم . في فيينا ، مدينة هيرتسل ، حاجج أدولف جيلينيك [وهو باحث وحاخام نمساوي] بأن الصهيونية ستعرّض وضع اليهود في أوروبا إلى خطر ، زاعماً بأن معظمهم عارضوا الفكرة . وصرح قائلاً . «نحن في بيتنا في أوروبا .»

إلى جانب الإصلاحيين ، رفض اليهود الليبراليون في ذلك الوقت الزعم القائل بأن الصهيونية هي الحل الوحيد لمواجهة معاداة السامية . وكما يبين والتر لاكير في كتابه تاريخ الصهيونية The History of Zionism ، فقد نظر اليهود الليبراليون إلى الصهيونية باعتبارها حركة حالمة لم تقدم حلاً لمشكلات اليهود في أوروبا . ودعوا إلى ما وصفوها بعملية «إعادة إحياء» اليهود ، بحيث تنطوي على إظهار اليهود الولاء التام لأوطانهم واستعدادهم للاندماج التام في هذه المجتمعات كمواطنين .[٣] لقد كانوا يأملون بأن عالماً أكثر ليبرالية قد يحل مشاكل الاضطهاد ومعاداة السامية . وقد أظهر التاريخ أن الليبرالية أنقذت أولئك اليهود الذين رحلوا إلى بريطانيا والولايات المتحدة أو عاشوا فيهما . لكنه أثبت خطأ أولئك الذين اعتقدوا أن هذا الأمر قد يحدث في باقي أنحاء أوروبا . بيد أنه حتى في يومنا هذا ، وكإدراك متأخر ، فإن العديد من اليهود الليبراليين لا ينظرون للصهيونية باعتبارها الحل الأمثل آنذاك أو الآن .

ولم يبدأ الاشتراكيون واليهود الأرثوذكس بالتعبير عن انتقاداتهم للصهيونية حتى تسعينات القرن التاسع عشر ، عندما أصبحت الصهيونية قوة سياسية

معترف بها بشكل أكبر في أواخر ذلك العقد ، بفضل جهود هيرتسل الحثيثة . فقد فهم هيرتسل السياسة المعاصرة آنذاك وكتب القصص الطوباوية والأطروحات السياسية والتقارير الإخبارية ملخّصاً فيها الفكرة القائلة بأن بناء دولة يهودية حديثة في فلسطين يصبّ في مصلحة أوروبا . لكن هذه الفكرة لم تعجب قادة العالم ، ولا زعماء الدولة العثمانية ، باعتبارهم حكام فلسطين . ولعل أكبر إنجاز لهيرتسل هو جمع كافة الناشطين في مؤتمر واحد وذلك في العام ١٨٩٧ ، ليؤسس من هناك منظمتين رئيسيتين - مؤتمر دولي يروج لأفكار الصهيونية عالمياً ، وبعثات صهيونية على الأرض تعمل على مدّ الاستعمار اليهودي لفلسطين .

وهكذا ، مع تبلور الفكر الصهيوني ، أصبح انتقاد اليهود المعارضين للصهيونية أكثر وضوحاً . وعدا عن حركة الإصلاح ، جاءت الانتقادات من اليساريين ، والقادة الرئيسيين للمجتمعات اليهودية المختلفة ، واليهود الأرثوذكس . في العام ١٨٩٧ ، وهو العام نفسه الذي عقد فيه المؤتمر الصهيوني الأول في بازل ، وُلدت حركة يهودية اشتراكية في روسيا : البوند(*) ، حيث كان اتحاداً عمالياً يهودياً وحركة سياسية في آن واحد . وقد آمن أعضاء البوند بأن قيام ثورة اشتراكية ، أو حتى بلشفية ، سوف يكون حلاً أفضل لمشاكل اليهود في أوروبا من الصهيونية ؛ معتبرين بأن الصهيونية تعدّ أحد أشكال التهرب من الواقع . والأهم من ذلك أنه مع تنامي الفكر النازي والفاشي في أوروبا ، شعر البونديون بأن الصهيونية ساهمت في تأجيج هذا النوع من معاداة السامية من خلال التشكيك في ولاء اليهود لأوطانهم . وحتى بعد وقوع المحرقة (الهولوكوست) ، كان البونديون مقتنعين بأن على اليهود السعي لإيجاد مكان لهم في مجتمعات تقدس حقوق الإنسان والحقوق المدنية ، ولم يروا في فكرة إنشاء الدولة اليهودية حلاً شافياً . بيد أن هذا الموقف القوي المناهض للصهيونية

(*) **البوند** : الاتحاد العام للعمال اليهود في ليتوانيا وبولندا وروسيا ؛ حزب اشتراكي يهودي علماني ظهر في روسيا القيصرية في الأعوام من ١٨٩٧ وحتى ١٩٢٠ . (المترجمة)

تراجع ببطء بدءاً من منتصف خمسينات القرن العشرين ، وفي النهاية ، قرر فلول هذه الحركة التي كانت فيما مضى قوية تأييد دولة إسرائيل علناً (حتى إنه كان لحزب البوند فرع في الدولة اليهودية) .[٤]

لم يقلق رد فعل حزب البوند هيرتسل مثلما أقلقه التجاوب الفاتر للنخب السياسية والاقتصادية اليهودية في أماكن مثل بريطانيا وفرنسا . فقد نظروا إلى هيرتسل إما كدجّال أفكاره بعيدة الصلة تماماً عن الواقع ، أو أسوأ من ذلك كشخص بإمكانه تقويض حياة اليهود في مجتمعاتهم ، كبريطانيا مثلاً ، التي حققوا فيها تقدماً كبيراً في ما يتعلق بالانعتاق والاندماج . وقد انزعج اليهود الفيكتوريون من مطالبته بسيادة يهودية في بلد غريب يتمتع بمكانة متكافئة مع دول سيادية أخرى في العالم . وبالنسبة للشرائح اليهودية الأكثر استقراراً في أوروبا الوسطى والشرقية ، شكلت الصهيونية رؤية مستفزة شككت بولاء اليهود الإنجليز ، والألمان ، والفرنسيين إلى أوطانهم . وبفضل عدم دعمهم لهيرتسل ، فشلت الحركة الصهيونية في أن تصبح لاعباً قوياً قبل الحرب العالمية الأولى . فقط بعد وفاة هيرتسل عام ١٩٠٤ بدأ القادة الآخرون في الحركة - وتحديداً حاييم وايزمان الذي هاجر إلى بريطانيا في العام نفسه الذي توفي فيه هيرتسل وأصبح عالماً بارزاً هناك مساهماً في الجهد الحربي لبريطانيا في الحرب العالمية الأولى - ببناء تحالف قوي مع لندن ، الأمر الذي خدم الصهيونية جيداً ، كما سنبيّن لاحقاً في هذا الفصل .[٥]

وجاء الانتقاد الثالث للصهيونية في بداياتها من المؤسسة اليهودية الأرثوذكسية المتشددة . وحتى يومنا هذا ، تعارض الكثير من المجتمعات اليهودية الأرثوذكسية المتطرفة الصهيونية ، رغم أنها أقل عدداً بكثير مما كانت عليه في نهايات القرن التاسع عشر كما أن بعضها انتقل إلى إسرائيل وباتت اليوم جزءاً من نظامها السياسي . ومع ذلك ، كما في الماضي ، فإنها لا تزال تشكل إحدى الطرق غير الصهيونية ليهودية المرء .

وعندما بدأت الصهيونية بالظهور في أوروبا ، منع عدد كبير من الحاخامات التقليديين في الواقع أتباعهم من التعامل مع النشطاء الصهاينة ؛ فقد اعتبروا أن

الصهيونية تشكل تدخلاً بمشيئة الله في بقاء اليهود في المنفى حتى مجيء المسيح ، ورفضوا تماماً الفكرة القائلة بأنه يتعين على اليهود فعل كل ما بوسعهم لوضع نهاية لـ «المنفى .» وبدلاً من ذلك ، كان يتعين عليهم أن ينتظروا كلمة الله حول هذا الأمر ، بحيث يمارسون في الأثناء نمط الحياة التقليدي . وبينما كان يُسمح للأفراد بزيارة فلسطين والدراسة فيها كحجّاج ، فإن هذا لم يكن يعني السماح بهجرة جماعية . وقد لخص حاخام جيكوفر ، الحاخام الهاسيدي الألماني الكبير ، هذا النهج بمرارة عندما قال إن الصهيونية تطالبه باستبدال قرون من الحكمة والقانون اليهوديين مقابل خرقة ، وتراب ، وأنشودة (أي العلم ، والأرض ، والنشيد الوطني) .(٦)

بيد أنه لم يعارض كل الحاخامات البارزين الصهيونية . كانت هناك مجموعة صغيرة من الشخصيات المرجعية الشهيرة مثل الحاخامات آل كالاي ، وغوتماخر ، وكاليشر الذين دعموا البرنامج الصهيوني . وعلى الرغم من كونهم أقلية صغيرة إلا أنهم كانوا مجموعة مهمة ؛ إذ وضعوا الأساس للجناح الديني القومي للصهيونية . وقد كانت بهلوانياتهم الدينية مثيرة للإعجاب . يُطلق عليهم في علم التأريخ الإسرائيلي «آباء الصهيونية الدينية .» وتعدّ الصهيونية الدينية حركة مهمة جداً في إسرائيل المعاصرة ، باعتبارها الموطن الأيديولوجي لغوش إيمونيم ، حركة الاستيطان المسيحانية ، التي بنت مستعمرات في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العام ١٩٦٧ وصاعداً . ولم يدعُ هؤلاء الحاخامات اليهود لمغادرة أوروبا فحسب ، وإنما شددوا أيضاً على أنه من واجبات اليهود الدينية ، وليس فقط القومية ، استعمار فلسطين من خلال زراعة أرضها (ليس من المستغرب أنه لا يوجد ذكر للشعب الأصلي في كتاباتهم) . وقد زعموا بأن مثل هذا النشاط لن يشكل تدخلاً في مشيئة الله ؛ بل على العكس من ذلك ، سوف يحقق نبوءة الأنبياء ويعزز تحقيق الخلاص التام للشعب اليهودي ومجيء المسيح .(٧)

وقد رفض معظم رجال الدين الكبار في اليهودية الأرثوذكسية هذه الخطة وهذا التفسير . وكانت لديهم مشكلة أخرى مع الصهيونية ؛ فالحركة الجديدة لم

تتطلع إلى استعمار فلسطين وحسب ، وإنما إلى علمنة الشعب اليهودي ، واختراع «اليهودي الجديد» كبديل مضاد لليهودي الأرثوذكسي المتدين في أوروبا . وقد بلغ هذا أوجه في صورة اليهودي الأوروبي الجديد الذي لم يعد قادراً على العيش في أوروبا بسبب تفشي معاداة السامية فيها ، وإنما عليه أن يعيش كأوروبي خارج القارة . وهكذا ، على غرار الكثير من الحركات التي ظهرت في تلك الفترة ، أعادت الصهيونية تعريف نفسها بالمعنى القومي - لكنها كانت مختلفة جذرياً لأنها اختارت بلداً جديداً تمارس فيه هذا التحوّل . وقد سخر الصهاينة من اليهودي الأرثوذكسي ، ناظرين إليه كشخص لا يمكن إنقاذه إلا من خلال العمل الدؤوب في فلسطين . ويصف هيرتسل هذا التحول بصورة جميلة في روايته الطوباوية المستقبلية آلت نيو لاند (الأرض الجديدة القديمة) Altnueland ، والتي تروي قصة بعثة استكشافية سياحية ألمانية تصل إلى الدولة اليهودية بعد فترة طويلة من إنشائها .[٨] قبل الوصول إلى فلسطين ، يلتقي أحد السواح بشحاذ يهودي أرثوذكسي شاب - ومن ثم يلتقي به مجدداً في فلسطين وقد تحول إلى شخص علماني ، متعلم ، فاحش الثراء وسعيد جداً .

وشكّل الدور الذي لعبه الكتاب المقدس في الحياة اليهودية اختلافاً بيّناً آخر بين اليهودية والصهيونية ؛ ففي العالم اليهودي ما قبل الصهيونية ، لم يتم تدريس الكتاب المقدس كنص فريد ينطوي على أي دلالة سياسية أو حتى قومية في المراكز التعليمية اليهودية المختلفة سواء في أوروبا أو في العالم العربي . فقد تعامل الحاخامات البارزون مع التاريخ السياسي الموجود في الكتاب المقدس ، وفكرة السيادة اليهودية على أرض إسرائيل ، باعتبارها موضوعات غير ذات أهمية في عالمهم الروحاني التعليمي . وكانوا معنيين أكثر ، تماماً كما كانت اليهودية بشكل عام ، بالكتابات المقدسة التي تركز على العلاقة بين المؤمنين ، وتحديداً على علاقتهم بالله .

ومن «عشاق صهيون» في العام ١٨٨٢ إلى الزعماء الصهاينة عشية الحرب العالمية الأولى ، الذين ناشدوا بريطانيا لتدعم مطالب اليهود في فلسطين ، كان الرجوع إلى الكتاب المقدس أمراً شائعاً . وسعياً لتحقيق مصالحهم الخاصة ،

تحدى الزعماء الصهاينة أساساً التفسيرات التوراتية التقليدية . فعشاق صهيون ، على سبيل المثال ، قرأوا الكتاب المقدس بأنه يروي قصة شعب يهودي وُلد على أرض فلسطين كشعب مقموع إبان حكم النظام الكنعاني . وقد نفى هذا النظام اليهود إلى مصر ، إلى أن عادوا إلى الأرض وحرروها تحت إمرة النبي يوشع بن نون . بالمقابل ، يركز التفسير التقليدي على تصوير النبي إبراهيم وعائلته بوصفهم مجموعة من الناس يكتشفون إلهاً توحيدياً بدلاً من أمّة ووطن . وسوف تكون هذه الرواية التقليدية للإبراهيميين الذين اكتشفوا الله ثم وجدوا أنفسهم في مصر عبر التجارب والمحن مألوفة لمعظم القراء[٩] – وهذه أبعد ما تكون عن قصة شعب منخرط في نضال من أجل التحرير . بيد أن التفسير السابق هو الذي فضلته الصهيونية ، وهو الذي لا يزال صامداً في إسرائيل اليوم .

لعل إحدى أكثر استخدامات الكتاب المقدس المثيرة للاهتمام في الصهيونية ما قام به الجناح الاشتراكي في الحركة . وكان الدمج بين الاشتراكية والصهيونية قد بدأ جدياً بعد وفاة هيرتسل في العام ١٩٠٤ ، إذ أصبحت الأحزاب الاشتراكية المختلفة هي الأحزاب القيادية في الحركة الصهيونية العالمية وعلى الأرض في فلسطين . بالنسبة للاشتراكيين ، كما قال أحدهم ، وفّر الكتاب المقدس «الأسطورة اللازمة لتبرير أحقيتنا بالأرض .»[١٠] فقد قرأوا في الكتاب المقدس قصصاً عن المزارعين العبرانيين ، والرعاة ، والملوك ، والحروب التي أخذوا بها كوصف للحقبة الذهبية الغابرة لولادة أمّتهم . لقد كانت العودة إلى الأرض تعني العودة كي يصبحوا مزارعين ورعاة وملوكاً . وهكذا ، وجدوا أنفسهم في مواجهة مفارقة صعبة ، ذلك أنهم كانوا يريدون علمنة الحياة اليهودية وفي الوقت ذاته استخدام الكتاب المقدس كذريعة لاستعمار فلسطين . بعبارة أخرى ، مع أنهم لم يؤمنوا بالله ، إلا أنه وعدهم بفلسطين .

بالنسبة للعديد من الزعماء الصهاينة ، فإن الإشارة إلى أرض فلسطين في الكتاب المقدس كانت مجرد وسيلة تبرر غايتهم ، وليست جوهر الصهيونية . وقد تجلى هذا الأمر تحديداً في النصوص التي كتبها تيودور هيرتسل . ففي مقال شهير نشره في صحيفة **ذا جويش كرونيكل** (١٠ يوليو ١٨٩٦) بنى هيرتسل

المطالب اليهودية في أرض فلسطين على ما جاء في الكتاب المقدس، لكنه عبر عن رغبته بأن يتم حكم الدولة اليهودية المستقبلية وفقاً للفلسفات السياسية والأخلاقية الأوروبية السائدة في ذلك الوقت. وعلى الأرجح أن هيرتسل كان أكثر علمانية من مجموعة القادة الذين حلّوا محله. فقد فكر نبي الحركة هذا جدياً بحلول بديلة لفلسطين، مثل أوغندا، لتكون أرض صهيون الموعودة. كما درس أماكن أخرى في أمريكا الشمالية والجنوبية إضافة إلى أذربيجان.(١١) وبوفاة هيرتسل عام ١٩٠٤، وصعود خلفائه، ركزت الصهيونية على فلسطين، واكتسب الكتاب المقدس دلالةً أكبر من ذي قبل كدليل على وجود حق إلهي لليهود في الأرض.

وتعزز هذا الموقف الذي تبلور بعد عام ١٩٠٤ فيما يتعلق بحسم اختيار فلسطين بوصفها المكان الوحيد الذي يمكن تطبيق الصهيونية فيه مع تنامي قوة الصهيونية المسيحية في بريطانيا وأوروبا. فقد رحب علماء الدين الذين درسوا الكتاب المقدس وعلماء الآثار الإنجيليين الذين نقبوا «الأراضي المقدسة» باستيطان اليهود فيها، باعتباره يؤكد اعتقادهم الديني بأن «العودة اليهودية» ستبشر بتحقيق الوعد الإلهي بنهاية التاريخ؛ فعودة اليهود هي علامة على عودة المسيح وانبعاث الموتى. وقد خدم هذا المعتقد الديني الغامض المشروع الصهيوني لاستعمار فلسطين.(١٢) بيد أنه خلف هذه الرؤى الدينية كمنت مشاعر معاداة سامية كلاسيكية؛ حيث إن الدفع بالمجتمعات اليهودية في اتجاه فلسطين لم يكن مسألة دينية حتمية فحسب، وإنما ساعد أيضاً في خلق قارة أوروبية خالية من اليهود. وهكذا، انطوى الأمر على منفعة مزدوجة: التخلص من اليهود في أوروبا، وفي الوقت ذاته تنفيذ المخطط الإلهي الخاص بعودة المسيح، التي تسبقها عودة اليهود إلى فلسطين (واعتناقهم المسيحية لاحقاً أو حرقهم في نار جهنم في حال رفضوا).

منذ تلك اللحظة وصاعداً، أصبح الكتاب المقدس الذريعة وخارطة الطريق للاستعمار الصهيوني لفلسطين. تاريخياً، خدم الكتاب المقدس الصهيونية منذ ظهورها وحتى إنشاء دولة إسرائيل عام ١٩٤٨. وقد لعب دوراً مهماً في الرواية

الإسرائيلية السائدة - لأغراض داخلية وخارجية - زاعماً أن إسرائيل هي الأرض ذاتها التي وعد الله بها النبي إبراهيم في الكتاب المقدس . وظلت «إسرائيل» المذكورة في هذه الرواية موجودة حتى العام ٧٠ بعد الميلاد ، عندما هدمها الرومان ونفوا شعبها . وكان يوم إحياء الذكرى الدينية لهذا التاريخ ، الذي هُدم فيه الهيكل الثاني في القدس ، يوم حداد . وأصبح هذا اليوم في إسرائيل يومَ حداد وطنياً يتعيّن فيه على أعمال التجارة والترفيه كافة ، بما في ذلك المطاعم ، إغلاق أبوابها في الليلة التي تسبقه .

وتم توفير الدلائل العلمية والعلمانية لهذه الرواية في السنوات الأخيرة بمساعدة ما يسمى بعلم الآثار التوراتي (وهو بحد ذاته مفهوم ينطوي على تناقض ، إذ أن الكتاب المقدس عبارة عن عمل أدبي عظيم ، كتبه عدة أشخاص في حقب مختلفة ، وهو بالكاد يعد وثيقة تاريخية[١٣]) . بعد العام ٧٠ للميلاد ، وفقاً لهذه الرواية ، كانت الأرض خالية بشكل أو بآخر حتى العودة الصهيونية إليها . غير أن كبار الصهاينة أدركوا أن الاستناد إلى سلطة التوراة ليس كافياً . فاستعمار فلسطين ، المأهولة أصلاً سكانياً ، سوف يتطلب سياسة منهجية من الاستيطان والتهجير بل وحتى التطهير العرقي . ولتحقيق هذه الغاية ، فإن تصوير عملية تجريد فلسطين من أهلها من منطلق أن ذلك يحقق المخطط الإلهي المسيحي إنما أمر لا يقدّر بثمن لحشد الدعم المسيحي العالمي وراء الصهيونية .

وكما رأينا ، ما إن تم استبعاد كافة الخيارات الجغرافية الأخرى وتركيز الصهيونية على «استعادة» فلسطين ، حتى بدأ قادة الحركة الذين خلفوا الرواد الأوائل بضخ الأيديولوجية الاشتراكية ، بل والماركسية ، في هذه الحركة العلمانية الآخذة في التنامي . وأصبح الهدف الآن تنفيذ مشروع يهودي علماني واشتراكي واستعماري في الأراضي المقدسة (بمساعدة الله) . وكما أدرك الشعب الأصلي المستعمَر بسرعة ، فإن مصيرهم في النهاية كان قد حُسم بصرف النظر عما إذا جلب المستوطنون معهم الكتاب المقدس ، أو كتابات ماركس ، أو أطروحات التنوير الأوروبية . ما كان يهم هو ما إذا كان ثمة مكان لهم ضمن رؤية المستوطنين للمستقبل وكيفية ذلك . وعليه ، من الدّال أن التقارير المفصّلة التي

كتبها قادة الحركة الصهيونية والمستوطنون الأوائل يتم فيها وصف السكان الأصليين كعقبة ، وكشعب غريب وكعدو ، بغض الطرف عمن كانوا أو ما هي تطلعاتهم .(١٤)

أولى المداخلات المناهضة للعرب في هذه السجلات كُتبت عندما كان المستوطنون لا يزالون في ضيافة الفلسطينيين وهم في الطريق إلى المستعمرات القديمة ، أو أثناء وجودهم في البلدات . ونبعت شكاويهم من تجاربهم التكوينية ، بحثاً عن العمل وسبلٍ للعيش . وبدا أن هذه المعضلة قد أثرت فيهم بشكل عام ، سواء ذهبوا إلى المستعمرات القديمة أو جرّبوا حظهم في البلدات . أينما كانوا موجودين ، كان يتعين عليهم كي يعيشوا أن يعملوا جنباً إلى جنب مع المزارعين أو العمال الفلسطينيين . ومن خلال هذا الاحتكاك القريب ، أدرك حتى أكثر المستوطنين جهلاً وتحدياً أن فلسطين كانت بلداً عربية بالكامل في جغرافيته البشرية .

وكان ديفيد بن غوريون ، زعيم المجتمع اليهودي إبّان فترة الانتداب وأول رئيس وزراء لدولة إسرائيل ، قد وصف العمال والمزارعين الفلسطينيين بأنهم «بيت ميهوش» (أي «بؤرة موبوءة بالألم» . وأشار مستوطنون آخرون إلى الفلسطينيين باعتبارهم غرباء ودخلاء ؛ فقد كتب أحدهم قائلاً : «إن الناس هنا غريبون بالنسبة لنا أكثر من الفلاح الروسي أو البولوني ،» مضيفاً : «لا يوجد لدينا أي شيء مشترك مع غالبية الشعب الذي يعيش هنا .»(١٥) وقد تفاجأوا أنهم لقوا شعباً في فلسطين في الأساس ، بعدما قيل لهم إن الأرض خالية ، حيث كتب أحد المستوطنين يقول : «شعرتُ بالامتعاض عندما اكتشفتُ أنه في خديرا (مستوطنة صهيونية قديمة بُنيت عام ١٨٨٢) كانت بعض البيوت يقطنها عرب .» في حين أرسل مستوطن آخر تقريراً إلى بولندا يعبر فيه عن استيائه لرؤية الكثير من الرجال والنساء والأطفال العرب يعبرون مستوطنة ريشون لتسيون (وهي مستوطنة أخرى بُنيت عام.١٨٨٢) .(١٦)

بما أن البلد لم تكن خالية ، وكان عليكَ أن تتخطى عقبة وجود الشعب الأصلي ، كان من الجيد أن يكون الله معك - حتى وإن كنتَ ملحداً . فقد

استخدم كل من ديفيد بن غوريون وزميله وصديقه المقرب إسحاق بن تسفي (الذي قاد مع بن غوريون الفصائل الاشتراكية الصهيونية في فلسطين وأصبح لاحقاً ثاني رئيس لإسرائيل) الوعد التوراتي كمسوغ رئيس لاستعمار فلسطين. وظل الحال كذلك بالنسبة للمنظرين الذين خلفوهما في حزب العمل في منتصف سبعينات القرن العشرين، وحتى للتوراتية العلمانية السطحية جداً لحزب الليكود والأحزاب المنشقة عنه في السنوات الأخيرة.

ولقد ساعد تأويل الكتاب المقدس بأنه الذريعة الإلهية للصهيونية الاشتراكيين ليوفقوا بين التزامهم بمبادئ المساواة والتضامن العالمية وبين مشروع الطرد الاستعماري. وفي الواقع، بما أن الاستعمار هو الهدف الرئيسي للصهيونية، على المرء أن يسأل أي نوع من الاشتراكية كانت هذه. ففي النهاية، وفي الذاكرة الجمعية للكثيرين، ترتبط الفترة الذهبية للصهيونية بالحياة الجماعية والمتساوية التي تجسّدت في بناء الكيبوتس. وقد استمر أسلوب الحياة هذا لفترة طويلة بعد إنشاء دولة إسرائيل، واستمال شباباً من كل أنحاء العالم ممّن جاؤوا ليتطوعوا ويجربوا الشيوعية في أكثر أشكالها نقاء. ولم يدرك أو يعرف سوى القليل منهم أن معظم الكيبوتسات بُنيت على قرى فلسطينية مدمرة، تم تهجير سكانها عام ١٩٤٨، وكذريعة، ادعى الصهاينة أن هذه القرى كانت أماكن يهودية قديمة ورد ذكرها في الكتاب المقدس، وبالتالي فإن ما فعلوه ليس استيلاء وإنما تحرير؛ إذ كانت لجنة خاصة من «علماء الآثار التوراتيين» تدخل قرية مهجورة ويحددوا اسمها في الحقبة التوراتية، ومن ثم يقوم مسؤولون متحمسون من «الصندوق القومي اليهودي» بإنشاء مستوطنة تحمل الاسم الذي تم استعادته حديثاً.[١٧] وتم استخدام الطريقة ذاتها بعد العام ١٩٦٧ على يد وزير العمل آنذاك يغال آلون، وهو يهودي اشتراكي علماني، لبناء بلدة جديدة بالقرب من الخليل، بما أنها كانت «ملكاً» للشعب اليهودي وفقاً لما جاء في الكتاب المقدس.

وقد شرح بعض الباحثين الإسرائيليين النقديين، ومن أبرزهم غيرشون شافير وزيف ستيرنهيل (بالإضافة إلى الباحث الأمريكي زاكري لوكمان)،

كيف أن الاستيلاء الاستعماري على الأرض شوّه الحقبة الذهبية المفترضة للصهيونية الاشتراكية . وكما يظهر هؤلاء المؤرخون ، دائماً ما كانت الاشتراكية المنضوية داخل الصهيونية ، كتطبيق عملي وأسلوب حياة ، عبارة عن صيغة مشروطة ومحدودة للأيديولوجيا العالمية . ومنذ فترة مبكرة ، تطبّعت القيم والتطلعات العالمية التي وسمت الحركات الأيديولوجية المختلفة لليسار الغربي بالقومية أو الصهيونية في فلسطين . لا عجب إذاً أن الاشتراكية فقدت جاذبيتها لدى الجيل اللاحق من المستوطنين .(١٨)

لكن الدين ظل يشكّل جانباً مهماً في العملية حتى بعد أن سُلبت الأرض من الفلسطينيين . فباسم الدين بإمكانك أن تدّعي وتؤكد على وجود حق أخلاقي قديم في فلسطين يتحدّى أي زعم خارجي آخر إزاء الأرض في تلك الأيام التي كانت الإمبريالية فيها تحتضر . كما أن هذا الحق طغى على الحجج الأخلاقية لسكان البلاد الأصليين . وقد طالب أحد المشاريع الاستعمارية الأكثر اشتراكيةً وعلمانيةً في القرن العشرين بالاستئثار بالأرض باسم وعد إلهي خالص . وأثبت الاتكاء على النص المقدس مدى فائدته للمستوطنين الصهاينة ، في حين كلّف الشعب الأصلي غالياً . وأظهر كتاب الكتاب المقدس The Bible and Colonialism والاستعمار ، للباحث الراحل والرائع مايكل برايور ، كيف تم تطبيق المشاريع المشابهة حول العالم بطرق مماثلة لعملية استعمار فلسطين .(١٩)

بعد ان احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ ، استمر استغلال الكتاب المقدس لتحقيق غايات مماثلة . وسبق وأن أشرت إلى يغال آلون ، الذي استخدم الكتاب المقدس لتبرير بناء مستوطنة كريات أربع اليهودية على أرض سُلبت من أهالي مدينة الخليل الفلسطينية المجاورة . وسرعان ما تحولت كريات أربع إلى بؤرة للناس الذين اتخذوا تعاليم الكتاب المقدس بجدية أكبر باعتباره دليل عمل ؛ حيث اختاروا بانتقائية تلك الفصول والعبارات التوراتية التي تبرر في نظرهم تجريد الفلسطينيين من أرضهم . ومع استمرار سنوات الاحتلال ، استمر النظام الوحشي ضد المهجّرين . هذه العملية التي يتم فيها استخلاص الشرعية السياسية من النص المقدس يمكن أن تؤدي إلى نعرة

دينية تنطوي على نتائج خطرة . فالكتاب المقدس ، على سبيل المثال ، يضمّ بين دفتيه إشارات على الإبادة : فقد أبيد شعب العماليق(*) عن بكرة أبيهم على يد النبي يوشع بن نون . واليوم ثمة البعض ، لحسن الحظ لا يشكلون حتى الآن سوى أقلية متعصّبة ، ممن لا يشيرون إلى الفلسطينيين وحدهم بأنهم عماليق ولكن أيضاً إلى أولئك الذين ليسوا في نظرهم يهوداً بما فيه الكفاية .(٢٠)

وتظهر إشارات مماثلة للإبادة باسم الله في نصوص سفْر «الهاغادا» (عيد الفصح) . فالحكاية الرئيسية في الهاغادا والتي يتم روايتها ليلة عيد الفصح «السيدر» – التي يرسل فيه الله موسى والإسرائيليين إلى أرض يقطنها شعب آخر ليستولوا عليها بالطريقة التي يرونها مناسبة –لا تشكل بالطبع أمراً ملزماً للغالبية العظمى من اليهود . فهذا السفر يعتبر نصاً أدبياً وليس كتيّباً للحرب . بيد أنه من الممكن أن يتم استغلاله من قبل موجة التفكير المسيحانية اليهودية الجديدة ، كما كان الحال عند اغتيال إسحق رابين في العام ١٩٩٥ ، ولاحقاً في صيف ٢٠١٥ ، في واقعة حرق مراهق ، ثم في حادثة حرق أبوين وطفلهما . وقد طرحت أيليت شاكيد ، وزيرة العدل الجديدة في إسرائيل ، أفكاراً مشابهة في ما يتعلق بالفلسطينيين الذين قضوا وهم يقاومون إسرائيل : حيث قالت إنه يتعيّن

(*) العمالقة (أو العماليق) : قبيلة من العرب ، يرجع المؤرخون العرب نسبهم إلى جدهم الأعلى عمليق بن لاوذ بن سام بن نوح ، ويضرب بهم المثل في الطول والجثمان . معظم الروايات المتداولة عن العماليق مأخوذة من منابع يهودية ، تستند إلى ما جاء في أسفار التوراة من أخبار . ويستدل من روايات التوراة أن العمالقة كانت لهم مستوطنات في جنوب فلسطين ، وأنهم كانوا يسيطرون على طريق القوافل التجارية الآتية من جزيرة العرب إلى إيلات وغزة ومصر . وقد وقفوا في وجه الاسرائيليين الذين جاؤوا من مصر وأرادوا الاستيلاء على ممتلكاتهم ، فتحالفوا مع المدنيين وبني المشرق للدفاع عن بلادهم ، وظلوا يقاومونهم ويحاربونهم من عهد موسى في القرن الثالث عشر قبل الميلاد حتى عهد حزقيا في أواخر القرن الثامن قبل الميلاد . وكان الكتبة والمؤرخون الإسرائيليون الذين دونوا أسفار التوراة بعد قرون من وقوع الحوادث يشعرون بالنقمة والحقد على العمالقة ، لذا كانوا يحاولون الحط من شأنهم وتشويه سمعتهم في كل أدبياتهم . (المترجمة)

على العائلة بأكملها أن «تلحق أبناءها ، إذ لن يكون هناك ما هو أكثر عدلاً من ذلك . عليهم الرحيل كما ينبغي تدمير البيوت التي نشأت فيها هذه الأفاعي . وإلا ، سيتم تربية المزيد من الأفاعي الصغيرة هناك .»(٢١) حتى الآن ، هذا مجرد تحذير للمستقبل . وكما رأينا ، منذ العام ١٨٨٢ تم استخدام الكتاب المقدس لتبرير طرد الفلسطينيين . غير أنه في السنوات الأولى التي تلت إقامة دولة إسرائيل ، أي بين الأعوام ١٩٤٨-١٩٦٧ ، تراجع استخدام الكتاب المقدس كمرجعية ولم يتم توظيفه إلا في الهوامش اليمينية للحركة الصهيونية لتبرير تصويرهم للفلسطينيين بأنهم دون البشر وأنهم الأعداء الأزليون للشعب اليهودي . وبعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ ، استغل هؤلاء اليهود المسيحانيون والمتشدّدون ، الذين ترعرعوا في كنف الحزب الديني القومي «المفدال» ، الفرصة ليحولوا هلوساتهم إلى أفعال حقيقية على أرض الواقع . فقد أقاموا مستوطنات في كل مكان في الأراضي المحتلة حديثاً سواء بموافقة الحكومة أو دونها . وخلقوا بؤراً للحياة اليهودية داخل الأراضي الفلسطينية ، وبدأوا بالتصرف كما لو كانوا يمتلكون الأرض كلها .

واستغلت أكثر الفصائل عسكرية في حركة غوش إيمونيم ، الحركة الاستيطانية التي ظهرت بعد العام ١٩٦٧ : الظروف التي خلقها الحكم الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ليمضوا بعيداً في الرخصة الممنوحة لهم لطرد الفلسطينيين وإيذائهم باسم النصوص المقدسة . ولم يتم تطبيق القانون الإسرائيلي في الأراضي المحتلة التي خضعت لأنظمة الطوارئ العسكرية . بيد أن نظام الحكم العسكري هذا لم ينطبق على المستوطنين الذين كانوا في الكثير من الأحيان محصنين ضد العقاب في كلا النظامين القانونيين . وتم تبرير إقامتهم بالقوة في قلب الأحياء الفلسطينية في الخليل والقدس ، واقتلاعهم أشجار الزيتون الفلسطينية ، وإضرامهم النيران في الحقول الفلسطينية بوصفها جزءاً من الواجب الإلهي للاستيطان في «أرض إسرائيل» .

غير أن تفسير المستوطنين العنيف للرسالة التوراتية لم يكن محصوراً بالأراضي المحتلة . فقد بدأوا بالتوغل في قلب المدن العربية - اليهودية المختلطة

في دولة إسرائيل ، مثل عكا ويافا والرملة كي يعكروا صفو نظام الحياة الحساس الذي ساد هناك لسنوات . وكانت حركة المستوطنين داخل هذه المناطق الواقعة داخل الخط الأخضر (ما قبل عام ١٩٦٧) تنطوي على إمكانية زعزعة العلاقات المتوترة أصلاً بين الدولة اليهودية والأقلية الفلسطينية الموجودة فيها ، وذلك باسم الكتاب المقدس .

أما السبب الأخير الذي وفّره الكتاب المقدس للصهيونية كي تستعيد الأراضي المقدسة فهو حاجة اليهود حول العالم لإيجاد ملاذ آمن لهم ، وتحديداً بعد وقوع المحرقة . لكن حتى وإن كان هذا حقيقياً كان من الممكن إيجاد حل ليس محصوراً جغرافياً بالخريطة التوراتية ولم يؤدِ إلى طرد الفلسطينيين . وقد عبر عن هذا الموقف عدد من الشخصيات المعروفة مثل المهاتما غاندي ونيلسون مانديلا ؛ فقد حاول هذان المعلقان طرح فكرة أنه يجب أن يُطلب من الفلسطينيين توفير ملاذ آمن لليهود المضطهدين إلى جانب الشعب الأصلي لا أن يحلوا محله ؛ لكن الحركة الصهيونية تعاملت مع هذه المقترحات باعتبارها هرطقة .

وقد تطرق المهاتما غاندي إلى الفرق بين الاستقرار إلى جانب الشعب الأصلي والقيام ببساطة بطردهم عندما طلب منه الفيلسوف اليهودي مارتن بوبر أن يقدم دعمه للمشروع الصهيوني . ففي عام ١٩٣٨ ، طلب بن غوريون من بوبر أن يمارس ضغطاً على عدد من الشخصيات الاعتبارية المعروفة لتقديم دعمها العلني للصهيونية ؛ حيث شعروا أن الحصول على موافقة غاندي ، الذي كان يقود حركة نضال وطنية غير عنيفة ضد الإمبريالية ، سيكون مفيداً على وجه الخصوص ، وكانوا على استعداد لاستغلال الاحترام الذي كان يكنّه لبوبر للحصول على دعمه . وقد ظهر موقف غاندي الأساسي إزاء فلسطين والمسألة اليهودية في مقالته التي نُشرت على نطاق واسع في صحيفة هاريجان الهندية بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٣٨ في خضم الثورة التي كان الفلسطينيون يخوضونها ضد الحكومة البريطانية بسبب سياساتها المؤيدة للصهيونية . وقد استهل غاندي مقالته بالقول إنه يتعاطف تماماً مع اليهود الذين تعرضوا كشعب لمعاملة غير

إنسانية واضطهاد لقرون طويلة . لكنه أضاف ما يلي :

إن تعاطفي لا يعميني عن متطلبات العدالة . والدعوة لإنشاء وطن قومي لليهود لا تعني لي كثيراً ؛ فمشروعيتها مستمدة من الكتاب المقدس ومن الإصرار الذي أبداه اليهود في تلهفهم للعودة إلى فلسطين . لماذا لا يعمل اليهود - شأنهم شأن كل شعوب الأرض - على أن يجعلوا وطنهم هو البلد الذي وُلدوا فيه ويكسبون رزقهم على أرضه»؟[٢٢]

وهكذا ، شكّك غاندي في المنطق المؤسس للصهيونية السياسية ، رافضاً فكرة إنشاء دولة يهودية في الأرض الموعودة ، من خلال الإشارة إلى أن «فلسطين الموجودة في التصور التوراتي ليست بقعة جغرافية .» وعليه ، عارض غاندي المشروع الصهيوني لأسباب دينية وسياسية على حد سواء . ولم يعمل دعم الحكومة البريطانية لهذا المشروع سوى مفاقمة نفور غاندي منه أكثر فأكثر . ولم يكن لديه أدنى شك حول من هم أصحاب فلسطين :

إن فلسطين تنتمي للعرب مثلما تنتمي إنجلترا للإنجليز وفرنسا للفرنسيين . وانه لمن الخطأ وغير الإنساني فرض اليهود على العرب . . . من المؤكد أنه ستكون جريمة ضد الإنسانية لو تم إخضاع العرب حتى يمكن تسليم فلسطين لليهود ، سواء بشكل جزئي أو كامل ، كوطن قومي لهم .[٢٣]

ينطوي رد فعل غاندي على المسألة الفلسطينية على مستويات مختلفة من المعنى ، متراوحةً من الموقف الأخلاقي إلى الواقعية السياسية . ومما يدعو للاهتمام أنه على الرغم من عدم إيمانه إيماناً راسخاً بعدم إمكانية الفصل بين الدين والسياسة ، فإنه رفض وبشدة النزعة القومية الثقافية والدينية للصهيونية . ولم يلقَ التبرير الديني للمطالبة بدولة قومية قبولاً لديه بأي شكل من الأشكال . وقد ردّ بوبر على مقاله محاولاً أن يبرر الصهيونية ، لكن من الواضح أن غاندي كان قد اكتفى ، وتوقفت المراسلات بينهما .

والحق أن المساحة الجغرافية التي طالبت بها الحركة الصهيونية لنفسها لم

يتم تحديدها وفقا للحاجة لإنقاذ اليهود المضطهدين ، وإنما وفقاً للرغبة بالاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من فلسطين بأقل عدد ممكن من السكان . وقد سعى العلماء اليهود الحصيفين والعلمانيين إلى المحافظة على نهج «علمي» في ترجمة وعد غامض من ماضٍ سحيق إلى حقيقة في الحاضر . وكان المشروع قد بدأ بالفعل على يد بن صهيون دينور ، كبير المؤرخين لدى المجتمع اليهودي في فلسطين إبان الانتداب ، وتم استكماله بصورة حثيثة بعد إنشاء دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ . وتتجلى نتيجته النهائية في الاقتباس الموجود على الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الإسرائيلية والذي نقلناه في الفصل الأول . لقد كانت مهمة دينور في ثلاثينات القرن العشرين ، على غرار خلفائه منذ ذلك الحين ، هو أن يثبت بشكل علمي أنه كان هناك وجود يهودي في فلسطين منذ العصر الروماني .

لم يكن هذا الأمر موضع شك . وعلى الرغم من وجود أدلة تاريخية تفيد بأن اليهود الذين عاشوا في فلسطين في القرن الثامن عشر رفضوا فكرة إقامة دولة يهودية ، كما فعل اليهود الأرثوذكس في أواخر القرن التاسع عشر ، إلا أن هذه الحقيقة رُفضت جملة وتفصيلاً في القرن العشرين . فقد استخدم دينور وزملاؤه الإحصاءات التي تظهر أن اليهود لم يشكلوا أكثر من ٢ في المئة من سكان فلسطين في القرن الثامن عشر لإثبات صحة الوعد التوراتي والمطالب الحديثة للصهيونية بفلسطين .(٢٤) وأصبحت هذه الرواية تشكل التاريخ الرسمي والمقبول . وكان السير مارت غيلبرت ، أحد أساتذة التاريخ الأبرز في بريطانيا ، قد وضع قبل سنوات عديدة كتاباً بعنوان **أطلس الصراع العربي الإسرائيلي** Atlas of the Arab-Israeli Conflict ، نشرته دار نشر جامعة كامبريدج في عدة طبعات .(٢٥) يحدد الأطلس بداية تاريخ الصراع في الحقبة التوراتية ، مسلّماً بأن المنطقة كانت مملكة يهودية عاد إليها اليهود بعد ٢٠٠٠ سنة في المنفى . وتروي الخرائط الافتتاحية في الأطلس القصة بكاملها : الخريطة الأولى لفلسطين في العهد التوراتي ، والثانية لفلسطين الواقعة تحت الحكم الروماني ، والثالثة لفلسطين في زمن الصليبيين ، أما الرابعة فتظهر فلسطين في العام ١٨٨٢ ،

وهكذا لم يحدث أي شيء ذو أهمية بين حقبة القرون الوسطى ومجيء الصهاينة الأوائل. فقط حين يكون هناك أجانب في فلسطين - مثل الرومان، والصليبيين، والصهاينة - يصبح الأمر جديراً بالذكر.

وتنقل كتب التعليم الإسرائيلي حالياً الرسالة ذاتها بشأن وجود حق في الأرض استناداً إلى وعد توراتي. ووفقا لرسالة أرسلتها وزارة التعليم إلى جميع المدارس في إسرائيل عام ٢٠١٤: «يوفر الكتاب المقدس البنية التحتية الثقافية لدولة إسرائيل، ففيه حقنا في الأرض راسخ.»[٢٦] وتعد الدراسات التوراتية اليوم عنصراً مهماً وموسعاً في المناهج التعليمية - مع تركيز خاص على الكتاب المقدس بوصفه يوثق تاريخاً قديماً يبرر المطالبة بالأرض. ويتم دمج القصص التوراتية والدروس الوطنية المستقاة منها مع دراسة المحرقة وإنشاء دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، ثمة خط مباشر من هذه الرسالة الصادرة في عام ٢٠١٤ رجوعاً إلى الدليل الذي قدمه ديفيد بن غوريون عام ١٩٣٧ إلى لجنة بيل الملكية (لجنة التحقيق البريطانية التي أنشئت لإيجاد حل للأزمة المتفاقمة)؛ ففي النقاشات العامة حول مستقبل فلسطين، لوح بن غوريون بنسخة من الكتاب المقدس أمام أعضاء اللجنة، صارخاً: «هذا هو الكوشان خاصتنا [أوراق ثبوتية ملكية الأرض في العهد العثماني]، وحقنا في فلسطين لا يأتي من وثيقة الانتداب؛ الكتاب المقدس هو وثيقة انتدابنا.»[٢٧]

تاريخياً، ليس من المنطقي بالطبع أن يتم تدريس الكتاب المقدس وما حدث لليهود في أوروبا وحرب العام ١٩٤٨، كجزء من فصل تاريخي واحد. بيد أنه أيديولوجياً، يتم ربط الأشياء الثلاثة معاً وتلقينها للآخر باعتبارها تشكل الذريعة الأساسية لقيام الدولة اليهودية في عصرنا. هذا النقاش حول دور الكتاب المقدس في دولة إسرائيل الحديثة يقودنا إلى سؤالنا التالي: هل الصهيونية حركة استعمارية؟

الفصل الرابع
الصهيونية ليست حركة استعمارية

لم تكن أرض فلسطين خالية عندما وصل إليها المستوطنون الصهاينة الأوائل في العام ١٨٨٢ ، هذه الحقيقة كانت معروفة لدى قادة الحركة الصهيونية حتى قبل أن تطأ أقدام أوائل المستوطنين اليهود فلسطين . وقد كتب وفد أرسلته المنظمات الصهيونية الأولى تقريراً إلى زملائهم جاء فيه : «العروس جميلة لكنها متزوجة برجل آخر .»[١] ومع ذلك ، عندما وصل المستوطنون الأوائل إلى فلسطين ، فوجئوا حين واجهوا السكان المحليين الذين اعتبروهم غزاة أو غرباء . من وجهة نظرهم ، فإن الفلسطينيين الأصليين استولوا على موطنهم . فقد أخبرهم قادتهم أن السكان المحليين ليسوا الشعب الأصلي ، وبأنه لم تكن لهم أي أحقية بالأرض . بل كانوا مشكلة يتعيّن حلّها ، ويمكن حلّها .

لم تكن هذه المعضلة فريدة من نوعها : فقد كانت الصهيونية حركة استعمار استيطانية ، على غرار حركات الأوروبيين الذين استعمروا الأمريكتين ، وجنوب أفريقيا ، وأستراليا ، ونيوزيلندا . ويختلف الاستعمار الاستيطاني عن الاستعمار الكلاسيكي في ثلاثة جوانب . الأول هو أن المستعمرات الاستيطانية تعتمد فقط مبدئياً وعلى نحو مؤقت على السلطة كي تتمكن من الاستمرارية . في الواقع ، في الكثير من الحالات ، مثل فلسطين وجنوب أفريقيا ، فإن المستوطنين لا ينتمون حتى إلى الأمة ذاتها التي تنتمي إليها القوة الإمبريالية التي تساندهم مبدئياً . وفي الغالب ، انشقّ المستوطنون عن السلطة الحاكمة ، معيدين تعريف أنفسهم كأمّة جديدة ، أحياناً من خلال خوض حرب تحرير ضد السلطة الحاكمة ذاتها التي ساندتهم في البداية (مثلما جرى خلال الثورة الأمريكية على سبيل المثال) . أما الاختلاف الثاني فهو أن الاستعمار

الاستيطاني مدفوع بالرغبة للاستيلاء على الأرض في بلد أجنبي ؛ في حين يطمع الاستعمار الكلاسيكي في الاستيلاء على الموارد الطبيعية الموجودة في ممتلكاته الجغرافية الجديدة . ويتعلق الاختلاف الثالث في الطريقة التي تتعامل بها الحركة الاستعمارية مع وُجهة الاستيطان الجديدة . خلافاً للمشاريع الاستعمارية التقليدية التي تقوم في سبيل خدمة السلطة الحاكمة أو البلد الأم ، فإن المستعمرين المستوطنين هم لاجئون من النوع الذي لا يبحث عن بيت فحسب ، بل عن موطن . بيد أن المشكلة هي أن هذه «الأوطان» الجديدة مأهولة سلفاً من قبل شعوب أخرى . ورداً على ذلك ، حاججت المجتمعات الاستعمارية الاستيطانية بأن الأرض الجديدة لهم كما يمليه حق أخلاقي أو إلهي ، حتى وإن لم يزعموا ، في حالات أخرى غير الصهيونية ، بأنهم عاشوا هناك قبل آلاف السنين . وفي حالات عديدة ؛ كانت الطريقة المقبولة لتخطي مثل هذه العقبات هي بإبادة السكان الأصليين .(٢)

وفقاً لباتريك وولف ، الذي يعدّ من الباحثين البارزين في الحركات الاستعمارية الاستيطانية ، فإن المشاريع الاستعمارية الاستيطانية مدفوعة بما يسميه «منطق الإقصاء» وهذا يعني أن المستوطنين اختلقوا التبريرات الأخلاقية اللازمة كما طوّروا الطرق العملية للتخلص من الشعب الأصلي . وكما يشير وولف ، فإن هذا المنطق انطوى في بعض الأحيان على عملية إبادة فعلية ، وفي أحيان أخرى تطهير عرقي أو نظام قمعي يحرم الشعب الأصلي من حقوقه .(٣) أود أن أضيف أنه ثمة منطق آخر ضمن منطق الإقصاء : ألا وهو منطق تجريد الإنسان من إنسانيته . فبصفتك أنت نفسك ضحية للاضطهاد في أوروبا ، عليك في البداية أن تجرد شعباً أو مجتمعاً أصلياً بالكامل من إنسانيته ، قبل أن تكون مستعداً لتمارس الاضطهاد ذاته ، أو أسوأ منه ، على إخوتك من البشر .

كنتيجة لهذين المنطقين المتلازمين ، أُبيدت شعوبٌ وحضارات عن بكرة أبيها على يد الحركة الاستعمارية الاستيطانية في الأمريكتين . فقد ذُبح الأمريكيون الأصليين ، في أمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية على حد سواء ، وأُرغموا على اعتناق الديانة المسيحية ، وأخيراً حُجزوا في محميات . وواجه

السكان الأصليون (الأبوريجين) في أستراليا ونيوزلندا مصيراً مشابهاً . أما في جنوب أفريقيا ، فقد انتهت مثل هذه العمليات بفرض نظام الفصل العنصري (الأبارتيد) على الشعب المحلي ، فيما تم فرض نظام أكثر تعقيداً على الجزائريين لأكثر من قرن .

وهكذا ، فإن الصهيونية ليست حركة فريدة من نوعها ، بل هي نموذج لعملية أوسع . وهذا يعدّ أمراً مهماً ليس فقط لكيفية فهمنا لآليات عمل المشروع الاستعماري ، وإنما أيضاً لتفسيرنا للمقاومة الفلسطينية له . فإذا أقرّ المرء بأن فلسطين كانت أرضاً بلا شعب تنتظر الشعب الذي لا أرض له ، فإنه سيتم تجريد الفلسطينيين من أية حجة لحماية أنفسهم . وهكذا فإن كل جهودهم للتمسك بأرضهم تصبح مجرد أفعال عنف باطلة موجهة ضد أصحاب الأرض الشرعيين . وبالتالي ، من الصعب الفصل بين مناقشة الصهيونية باعتبارها حركة استعمارية عن مسألة كون الفلسطينيين شعباً أصلياً مُستعمَراً ؛ إذ ترتبط المسألتان معاً في التحليل ذاته .

وترفض الرواية الإسرائيلية الرسمية ، أو الأسطورة المؤسّسة ، أن تعطي الفلسطينيين ولو حقاً أخلاقياً بسيطاً لمقاومة الاستعمار اليهودي لوطنهم الذي بدأ في العام ١٨٨٢ ، فمنذ البداية ، تم تصوير المقاومة الفلسطينية باعتبارها مدفوعةً بكراهية اليهود . وقد اتُّهمت بالترويج لحملة ترهيب مدفوعة بمشاعر متقلبة من معاداة السامية بدأت بوصول المستعمرين الأوائل واستمرت حتى قيام دولة إسرائيل . بيد أن مذكرات الصهاينة الأوائل تروي قصة مختلفة . فهي مليئة بحكايات عن حسن استقبال المستوطنين من جانب الفلسطينيين الذين قدموا لهم المأوى ، وفي كثير من الأحيان علموهم كيفية زراعة الأرض .[٤] ولم تبدأ المقاومة الفلسطينية إلا عندما أصبح جلياً أن المستوطنين لم يأتوا ليعيشوا جنباً إلى جنب مع الشعب الأصلي ، بل ليأخذوا مكانه . وعندما بدأت المقاومة ، سرعان ما اتخذت شكلاً شبيهاً بكل نضال آخر ضد الاستعمار .

لم يعترض الفلسطينيون ومؤيدوهم على فكرة أحقية اليهود المعدمين بالحصول على ملاذ آمن . بيد أن هذه المشاعر لم تكن متبادلة لدى قادة الحركة

الصهيونية . وبينما قدم الفلسطينيون المأوى والعمل للمستوطنين الأوائل ، ولم يعترضوا على العمل يداً بيد إلى جانبهم تحت أي ملكية ، فقد كان منظرو الحركة الصهيونية واضحين جداً في نيتهم لإقصاء الفلسطينيين من سوق العمل في البلاد ، ومعاقبة المستوطنين الذين كانوا لا يزالون يوظفون الفلسطينيين أو الذين كانوا يعملون إلى جانبهم . وكان هذا مبدأ «عفودا عفريت» (شغل اليهود) الذي يعني بصفة رئيسية الحاجة لوضع نهاية لتشغيل العرب . ويشرح غيرشون شافير في عمله الضخم عن «العليا الثانية» ، أي موجهة الهجرة الصهيونية الثانية إلى فلسطين (١٩٠٤-١٩١٤) ، بشكل جيد كيف تطورت هذه الأيديولوجية وكيف تم تطبيقها .(٥) وأشار قائد تلك الموجة ديفيد بن غوريون (الذي أصبح لاحقاً قائد المجتمع الصهيوني ومن بعدها رئيس وزراء إسرائيل) مراراً وتكراراً إلى «عمل العرب» باعتباره داء لا دواء له سوى تشغيل اليهود . ففي رسائله ورسائل المستوطنين الآخرين ، يتم وصف العمال اليهود بأنهم الدم الصحي الذي سيحصّن الأمّة من التعفن والموت . كما علق بن غوريون قائلاً بأن تشغيل «العرب» يذكّره بالقصة اليهودية القديمة عن رجل غبي قام بإحياء أسد ميت ليقوم لاحقاً بافتراسه .(٦)

وأثار رد الفعل الفلسطيني الإيجابي المبدئي استغراب بعض المستوطنين إبان الحكم البريطاني (١٩١٨ - ١٩٤٨) . وكانت النزعة الاستعمارية تميل إلى تجاهل الشعب الأصلي وخلق مجتمعات مسيّجة . غير أن الحياة قدّمت فرصاً مختلفة ؛ إذ ثمة أدلة كثيرة على وجود تعايش وتعاون بين اليهود الوافدين الجدد والشعب الأصلي في كل مكان تقريباً . ولم يتمكن المستوطنون اليهود ، وخصوصاً في المراكز الحضرية ، من العيش دون التواصل ، على الأقل على الصعيد الاقتصادي ، مع الفلسطينيين . وعلى الرغم من المحاولات العديدة لقيادة الحركة الصهيونية عرقلة هذا التواصل ، فقد تم إنشاء مئات المشاريع التجارية المشتركة خلال تلك السنوات ، بالإضافة إلى التعاون بين النقابات العمالية والعمل المشترك في مجال الزراعة . إلا أنه في غياب وجود دعم سياسي من الأعلى ، لم يتمكن هذا التعاون من فتح الباب لخلق واقع مختلف في فلسطين .(٧)

في الوقت نفسه ، ومع ازدياد عدوانية وشراسة الحركة الصهيونية ، تنامت عدائية القادة السياسيين الفلسطينيين لمثل هذه المبادرات المشتركة . وأدى الإدراك البطيء في أوساط النخب الفلسطينية السياسية والاجتماعية والثقافية بأن الصهيونية مشروع استيطاني إلى تعزيز الهوية الوطنية الجمعية في مواجهة المستوطنين . وفي النهاية كان هناك أيضاً ضغط فلسطيني من الأعلى لإيقاف التعاون والتفاعل . وقد أخذت الحركة الفلسطينية السياسية وقتاً لتتطور ، حيث نشأت من جماعة صغيرة ، المجتمع المسلم - المسيحي ، في عدة بلدات فلسطينية . وكانت المبادئ التوجيهية للمجموعة حداثية وعلمانية بالدرجة الأولى ، لتُضاف إلى الهموم المزدوجة للعالم العربي بشكل أوسع : نظرة عامة قومية عربية مقترنة بانتماء وطني محلي تعزّز بعد الحرب العالمية الثانية .

وكانت أولى علامات القومية العربية قد ظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، حيث جلبت معها الأمل بتحويل المنطقة الخاضعة للحكم العثماني إلى جمهورية عربية مستقلة ، بشكل يشبه إلى حد ما الولايات المتحدة الأمريكية ، أو إمبراطورية عربية - عثمانية على غرار الإمبراطورية النمساوية - المجرية . وعندما اتضح أن هذه النزعة لم تكن لتتصدى للأطماع الإمبريالية لبريطانيا وفرنسا اللتين رغبتا في تقسيم دول الشرق الأوسط الخاضعة للحكم العثماني فيما بينها ، تطورت نزعة قومية أكثر محلية ، كَيفت نفسها مع الخريطة التي رسمتها الحدود الإدارية العثمانية وتقسيم المنطقة على يد القوى الاستعمارية . وكما ذكرنا في الفصل الأول ، فإن النزعة القومية العربية الأولى تُعرف بـ«القومية العربية» ، في حين أن التنويع المحلي لها يُشار له بـ«الوطنية» . وقد لعب المجتمع الفلسطيني دوراً في النزعتين ؛ فقد انخرط مثقفوه في معظم المنظمات والحركات الساعية لتحقيق الوحدة العربية والاستقلال وتقرير المصير الذاتي ، كما كانوا أعضاء فيها . في الوقت ذاته ، وحتى قبل أن تقوم بريطانيا بتعريف الفضاء الجيوسياسي المعروف باسم فلسطين بمساعدة القوى الأوروبية الأخرى ، كان هناك وجود فلسطيني خاص تجلّى في عادات الشعب ، ولكنته العربية الخاصة به ، وتاريخه المشترك .

عندما وصل الصهاينة إلى فلسطين في نهايات القرن التاسع عشر، كانت النزعتان لا تزالان في طور التطور وسط المجتمع الفلسطيني. وكان الكثير من مثقفي القومية وناشطيها يحلمون بجمهورية عربية متحدة. بينما بدا آخرون مأسورين بفكرة سوريا الكبرى - وعلى استعداد لأن تكون دمشق مركز دولة جديدة تكون فلسطين جزءاً منها. وعندما وصل البريطانيون وبدأ المجتمع الدولي، من خلال عصبة الأمم، بمناقشة مستقبل فلسطين، أصدر فلسطينيون بارزون جريدة اسمها سوريا الجنوبية، كما فكروا بإمكانية إنشاء حزب يحمل الاسم ذاته.(٨) في العام ١٩١٩، عندما أرسل الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون لجنة كينغ - كراين للتحقيق والنظر في تطلعات الفلسطينيين، اكتشفت اللجنة أن الغالبية العظمى تطالب باستقلال البلاد.

سواء كانوا منتمين للقومية العربية، أو كانوا وطنيين محليين، أو أرادوا أن يكونوا جزءاً من سوريا الكبرى، فإن الفلسطينيين توحّدوا في رغبتهم بألا يكونوا جزءاً من دولة يهودية. وقد اعترض قادتهم على أي حل سياسي يشمل التنازل عن أي جزء من أراضي دولتهم الصغيرة إلى المستوطنين. وكما أعلنوا بشكل واضح خلال مفاوضاتهم مع البريطانيين في نهاية عشرينات القرن الماضي، فقد كانوا مستعدين لمشاركة الأرض مع أولئك المستوطنين الذين كانوا قد وصلوها سلفاً، لكنهم لم يكونوا ليقبلوا المزيد منهم.(٩) وقد تبلور صوت الفلسطينيين الجماعي في اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني الذي عقد سبع دورات بين عامي ١٩١٩ و١٩٢٨. وقد مثلت هذه الهيئة الفلسطينيين في محادثاتهم مع كل من الحكومة البريطانية والحركة الصهيونية. إلا أنه، وقبل حدوث ذلك، حاول البريطانيون أن يدفعوا باتفاق يضمن المساواة بين الأطراف المختلفة. في العام ١٩٢٨، وافقت القيادة الفلسطينية، خلافاً لتطلعات غالبية شعبها، على السماح للمستوطنين اليهود بالحصول على مساواة بالتمثيل في الهيئات المستقبلية للدولة. وقد أيّدت القيادات الصهيونية الفكرة فقط لأنها شكّت بأن الفلسطينيين سيعترضون عليها؛ فالتمثيل المشترك يناهض كل ما يُفترض أن تجسده الصهيونية. لذا، عندما قبل الطرف الفلسطيني هذا العرض، رفضه

الصهاينة . وهذا أدى إلى اندلاع ثورة البراق في العام ١٩٢٩ التي تسببت في مقتل عدد من اليهود في الخليل بالإضافة إلى قتل عدد أكبر بكثير من الفلسطينيين .(١٠) بيد أنه كانت ثمة أسباب أخرى أيضاً وراء اندلاع موجة العنف هذه ، والتي كانت الأكثر خطورة منذ بدء الانتداب البريطاني ؛ فقد انطلقت شرارتها بسبب تجريد المستأجرين الفلسطينيين من الأراضي المملوكة لملاك غائبين وأعيان محليين ، التي كان الصندوق القومي اليهودي قد اشتراها . وكان المستأجرون قد عاشوا على هذه الأراضي طيلة قرون ، لكنهم الآن أُجبروا على اللجوء إلى الأحياء الفقيرة في المدن . في أحد هذه الأحياء ، شمال شرق مدينة حيفا ، قام الإمام السوري المنفي عز الدين القسام بتجنيد أولى أتباعه لخوض جهاد إسلامي ضد بريطانيا والحركة الصهيونية في أوائل ثلاثينات القرن الماضي . وقد تم تخليد إرثه بإطلاق اسمه على الجناح العسكري لحركة حماس .

بعد العام ١٩٣٠ ، أخذت القيادة الفلسطينية طابعاً مؤسسياً من خلال اللجنة العربية العليا ، التي مثّلت كل الأحزاب والحركات السياسية في المجتمع الفلسطيني . وحتى العام ١٩٣٧ ، واصلت اللجنة مساعيها للتوصل إلى تسوية مع الحكومة البريطانية ، بيد أنه حينئذ كان كل من الصهاينة والإمبرياليين قد توقفوا عن الاهتمام بوجهة النظر الفلسطينية ، ماضين في تحديد مستقبل الأرض بشكل أحادي . وبحلول ذلك الوقت ، كانت الحركة الوطنية الفلسطينية تنظر للصهيونية باعتبارها مشروعاً استعمارياً يتوجب دحره . إلا أنه حتى في عام ١٩٤٧ ، عندما قررت بريطانيا أن تحيل المسألة إلى الأمم المتحدة ، اقترح الفلسطينيون مع غيرهم من الدول العربية إقامة دولة موحدة في فلسطين بديلاً عن الانتداب . وقد بحثت الأمم المتحدة مصير فلسطين على مدى سبعة شهور وكان أمامها خياران : الخيار الأول ذاك الذي اقترحه الفلسطينيون بإقامة دولة أحادية تستوعب المستوطنين اليهود الموجودين حالياً ، ولكن دون السماح بالمزيد من الاستعمار الصهيوني ؛ أما الخيار الثاني فتمثل في فكرة تقسيم الأرض إلى دولة عربية وأخرى يهودية . ولقد فضلت الأمم المتحدة الخيار الثاني ؛ وعليه فإن الرسالة التي تم توجيهها إلى الفلسطينيين هي : لا تستطيعون أن تتقاسموا

حياتكم على الأرض مع المستوطنين ، بل أقصى ما يمكن أن تأملوه هو إنقاذ نصف الأرض والتنازل عن النصف الآخر للمستوطنين .

وهكذا بإمكان المرء تصوير الصهيونية بأنها حركة استعمارية استيطانية والحركة الوطنية الفلسطينية باعتبارها حركة مناهضة للاستعمار . في هذا السياق ، بإمكاننا فهم سلوكيات وسياسات الحاج أمين الحسيني ، زعيم المجتمع الفلسطيني ، قبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها من منظور مختلف عن الرواية الرسمية التي عادة ما يتم طرحها بوصفها حقيقة تاريخية . وكما يعلم الكثير من القراء فإن أحد المزاعم التي يطلقها الإسرائيليون بلا هوادة هو أن القائد الفلسطيني كان متعاطفاً مع النازية . وفي الواقع فإن مفتي القدس لم يكن ملاكاً ؛ ففي عمر صغير جداً اختير من قبل النخب الفلسطينية والبريطانيين ليتقلد أرفع منصب ديني في المجتمع . هذا المنصب ، الذي تقلده الحسيني خلال فترة الانتداب البريطاني (١٩٢٢-١٩٤٨) ، منحه قوة سياسية ومركزاً اجتماعياً رفيعاً . وقد سعى إلى قيادة المجتمع ضد الاستعمار الصهيوني ، وفي الثلاثينات ، عندما دفع البعض مثل عز الدين القسام باتجاه الكفاح المسلح ، تمكن المفتي من أن يثني غالبية الناس عن اتخاذ خيار العنف هذا . ومع ذلك ، عندما شجع المفتي الإضرابات والتظاهرات وأساليب أخرى لمحاولة تغيير السياسات البريطانية ، تحول إلى عدو للسلطة ، وكان عليه الهرب من القدس في العام ١٩٣٨ .[11] وفي ظل هذه الظروف ، اضطر إلى أن يرتمي في أحضان عدو عدوه ؛ وهما إيطاليا وألمانيا في هذه الحالة . وخلال مكوثه في ألمانيا كلاجئ سياسي لمدة عامين ، تأثر بالفكر النازي والتبس عليه الفرق بين اليهودية والصهيونية . وبلا شك فإن استعداده للعمل كمعلق إذاعي للنازيين ومساعدتهم على تجنيد المسلمين في دول البلقان للقتال في صفوف ألمانيا لطخ مسيرته . غير أنه لم يتصرف بشكل مغاير عن القادة الصهاينة في ثلاثينات القرن الماضي الذين سعوا هم أنفسهم إلى التحالف مع النازيين في وجه الإمبراطورية البريطانية ، أو عن كافة الحركات الأخرى المناهضة للاستعمار التي أرادات التخلص من الإمبراطورية من خلال عقد تحالفات مع أعدائها الرئيسيين .

وعندما انتهت الحرب في العام ١٩٤٥ ، عاد المفتي إلى صوابه وحاول أن ينظم الفلسطينيين عشية النكبة ، بيد أنه كان قد أضحى عاجزاً فعلياً ، والعالم الذي كان ينتمي له ، أي عالم النخب المدنية العربية العثمانية ، قد ولّى . وإذا كان يستحق الانتقاد ، فليس بسبب أخطائه المتعلقة بالصهيونية ، بل بسبب عدم تعاطفه مع محنة الفلاحين في فلسطين ، وبسبب خلافاته مع الأعيان الفلسطينيين الآخرين مما أضعف الحركة المناهضة للاستعمار . غير أنه لا شيء مما قام به يبرر أن تكون المداخلة المكتوبة عنه في المشروع الأمريكي - الصهيوني **موسوعة المحرقة** ثاني أكبر مداخلة بعد هتلر .[١٢] في النهاية ، لا أخطاؤه ولا إنجازاته كانت لها أثر كبير في مسار التاريخ الفلسطيني . وفي نهاية الحرب ، أعفته قوات الحلفاء من التعامل معه كمجرم حرب ، وسمحت له بالعودة إلى مصر ، ولكن ليس إلى فلسطين .

على الرغم من كل عيوبه ، وقبل أن يضطر إلى الفرار من فلسطين في العام ١٩٣٨ ، وإلى حد ما بعد ذلك في منفاه ، قاد المفتي حركة تحرر مناهضة للاستعمار . والحقيقة بأنه مفتي - حيث آمن أيضاً بأنه يجب توظيف الدين في النضال ضد حركة استعمارية طمعت بأرضه وهددت وجود شعبه - أمر ليس ذا صلة . فالحركات التحررية المناهضة للاستعمار ، مثل جبهة التحرير الوطني الجزائرية كانت لها صلة قوية بالإسلام ، تماماً كما كان الأمر كذلك مع العديد من حركات التحرر في العالم العربي التي ناضلت للاستقلال من إيطاليا ، وبريطانيا ، وفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية . كما لم يكن لجوء المفتي ، أو غيره من القادة كالقسام (الذي قتله البريطانيون في العام ١٩٣٥ ودفنوه في حيفا) ، للعنف أمراً فريداً من نوعه في تاريخ الحركات النضالية المناهضة للاستعمار . إلى ذلك ، لم تكن الحركات التحررية في جنوب أمريكا وجنوب شرق آسيا منظمات سلمية ، فقد آمنت بالكفاح المسلح جنباً إلى جنب مع العملية السياسية . ولو قيض للمفتي العودة إلى فلسطين ، لأدرك أن الصهيونية لم تكن مشروعاً استعمارياً استيطانياً ناجحاً وحسب ، وإنما الأهم من ذلك أنها كانت تقف على عتبة مشروعها الوجودي الأكثر مصيرية .

بحلول العام ١٩٤٥ ، كانت الصهيونية قد اجتذبت أكثر من نصف مليون مستوطن إلى بلد لم يزد سكانه على المليونين . وقد جاء بعضهم بموافقة حكومة الانتداب والبعض الآخر من دون موافقتها . ولم تتم استشارة السكان الأصليين المحليين ، كما لم يتم أخذ اعتراضهم على مشروع تحويل فلسطين إلى دولة يهودية في عين الاعتبار . وتمكن المستوطنون من بناء دولة داخل دولة - حيث شيّدوا كل البنى التحتية اللازمة - لكنهم فشلوا في جانبين ؛ إذ لم يتمكنوا من شراء أكثر من ٧ في المئة من الأرض التي لم تكن كافية لإقامة الدولة المستقبلية ، كما ظلوا أقلية - مشكّلين الثلث في دولة أرادوا أن يكونوا الشعب الوحيد فيها .

وكما هو الحال مع الحركات الاستعمارية الاستيطانية السابقة ، فقد كان الحل لهذه المشكلات هو تبني المنطق المزدوج للإبادة والتجريد من الإنسانية . فالطريقة الوحيدة أمام المستوطنين لتوسيع سيطرتهم على الأرض بحيث تتجاوز السبعة في المئة ، ولضمان تحقيق أغلبية ديمغرافية حصرية ، تتمثل في اجتثاث الشعب الأصلي من وطنه . وهكذا ، فإن الصهيونية مشروع استعماري استيطاني ، وهو مشروع لم يكتمل بعد . ففلسطين لا تزال غير يهودية بالكامل ديمغرافياً ، وعلى الرغم من أن إسرائيل تسيطر على كامل الأرض سياسياً بطرق شتى ، فإن دولة إسرائيل لا تزال تمارس الاستعمار - ببناء مستوطنات جديدة في الجليل ، والنقب والضفة الغربية بهدف زيادة عدد اليهود فيها - حيث تقوم بتشريد الفلسطينيين كما تنكر على الشعب الأصلي حقه في الأرض .

الفصل الخامس
الفلسطينيون غادروا وطنهم طوعاً عام ١٩٤٨

ثمة قضيتان مرتبطتان بهذه الفرضية ، وسوف نتطرق لكيلهما هنا . أولاً : هل كانت هناك نية لتهجير الفلسطينيين؟ وثانياً : عشية حرب ١٩٤٨ ، هل طُلب من الفلسطينيين مغادرة بيوتهم طوعاً كما تزعم الميثولوجيا الصهيونية؟

تم تحليل محورية فكرة الترانسفير (الترحيل)(*) في الفكر الصهيوني ، على نحو مقنع جداً برأيي ، في كتاب طرد الفلسطينيين للباحث نور الدين مصالحة .[١] هنا سوف أضيف فقط بعض الاقتباسات كي أشدد على النقطة بأن قيادات الحركة الصهيونية ومنظريها لم يستطيعوا تخيُّل تطبيق مشروعهم بنجاح دون التخلص من الشعب الأصلي ، سواء بالتراضي أو عنوة . في الآونة الأخيرة ، وبعد سنوات من الإنكار ، بدأ مؤرخون صهاينة مثل أنيتا شابيرا بتقبل حقيقة كون أبطالهم ، قادة الحركة الصهيونية ، فكّروا جدياً في خيار ترحيل الفلسطينيين . بيد أن هؤلاء المؤرخين يتشبثون بشدة بحقيقة أنه ثمة لبس بين الترحيل «القسري» و«الطوعي» .[٢] صحيح أنه في الاجتماعات العلنية تحدثت قيادات الحركة الصهيونية ومنظروها جميعاً حول فكرة الترانسفير بالتراضي ، إلا أنه حتى تلك الخطابات تكشف عن حقيقة مرُّة : وهي أنه ليس هناك ما يسمى بالترانسفير الطوعي . وما هذه الخطابات إلا فذلكات بلاغية لا علاقة لها بالممارسات على أرض الواقع .

لعل بيرل كاتسنيلسون كان أحد أهم منظري الفكر الصهيوني في ثلاثينات

(*) الترحيل : أو بالإنجليزية «الترانسفير» Transfer تشير إلى الخطط الصهيوني لترحيل أو طرد الفلسطينيين من أراضيهم بهدف الحفاظ على أغلبية يهودية في الدولة الإسرائيلية . (المترجمة)

القرن العشرين . وقد عُرف بكونه الضمير الأخلاقي للحركة . ودعمه الترانسفير كان أمراً لا لبس فيه . في المؤتمر الصهيوني العشرين ، الذي عقد بعد وقت قصير من تقديم البريطانيين أول مقترح سلام ذي أهمية ، أعلن كاتسنيلسون تأييده للفكرة بشدة ، قائلاً للحاضرين :

> إن ضميري مرتاح للغاية ؛ فجارٌ بعيد أفضل من عدوّ قريب . وهم لن يخسروا بترحيلهم ونحن بالتأكيد لن نخسر شيئاً . في المحصلة ، هذه عملية إصلاح سياسية ستعود بالفائدة على الطرفين . لفترة طويلة ، ظللتُ مقتنعاً بأن هذا هو الحل الأمثل . . . ويجب أن يحدث في يوم ما .(٣)

عندما نما إلى كاتسنيلسون أن الحكومة البريطانية كانت تدرس احتمالية نقل الفلسطينيين داخل فلسطين ، أصيب بخيبة أمل كبيرة : «إن الترانسفير 'داخل فلسطين' يعني إلى منطقة شكيم (نابلس) . أعتقد أن مستقبلهم يوجد في سوريا أو العراق .»(٤)

في تلك الأيام ، كان قادة أمثال كاتسنيلسون يأملون بأن يقنع البريطانيون السكان الأصليين بالرحيل أو دفعهم للقيام بذلك . وقد فهم فعلياً من رسالة سيئة الصيت كتبها بن غوريون إلى ابنه آموس في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٣٧ ، أنهم قد يضطرون إلى ترحيل الفلسطينيين بالقوة .(٥) في ذلك العام ، عبر بن غوريون عن دعمه لكاتسنيلسون علناً ، حيث قال :

> من شأن الترحيل القسري للعرب من وديان الدولة اليهودية المقترحة أن يعطينا شيئاً لم نمتلكه أبداً ؛ حتى عندما صمدنا لوحدنا في أيام الهيكل الأول والهيكل الثاني . . . الآن أُعطينا فرصة لم نجرؤ حتى على الحلم بها في أكثر خيالاتنا جموحاً . إن هذا أكثر من مجرد دولة ، وحكومة وسيادة - هذا تحقيق للوحدة القومية داخل وطن حر .(٦)

وبصراحة مماثلة ، قال بن غوريون أمام التجمع الصهيوني عام ١٩٣٧ إنه «في أجزاء كثيرة من البلاد ، لن يكون الاستيطان ممكناً دون ترحيل الفلاحين

العرب» ، وهي مسألة كان يأمل أن يتكفل بها البريطانيون.[٧] غير أنه سواء من خلال البريطانيين أو من دونهم، فقد عبّر بن غوريون بشكل واضح عن مكانة التهجير في مستقبل المشروع الصهيوني في فلسطين عندما كتب في العام ذاته، «مع الترحيل القسري ستكون لدينا مساحة كبيرة للاستيطان . . . أنا أؤيد الترحيل القسري، ولا أرى فيه شيئاً لا أخلاقياً.»[٨]

في العام ٢٠٠٨، قام صحفي إسرائيلي بمراجعة هذه التصريحات من الماضي واستنتج أنه على الرغم من مضي سبعين عاماً على كتابتها فإنها لا تزال مقبولة لدى شريحة واسعة من الإسرائيليين. في واقع الأمر، فمنذ العام ١٩٣٧، ظلت سياسة تهجير الفلسطينيين جزءاً لا يتجزأ من الفكر الصهيوني للدولة اليهودية الحديثة.[٩] بيد أن العملية لم تكن مباشرة. فقد توخى بن غوريون وغيره من القادة الحذر بشأن ما يجب القيام به في حال ثبت استحالة إقناع الفلسطينيين بالرحيل. وفيما عدا ذلك، لم يكن لديهم استعداد للخوض في تفاصيل أي سياسة. وكل ما كان بن غوريون مستعداً لقوله هو أنه لم يعترض على فكرة الترحيل القسري، لكنه لم يعتبره ضرورياً عند ذلك المنعطف التاريخي.

وقد طُرح هذا التناقض على كاتسنيلسون، ففي اجتماع عام عقد سنة ١٩٤٢، سأله عنه بعض القادة الصهاينة اليساريين الذين اعتقدوا أن بن غوريون تخلى عن فكرة ترحيل الفلسطينيين؛ فرد عليهم قائلاً: «بقدر ما يتيح لي اطلاعي على الأيديولوجيا الصهيونية، فإن هذا [الترانسفير] يلعب دوراً في تحقّق الصهيونية، ففهم هذه الصهيونية ينطوي على ترحيل الناس من بلد إلى بلد – وهو ترحيل يتم بالاتفاق».[١٠] في العلن، كان بن غوريون، قائد الحركة، وغيره من المنظِّرين مثل كاتسنيلسون، يؤيدون ما وصفوه بـ «الترحيل الطوعي». وقد قال بن غوريون: «ترحيل العرب أسهل من أي عملية ترحيل أخرى نظراً لوجود دول عربية في الجوار.» وأضاف بأن ترحيل الفلسطينيين سيحسّن وضعهم (لكنه لم يشرح لماذا). واقترح ترحيلهم إلى سوريا. كما ظل يتحدث عن الترحيل الطوعي.[١١]

بيد أن ذلك الموقف لم يكن نزيهاً، كما لم يكن ممكناً. في الواقع، لم يكن

زملاء هؤلاء القادة والمنظّرين ليتصوّروا كيف يمكن للترحيل ألا يكون ترحيلاً قسرياً. وفي اجتماع مغلق عقدته القيادة التنفيذية للوكالة اليهودية في يونيو/حزيران ١٩٣٨ حول موضوع الترحيل، يبدو أن الأعضاء المجتمعين، ومن بينهم بن غوريون، وكاتسنيلسون، وشاريت، وأوسيشكين، كانوا جميعاً يؤيدون الترحيل القسري. وحاول كاتسنيلسون أن يشرح ما الذي قصده بالترحيل القسري: «ما الذي يعنيه الترحيل القسري؟ هل هو ترحيل يتعارض ورغبات الدولة العربية؟ في الواقع، إذا كان يعارض رغباتها، فلا يمكن لأي قوة في العالم أن تنفذ مثل عملية الترحيل هذه.»(١٢) وشرح بأن مفهوم «قسري» يعني التصدي لمقاومة الفلسطينيين أنفسهم:

> إذا كان يتعين عليك أن توقع اتفاقية «ترانسفير» (ترحيل) مع كل قرية عربية ومع كل فرد عربي، فلن تحل المشكلة أبداً. نحن نقوم بترحيل أفراد من العرب بشكل مستمر، لكن هذه المسألة تتعلق بترحيل أعداد كبيرة من العرب بموافقة الدولة العربية.(١٣)

وهنا تكمن الإشكالية. فالكلام كان يدور حول الترحيل الطوعي، لكن استراتيجية التطبيق اعتمدت في البداية على عمليات ترحيل تدريجية ومتزايدة، إلى أن حانت الفرصة لتنفيذ عمليات ترحيل شاملة عام ١٩٤٨ حتى لو قبلنا الفرضية التي يطرحها بيني موريس في كتابه ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين The Birth of the Palestinian Refugee Problem، والتي تذهب إلى أن عملية الترحيل عملياً كانت تدريجية وليست شاملة، إلا أنه بعد بلوغ رقم معين، حتى وإن تم ذلك تدريجياً، فإن النتيجة هي تطهير عرقي شامل - وهو ما سنخوض فيه بإسهاب لاحقاً.

نكتشف من محضر اجتماع يعود إلى يونيو/حزيران ١٩٣٨ أن لغة الترحيل الطوعي كانت تعني في الواقع ترحيلاً قسرياً. وقد صرح بن غوريون قائلاً إن تنفيذ ترحيل قسري، خاصةً إذا قام به البريطانيون، «سيكون أعظم إنجاز في تاريخ الاستيطان اليهودي في فلسطين»، مؤكداً: «أفضّل الترحيل القسري، ولا أرى فيه ما هو غير أخلاقي.» وأضاف مناحيم أوسيشكين، وهو قائد ومن

بارز، بأن «ترحيل العرب خارج فلسطين وإعادة توطينهم في ظروف أفضل لهو الخيار الأكثر أخلاقية». كما لمح بأن هذا على الأرجح هو المنطق الكامن وراء وعد بلفور. أضف إلى ذلك، لم يتم إضاعة أي وقت في إطلاق نقاش حول الأعداد وسبل تحقيقها. ولن يتم حسم هذه المسائل إلا عام ١٩٤٨، لكن تم إرساء الأسس في هذا الاجتماع الذي عقد عام ١٩٣٨. ولم تعترض سوى أقلية صغيرة ممن حضروا الاجتماع على الترحيل القسري. وقد شكلت سوريا الوجهة المفضلة لهم إذ كانوا يأملون أن يتمكنوا من ترحيل مئة ألف فلسطيني على الأقل في الموجة الأولى.(١٤)

وتم تعليق النقاش حول «الترانسفير» (الترحيل) أثناء الحرب العالمية الثانية، ليصب التركيز حينها على زيادة أعداد المهاجرين اليهود وتأسيس الدولة المستقبلية. وتم إحياء النقاش مجدداً عندما بات جلياً أن بريطانيا كانت على وشك مغادرة فلسطين. وكان القرار البريطاني قد أُعلن في فبراير/شباط ١٩٤٧، لنرى هنا احتدام النقاش حول الترحيل القسري. في كتابي **التطهير العرقي لفلسطين** The Ethnic Cleansing of Palestine، أبحث كيف تطورت هذه النقاشات منذ العام ١٩٤٧ لتتحول إلى خطة رئيسية للطرد الجماعي للفلسطينيين في مارس/آذار ١٩٤٨ (الخطة داليت) والتي سأعود إليها لاحقاً في هذا الفصل. بيد أن الرواية الإسرائيلية الرسمية لم تتغير على مر السنين: أصبح الفلسطينيون لاجئين لأن قياداتهم، وقيادات العالم العربي، طلبوا منهم مغادرة فلسطين قبل اجتياح الجيوش العربية لها وطرد اليهود منها، ليتمكن الفلسطينيون من العودة إليها لاحقاً. ولكن في الحقيقة لم تكن هناك مثل هذه الدعوة -فهي خرافة اختلقتها وزارة الخارجية الإسرائيلية. والموقف الذي تبناه مكتب الخارجية الإسرائيلي خلال المحاولة قصيرة الأمد للأمم المتحدة لإحلال السلام عقب حرب ١٩٤٨ هو أن اللاجئين فرّوا. بيد أن عملية السلام تلك بالذات (التي استمرت لبضعة أشهر في النصف الأول من العام ١٩٤٩) كانت من القصر بمكان بحيث إنه لم يطلب من إسرائيل تقديم دليل يثبت هذا الادعاء، ومن ثم لسنوات عدّة تم حذف مسألة اللاجئين من الأجندة الدولية.

وظهرت الحاجة لتوفير دليل على ذلك في أوائل ستينات القرن الماضي، كما عرفنا مؤخراً بفضل العمل الدؤوب للصحفي المستقل شاي حازكاني، الذي يكتب في صحيفة هآرتس الإسرائيلية.(١٥) فوفقاً لبحثه، خلال الأيام الأولى لإدارة الرئيس الأمريكي جون كينيدي في واشنطن، بدأت الحكومة الأمريكية بالضغط على إسرائيل للسماح بعودة لاجئي ١٩٤٨. وكان الموقف الأمريكي الرسمي منذ العام ١٩٤٨ مؤيداً لحق الفلسطينيين بالعودة. وفي الواقع، كان الأمريكيون فعلياً في العام ١٩٤٩ قد مارسوا ضغوطاً على إسرائيل لإعادة اللاجئين، كما فرضوا عقوبات على الدولة اليهودية لرفضها الإذعان لذاك المطلب. غير أن هذا الضغط لم يستمر طويلاً، ومع زيادة حدّة الحرب الباردة، فقد الأمريكيون الاهتمام بالمشكلة إلى أن جاء جون إف كينيدي إلى سدة الرئاسة (حيث كان أيضاً آخر رئيس أمريكي يرفض تقديم معونة عسكرية ضخمة إلى إسرائيل؛ وبعد اغتياله فُتحت مضخة الأموال بالكامل - وقد دفعت هذه المسألة المخرج السينمائي أوليفر ستون إلى التلميح بوجود علاقة لإسرائيل باغتيال الرئيس في فيلمه «جي إف كي».)

إحدى الخطوات الأولى التي اتخذتها إدارة الرئيس الأمريكي كينيدي في هذه الجبهة تمثلت في المشاركة على نحو فاعل في نقاش عقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة حول هذا الموضوع في صيف عام ١٩٦١؛ وهو ما سبّب هلعاً لدى رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك بن غوريون، إذ ترسّخت لديه قناعة أنه في حال حصلت الأمم المتحدة على مباركة أمريكية فقد ترغم إسرائيل على إعادة اللاجئين. أراد بن غوريون أن يجري الأكاديميون الإسرائيليون بحوثاً تثبت أن الفلسطينيين غادروا طواعية، ولهذه الغاية، تواصل مع «معهد شيلواح»، مركز دراسات الشرق الأوسط البارز في الأوساط الأكاديمية الإسرائيلية آنذاك. وقد أوكلت المهمة إلى باحث مبتدئ اسمه روني غاباي الذي، بعد منحه رخصة للاطلاع على وثائق سرية، خلص إلى نتيجة مفادها أن عمليات الطرد، والتخويف، والترهيب كانت الأسباب الرئيسية لنزوح الفلسطينيين. وما لم يجده كان أي دليل يفيد بأن القيادات العربية وجهت نداء تحثّ فيه

الفلسطينيين على الرحيل لإفساح الطريق للجيوش الغازية . لكن ثمة معضلة هنا . فقد ظهر هذا الاستنتاج آنف الذكر في أطروحة الدكتوراه التي كتبها غاباي عن الموضوع ، منوهاً بأنه أرسل هذا الاستنتاج إلى وزارة الخارجية .[١٦] غير أنه وخلال بحثه في الأرشيف ، وجد هازكاني رسالة كتبها غاباي إلى وزارة الخارجية يلخص فيها نتيجة بحثه ، مشيراً إلى أن الدعوة العربية هي السبب الرئيسي لنزوح الفلسطينيين .

أجرى هاكزاني مقابلة مع غاباي ، الذي يصر حتى يومنا هذا بأنه لم يكتب هذه الرسالة ، كما أنها لا تعكس حقيقة البحث الذي عمل عليه . ويبدو أن شخصاً ما ، لا تزال هويته مجهولة ، هو الذي أرسل الملخص المختلف للبحث . على أية حال ، لم يكن بن غوريون سعيدا بالنتيجة ، فقد شعر أن ملخص البحث - إذ أنه لم يقرأ البحث كاملاً - لم يكن مؤججاً للمشاعر بما فيه الكفاية . ولهذا السبب ، طلب بن غوريون بأن يتولى باحث آخر يعرفه ، وهو أوري لوبراني الذي أصبح لاحقاً أحد خبراء جهاز المخابرات الإسرائيلي (الموساد) المختصين بالشأن الإيراني ، مهمة إجراء دراسة أخرى . وقد ألقى لوبراني مسؤولية إجراء البحث على موشيه ماعوز ، الذي يعد اليوم أحد أهم المستشرقين في إسرائيل . أعطى ماعوز بن غوريون الخلاصة التي أرادها ، وفي سبتمبر/أيلول ١٩٦٢ ، حصل بن غوريون على ما وصفها بنفسه بـ«الورقة البيضاء» الخاصة بنا التي تثبت دون شك أن الفلسطينيين فرّوا لأنهم تلقوا أوامر بذلك . وذهب ماعوز لاحقاً لاستكمال شهادة الدكتوراه في جامعة أوكسفورد تحت إشراف الأكاديمي الراحل ألبرت حوراني (متخصصاً في مبحث آخر) ؛ لكنه ذكر في مقابلة معه أن البحث الذي أجراه تأثر بالمهمة السياسية التي أوكلت إليه أكثر من تأثره بالوثائق التي اطلع عليها .[١٧]

أما الوثائق التي بحث فيها غاباي في بدايات عام ١٩٦١ فقد رُفعت عنها السرية في أواخر ثمانينات القرن الماضي ، حيث تمكن العديد من المؤرخين ، بمن فيهما أنا وبيني موريس ، من الاطلاع للمرة الأولى على دليل واضح حول الأسباب التي دفعت بالفلسطينيين لمغادرة فلسطين . وعلى الرغم من أننا ،

موريس وأنا ، اختلفنا حول كيفية التخطيط المسبق لعملية الطرد ، إلا أننا أجمعنا على أنه لم تكن هناك دعوة من القيادات العربية والفلسطينية للناس كي يرحلوا . كما أن أبحاثنا ، التي تم إدراجها لاحقاً تحت وصف أعمال «المؤرخين الجدد» ، أكدت الاستنتاج الذي خلص إليه غاباي بأن الفلسطينيين فقدوا بيوتهم ووطنهم من خلال الطرد والترهيب والخوف بصفة رئيسية .(١٨)

وأكد موريس أن اندلاع القتال بين إسرائيل والجيوش العربية التي دخلت البلاد يوم أنهت بريطانيا انتدابها على فلسطين في ١٥ مايو/أيار ١٩٤٨ ، كان السبب الرئيسي وراء ما أسماه بـ «ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين» . وقد حاججتُ بأن الحرب لم تكن هي السبب بحد ذاتها ، حيث إن نصف اللاجئين - أي مئات الآلاف من الفلسطينيين - كانوا قد طُردوا قبل بداية الحرب أصلاً . علاوة على ذلك ، حاججتُ بأن إسرائيل هي التي بدأت الحرب فعلياً لتأمين الفرصة التاريخية لطرد الفلسطينيين .(١٩)

إن الفكرة القائلة بأن الفلسطينيين غادروا بلادهم طوعاً ليست هي الفرضية المغلوطة الوحيدة فيما يتعلق بحرب ١٩٤٨ . ثمة ثلاث فرضيات أخرى يتم تداولها عادة في محاولة لتبرير أحداث ذلك العام . أولى هذه الفرضيات تتجلى في إلقاء اللائمة على الفلسطينيين لما حل بهم بحكم أنهم رفضوا قرار الأمم المتحدة القاضي بتقسيم فلسطين في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٧ . هذا الادعاء يتجاهل الطبيعة الاستعمارية للحركة الصهيونية . ومن الواضح أنه لا يمكن تبرير عملية التطهير العرقي التي تعرض لها الفلسطينيون بأي شكل من الأشكال باعتبارها «عقاباً» لهم على رفضهم مقترح السلام من الأمم المتحدة الذي تم صياغته دون استشارة الفلسطينيين .

أما الفرضيتان الأُخريان المتعلقتان بحرب ١٩٤٨ فهما أن إسرائيل في اقتتالها مع الدول العربية كانت كمثل النبي داود وهو يقاتل المحارب جالوت ؛ وأنه بعد الحرب مدت إسرائيل يدها للسلام لكن بادرتها قوبلت بالرفض من جانب الفلسطينيين والعالم العربي . وقد أثبتت الأبحاث التي تناولت الفرضية الأولى أنه لم يكن للفلسطينيين قوة عسكرية تذكر ، وأن الدول العربية لم ترسل

سوى مجموعة صغيرة من الجنود - التي كانت أقل عدداً مقارنة بالقوات اليهودية كما كانت أقل استعداداً وتدريباً منها بمراحل . علاوة على ذلك ، لم يتم إرسال هذه القوات إلى فلسطين كرد فعل على إعلان إنشاء دولة إسرائيل ؛ بل أُرسلت للرد على العمليات الصهيونية التي كانت قد بدأت في فبراير/شباط ١٩٤٨ ؛ وعلى وجه التحديد إثر المجزرة ذائعة الصيت التي ارتُكبت في قرية دير ياسين القريبة من القدس في أبريل/نيسان ١٩٤٨ .(٢٠)

وبالنسبة للخرافة الثالثة القائلة بأن الدولة الإسرائيلية مدت يدها للسلام عقب الحرب ، فإن الوثائق التاريخية تظهر عكس ذلك . في الحقيقة ، رفضت القيادة الإسرائيلية المتعنِّتة بشكل واضح الدخول في مفاوضات حول مستقبل فلسطين بعد انتهاء الانتداب البريطاني أو حتى النظر في عودة الناس الذين طُردوا أو فرّوا . وفي حين أبدت الحكومات العربية والقيادات الفلسطينية استعدادها للمشاركة في مبادرة سلام جديدة وأكثر عقلانية طرحتها الأمم المتحدة ، فإن القيادة الإسرائيلية غضّت الطرف عندما قامت مجموعة من الإرهابيين اليهود باغتيال الكونت برنادوت ، وسيط السلام الدولي للأمم المتحدة ، وذلك في سبتمبر/أيلول ١٩٤٨ . كما رفضت أية مقترحات جديدة للسلام تبنتها الهيئة التي خلفت برنادوت ، ألا وهي لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين ، مع انطلاق مفاوضات جديدة في أواخر العام ١٩٤٨ . وكنتيجة لذلك ، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة التي كانت قد صوتت بأغلبية الثلثين لصالح قرار التقسيم في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٧ ؛ قامت هي ذاتها بالتصويت بلا اعتراضات لصالح خطة سلام جديدة في ديسمبر/كانون الأول ١٩٤٨ . وكان هذا هو القرار رقم ١٩٤ ، الذي تبنته الجمعية العامة في ١١ ديسمبر/كانون الأول . وقد شمل ثلاث توصيات ، وهي : إعادة التفاوض على تقسيم فلسطين بما يتماشى أكثر مع الحقائق الديمغرافية الموجودة على الأرض ، والعودة الكاملة وغير المشروطة لجميع اللاجئين الفلسطينيين ، وتدويل القدس .(٢١)

بيد أن التعنُّت الإسرائيلي ظل قائماً . وكما أظهر المؤرخ آفي شلايم في كتابه الجدار الحديدي ، فخلافاً للخرافة القائلة بأن الفلسطينيين لم يفوّتوا أي

فرصة لرفض السلام ، فإن إسرائيل هي التي رفضت باستمرار المقترحات المطروحة على طاولة المفاوضات .[٢٢] والبداية كانت عندما رفضت إسرائيل عرض سلام وأفكار جديدة فيما يتعلق بمسألة اللاجئين قدمه الرئيس السوري حسني الزعيم عام ١٩٤٩ ؛ واستمر ذلك مع سعي بن غوريون إلى التقليل من شأن مؤشرات السلام المبدئية ، من باب جس النبض ، التي أرسلها الرئيس المصري جمال عبد الناصر أوائل خمسينات القرن الماضي . ولعل ما هو معروف أكثر ، الطريقة التي رفضت بها إسرائيل إظهار أي مرونة في مفاوضاتها مع الملك حسين حول الضفة الغربية عام ١٩٧٢ (بوساطة هنري كيسنجر) ، إضافة إلى تجاهلها تحذير الرئيس المصري أنور السادات عام ١٩٧١ بأنهم إن لم يدخلوا في مفاوضات ثنائية حول مصير شبه جزيرة سيناء ؛ سوف يضطرّ إلى خوض حرب لأجلها – وهو ما قام به بعد عامين ؛ مسدّداً ضربة موجعة لإسرائيل ، مزعزعاً من خلالها شعوها بالأمان وبأنها لا تقهر .

كل هذه الخرافات المرتبطة بحرب ١٩٤٨ تنصهر معاً لخلق صورة دولة يهودية تناضل في مواجهة كل التحديات ، وتقدم المساعدة للفلسطينيين ، وتشجعهم على البقاء وتعرض السلام ، فقط لتكتشف في النهاية بأنه لا يوجد «شريك للسلام» على الطرف الآخر . إن أفضل طريقة لتفنيد هذه الصورة هي في إعادة وصف مجريات الأحداث في فلسطين ما بين الأعوام ١٩٤٦ و١٩٤٩ ، بصبر وعلى نحو منهجي .

في العام ١٩٤٦ ، اعتقدت الحكومة البريطانية في لندن أن بإمكانها الإبقاء على فلسطين فترةً أطول . وبدأت بنقل قواتها من مصر إلى الأراضي الفلسطينية ، مع تصاعد وتيرة نضال حركة التحرر الوطني في مصر ذلك العام . بيد أن الشتاء القارس في آخر السنة ، وازدياد التوتر في أوساط المنظمات الصهيونية شبه العسكرية التي بدأت تشن هجمات على القوات البريطانية ، والأهم من ذلك ، قرار بريطانيا بالخروج من الهند ، كل ذلك خلق تحولاً دراميًا في السياسة البريطانية تجاه فلسطين . وفي فبراير/شباط ١٩٤٧ ، قررت بريطانيا مغادرة المنطقة . وقد استجاب المجتمعان – المستوطنون والسكان الأصليون – للخبر بطريقة مختلفة تماماً .

فقد افترض المجتمع الفلسطيني وقياداته أن العملية ستكون مماثلة لتلك في الدول العربية المجاورة ؛ حيث ستقوم سلطات الانتداب بتسليم الحُكم تدريجياً إلى السكان المحليين ، الذين سيقررون بدورهم ديمقراطياً ماهية طبيعة الدولة المستقبلية . غير أن الصهاينة كانوا أكثر استعداداً لما جاء لاحقاً ؛ فعلى الفور بعد قرار لندن بالانسحاب ، جهّزت القيادة الصهيونية نفسها على الجبهتين الدبلوماسية والعسكرية ، مستكملة التحضيرات لخوض مواجهة في المستقبل .

في البدء ، كان التركيز الرئيسي على الجبهة الدبلوماسية . وتمثل هذا في إيجاد طرق لدحض المطالب الفلسطينية المدعومة بحجج قوية بشأن اتخاذ قرار ديمقراطي حول مستقبل البلاد . وأحد الطرق لتحقيق هذه الغاية كانت من خلال الربط بين المحرقة ومصير اليهود حول العالم بمصير المجتمع اليهودي في فلسطين . وهكذا ، سعى الدبلوماسيون الصهاينة لإقناع المجتمع الدولي بأن مسألة تحديد السلطة السيادية التي ستحل محل بريطانيا في فلسطين مرتبطة بمصير جميع اليهود في العالم . ولعل الأهم من ذلك ، هو ربط هذه السياسة بالحاجة لتعويض الشعب اليهودي عن معاناتهم أثناء المحرقة .

وكانت النتيجة إصدار قرار تقسيم فلسطين (قرار الجمعية العامة التابعة لهيئة الأمم المتحدة رقم ١٨١ بتاريخ ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٧) . وقد أعدّت الوثيقة لجنة اليونسكوب(*) الخاصة ، المكّونة من أشخاص لديهم معرفة

(*) اليونسكوب UNISCOP : لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين ؛ تأسست في ١٥ مايو/أيار ١٩٤٧ لطرح مقترحات لحل المسألة الفلسطينية بعد انسحاب بريطانيا من فلسطين . وكانت اللجنة تضم في عضويتها أستراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا والهند وإيران وهولندا وبيرو والسويد وأورغواي ويوغسلافيا . وأعطيت اللجنة حق اختيار الطريقة المناسبة لعملها ، ورفعت تقريرها إلى الأمم المتحدة ، متبنيةً مقترحين : الأول تقسيم فلسطين إلى دولتين : عربية ويهودية ، بينما ذهب المقترح الآخر إلى إنشاء دولة كونفدرالية تشمل كل فلسطين وتكون عاصمتها القدس . وفي ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٧ ، تبنت الجمعية العامة التابعة لهيئة الأمم المتحدة قرار التقسيم رقم ١٨١ بناء على المقترح الأول والرئيس للجنة اليونسكوب ، مع تعديلات بسيطة على توصيات اللجنة المقترحة . (المترجمة)

سابقة محدودة ، إن لم تكن معدومة ، في ما يتعلق بالمسألة الفلسطينية . وكانت الفكرة القائلة بأن تقسيم الأرض هو الحل الأمثل قد جاءت من الحركة الصهيونية ذاتها . وفي الواقع لم يتقصَّ أعضاء اللجنة سوى آراء حفنة محدودة من الفلسطينيين أنفسهم . وقد قررت اللجنة العربية العليا ، وهي الكيان السياسي الممثل للفلسطينيين وجامعة الدول العربية ، مقاطعة لجنة اليونسكوب . وكان واضحاً حينها أنه لن يتم احترام حقّ الفلسطينيين في وطنهم على غرار ما حدث مع العراقيين والمصريين . وكانت عصبة الأمم قد اعترفت بحق كل شعوب الشرق الأوسط في تقرير المصير . وشكل قرار استثناء الفلسطينيين في العام ١٩٤٧ (تماماً كقرار استثناء الشعب الكردي) خطأً كبيراً ، وهو ما يُعدّ أحد الأسباب الرئيسية للصراع المستمر في المنطقة .

واقترح الصهاينة بأنه يجب أن تكون ٨٠ في المئة من أرض فلسطين دولة يهودية ، في حين يمكن أن تصبح النسبة المتبقية دولة فلسطينية عربية مستقلة أو أن يتم تسليمها إلى المملكة الأردنية وضمها إليها . نتيجة لذلك ، كان الأردن ذاته متردداً حول جهود الأمم المتحدة : فمن جهة ، تم تقديم عرض له ينطوي على توسيع محتمل لمساحة المملكة القاحلة لتضم أجزاء من أراضي فلسطين الخصبة ؛ لكن من جهة أخرى ، لم يشأ الأردنيون أن يُنظر إليهم بأنهم خانوا القضية الفلسطينية . وأصبحت المعضلة شائكة أكثر عندما عرضت القيادة اليهودية على العائلة الهاشمية الحاكمة في الأردن اتفاقاً في هذا الجانب . وبطريقة ما ، بحلول نهاية حرب ١٩٤٨ ، كانت فلسطين مقسمة على هذا النحو تقريباً بين الحركة الصهيونية والأردن .(٢٣)

ومع ذلك ، لم تكن ثمة هيمنة صهيونية مطلقة على لجنة اليونسكوب . فاللجنة التي خاضت مداولات حول الحل بين شهري فبراير/شباط ونوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٧ ، راجعت الخطط الصهيونية . وقامت بتوسيع المنطقة المخصصة للفلسطينيين ، وأصرّت على إقامة دولتين مستقلتين . وأعربت اللجنة ضمنياً عن أملها في أن تشكل الدولتان اتحاداً اقتصادياً وتتبنيا سياسة هجرة مشتركة ، وأن يكون لكلا المجتمعين خيار التصويت في الدولة الأخرى ،

إذا رغبا في ذلك . وكما كشفت الوثائق التي رُفعت عنها السرية ، قبلت القيادة الصهيونية الخريطة الجديدة وشروط الأمم المتحدة لأنها كانت على علم برفض الطرف الآخر للخطة . كما أدركت هذه القيادة أن التقسيم النهائي للأرض سوف يتم تحديده من خلال الإجراءات على أرض الواقع وليس عبر المفاوضات في قاعة لجنة ما .[٢٤] أما النتيجة الأكثر أهمية فكانت إضفاء الشرعية الدولية على الدولة اليهودية ، بما في ذلك حدود الدولة المستقبلية . وبالعودة إلى الماضي ، تستطيع أن نتفهم أنه من وجهة نظر القيادة الصهيونية عام ١٩٤٨ ، فقد تبنّت المقاربة الصحيحة فيما يتعلق بإقامة دولة دون إرساء حدودها .

هذه القيادة لم تكن متعطّلة في الفترة الواقعة بين الإعلان عن خطة التقسيم ونهاية الانتداب في مايو/أيار ١٩٤٨ ، إذ كان عليها أن تكون فاعلة . وفي العالم العربي ، كانت الضغوط على الحكومات لاستخدام القوة ضد الدولة اليهودية الجديدة تتنامى . في الأثناء ، على الأرض في فلسطين ، بدأت منظمات محلية شبه عسكرية تشن هجمات على طرق المواصلات اليهودية والمستوطنات المعزولة بصفة رئيسية ، في محاولة للحيلولة دون تطبيق قرار دولي بتحويل وطنهم إلى دولة يهودية . لكن حالات المقاومة هذه كانت محدودة تماماً ، وسرعان ما تراجعت في الأسابيع التي تلت الإعلان عن خطة تقسيم فلسطين التي تبنتها الأمم المتحدة . في الوقت ذاته ، كانت القيادة الصهيونية تعمل على ثلاث جبهات مختلفة . اشتملت الجبهة الأولى على تحضير نفسها لاحتمال حدوث غزو عسكري من البلدان العربية ؛ وقد حدث هذا الأمر فعلياً ، ونعرف الآن أن الجيش اليهودي استفاد من افتقار الجيوش العربية لأي استعداد حقيقي وهدف محدد وتنسيق . لقد كانت النخب السياسية العربية لا تزال مترددة بشأن التدخل في فلسطين . كما كان هناك اتفاق ضمني بين الأردن وإسرائيل ، بحيث يحصل الأردن بموجبه على أجزاء من فلسطين ، والتي ستصبح لاحقاً الضفة الغربية ، مقابل مشاركة أردنية محدودة في المجهود الحربي . وتبين أن ذلك كان عاملاً حاسماً في توزان القوى ، إذ كان الجيش الأردني أفضل الجيوش تدريباً في العالم العربي .

على الجبهة الدبلوماسية، شكل شهرا فبراير/شباط ومارس/آذار ١٩٤٨ على وجه التحديد فترة عصيبة للحركة الصهيونية. أدركت الولايات المتحدة، من خلال مبعوثيها على الأرض، أن خطة التقسيم الصادرة عن الأمم المتحدة في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٧ كانت تعتريها عيوب، فبدلاً من نشر الأمل والتهدئة في البلاد أصبحت الخطة نفسها السبب الرئيسي وراء اندلاع موجة العنف الأخيرة. وكانت هناك فعلياً تقارير عن طرد الفلسطينيين من بيوتهم إضافة إلى حدوث عمليات قتل في الجانبين. وقد هاجم كلا الجانبين وسائل النقل العام الخاصة بكل منهما، كما استمرت الاشتباكات على خطوط تقسيم الأحياء العربية واليهودية في المدن المختلطة لعدة أيام. ووافق الرئيس الأمريكي هاري ترومان على إعادة النظر في خطة التقسيم مقترحاً خطة جديدة؛ فمن خلال سفيره لدى الأمم المتحدة، اقترح فكرة إنشاء وصاية دولية على كامل فلسطين لمدة خمس سنوات، لإعطاء المزيد من الوقت لإيجاد حل.

وتوقفت هذه الخطوة فجأة بفعل مصالح شخصية. وكانت تلك المرة الأولى التي يتم فيها استخدام اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة لتغيير موقف الإدارة الأمريكية. ولم تكن منظمة «أيباك» (لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية) قد تأسست بعد؛ لكن المنهجية كانت قد أُرسيت لربط المشهد السياسي المحلي في أمريكا مع مصالح الصهيونية، ولاحقاً مع مصالح إسرائيل في فلسطين. على أية حال، نجح الأمر، وعادت الإدارة الأمريكية لتدعم خطة التقسيم. ومن المثير للاهتمام أن الاتحاد السوفيتي كان أكثر إخلاصاً للموقف الصهيوني، ولم يتردد في دعمه على الإطلاق. وتمكن الاتحاد السوفيتي بمساعدة أعضاء من الحزب الشيوعي الفلسطيني من تيسير عملية تزويد القوات اليهودية بالأسلحة من تشيكوسلوفاكيا قبل مايو/أيار ١٩٤٨ وبعده. وقد يتعجب القراء اليوم من هذا الأمر، لكن دعم الحزب الشيوعي الفلسطيني للقضية الصهيونية كان ممكناً لسببين. أولاً، اعتقد الاتحاد السوفيتي أن الدولة اليهودية الجديدة ستكون اشتراكية ومناهضة للبريطانيين (وبالتالي أكثر انحيازاً للكتلة الشرقية في الحرب الباردة الناشئة). ثانياً، آمن الحزب الشيوعي الفلسطيني بأن التحرر

الوطني كان مرحلة ضرورية في الطريق نحو تحقيق ثورتهم الاجتماعية الأكثر اكتمالاً، واعترفوا بكل من الفلسطينيين والصهاينة باعتبارهم يشكلون حركات وطنية (ولهذا السبب لا يزال الحزب يدعم حل الدولتين حتى يومنا هذا).[٢٥]

وبينما كانت القيادة الصهيونية تناضل كي تحصل على موافقة دولية، انهمكت بتحضير مجتمعها للحرب، حيث فرضت التجنيد الإجباري والضرائب الإلزامية، كما كثّفت الاستعدادات العسكرية، وزادت من شراء الأسلحة. وكان الصهاينة كذلك فعّالين للغاية في جمع المعلومات الاستخباراتية التي كشفت عن افتقار التحضيرات في باقي العالم العربي. ولم يؤثر العمل على جبهتين - أي العسكرية والدبلوماسية - على الاستراتيجية الصهيونية إزاء أهم قضية كانت تؤرّق قادة الحركة الصهيونية: كيف يمكن إنشاء دولة ديمقراطية ويهودية معاً على أي جزء من فلسطين قد ينجحون في الاستيلاء عليه؟ أو بعبارة أخرى: كيف سيتم التصرف مع السكان الفلسطينيين في الدولة اليهودية المستقبلية؟

انتهت النقاشات المختلفة حول هذه المسألة في ١٠ مايو/أيار ١٩٤٨، عندما أصدرت القيادة العليا الخطة داليت (الخطة دال) سيئة الصيت، التي قدمت مؤشراً حول مصير الفلسطينيين الذين عاشوا في المناطق التي ستحتلها القوات اليهودية. وأدار هذه النقاشات قائد الجالية اليهودية ديفيد بن غوريون، الذي كان مصمماً على تأمين الحصرية الديمغرافية لليهود في أي دولة مستقبلية. وظل هذا هاجساً لم يؤثر فقط على أفعاله قبل العام ١٩٤٨، وإنما أيضاً لفترة طويلة بعد إنشاء دولة إسرائيل. وكما سنرى لاحقاً، قاده هذا الأمر في عام ١٩٤٨ إلى التخطيط للتطهير العرقي في فلسطين، كما دفعه في عام ١٩٦٧ إلى معارضة احتلال الضفة الغربية.

في الأيام التي تلت تبنّي قرار تقسيم فلسطين، قال بن غوريون لزملائه في القيادة إن دولة يهودية يشكل فيها اليهود ٦٠ في المئة فقط ليست قابلة للحياة. إلا أنه لم يكشف ما هي النسبة التي يجب أن يشكّلها الفلسطينيون كي تكون الدولة المستقبلية قابلة للحياة. ومع ذلك فإن الرسالة التي أوصلها لجنرالاته في

الجيش ، ومن خلالهم للقوات الموجود على الأرض ، كانت واضحة : فكلما كان عدد الفلسطينيين في الدولة اليهودية أقل كان ذلك أفضل . ولهذا السبب ، كما أظهر باحثون فلسطينيون مثل نور الدين مصالحة وأحمد سعدي ، حاول بن غوريون أيضاً التخلص من الفلسطينيين الذين بقوا داخل حدود الدولة اليهودية بعد الحرب («أي الأقلية العربية في دولة إسرائيل»)[٢٦].

وحدث أمر آخر في الفترة ما بين ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٧ (عندما تبنت الأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين) و١٥ مايو/أيار ١٩٤٨ (عندما انتهى الانتداب البريطاني على فلسطين) ساعد الحركة الصهيونية على التحضير بشكل أفضل للأيام المقبلة . فمع اقتراب نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين ، انسحبت القوات البريطانية إلى ميناء حيفا . وقد عمدت القوات المسلحة للمجتمع اليهودي إلى الاستيلاء على أية منطقة كانت القوات البريطانية تتركها ، لتطرد السكان المحليين حتى قبل انتهاء فترة الانتداب . وبدأت هذه العملية في فبراير/شباط ١٩٤٨ مع بضع قرى ، قبل أن تبلغ ذروتها في أبريل/نيسان مع تطهير مدن حيفا ويافا والصفد وبيسان وعكا والقدس الغربية . وكان قد تم التخطيط لهذه المراحل الأخيرة بشكل ممنهج تحت الخطة الرئيسية ، أي الخطة دال ، التي تم إعدادها مع القيادة العليا لمنظمة الهاغاناه ، الجناح العسكري الرئيسي للمجتمع اليهودي . وتضمنت الخطة الإشارة الصريحة التالية حول الطرق التي يجب استخدامها في عملية التطهير العرقي للسكان :

> تدمير القرى (إشعال النيران فيها ، وتفجيرها ، وزرع الألغام في ركامها) ، ولا سيما تلك المراكز السكانية التي يصعب السيطرة عليها باستمرار .
>
> تصعيد عمليات البحث والسيطرة وفقاً للتعليمات التالية : تطويق القرية وإجراء عملية تفتيش داخلها . وفي حالة المقاومة ، يجب تدمير القوة المسلحة ، ويتعين طرد السكان خارج حدود الدولة[٢٧].

كيف كان بمقدور الجيش الإسرائيلي الصغير أن ينخرط في عمليات تطهير

عرقي واسعة النطاق بينما كان يواجه ، بدءاً من ١٥ مايو/أيار ، أيضاً قوات نظامية من العالم العربي؟ أولاً وقبل كل شيء ، من الجدير بالذكر أنه كان قد تم فعلياً طرد سكان المدن (باستثناء ثلاث مدن وهي اللد والرملة وبئر السبع) قبل دخول الجيوش العربية إلى فلسطين . ثانياً ، كانت المناطق الفلسطينية الريفية قد وقعت بالفعل تحت السيطرة الإسرائيلية ، كما أن المناوشات التي وقعت بين إسرائيل والجيوش العربية كانت على حدود هذه الأرياف وليس داخلها . وفي أحد المواقف التي كان يستطيع الأردنيون فيها مساعدة الفلسطينيين في اللد والرملة ، قرر القائد البريطاني للجيش الأردني السير جون غلوب سحب قواته وتفادى المواجهة مع الجيش الإسرائيلي .[٢٨] وأخيراً ، كان المجهود الحربي العربي عابراً وغير مجد على نحو يُرثى له . فبعد تحقيق بعض النجاح في الأسابيع الثلاثة الأولى ، أصبح وجوده في فلسطين عبارة عن قصة مخزية من الهزيمة والانسحاب السريع . وبعد فترة هدوء قصيرة في أواخر عام ١٩٤٨ ، واصلت إسرائيل ممارسة التطهير العرقي بلا هوادة .

من وجهة نظرنا الحالية ، لا مناص من تعريف الأفعال الإسرائيلية في القرى الفلسطينية باعتبارها جريمة حرب . بل هي في الواقع جرائم ضد الإنسانية . وإذا تجاهل المرء هذه الحقيقة المرّة ، فلن يفهم أبداً ما الذي يكمن وراء موقف إسرائيل تجاه فلسطين والفلسطينيين كمنظومة سياسية وكمجتمع . إن الجريمة التي ارتكبتها قيادة الحركة الصهيونية ، التي أصبحت فيما بعد حكومة إسرائيل ، إنما هي تطهير عرقي . وهذا ليس مجرد خطاب بلاغي ، وإنما اتهام ينطوي على أبعاد سياسية وقانونية وأخلاقية بعيدة المدى . وتم توضيح تعريف الجريمة عقب الحرب الأهلية في دول البلقان في تسعينات القرن العشرين : التطهير العرقي هو أي فعل ترتكبه مجموعة عرقية بعينها بغرض تهجير مجموعة عرقية أخرى لكي تحول منطقة مختلطة عرقياً إلى منطقة يغلب فيها عرق واحد . ويشكّل هذا الفعل تطهيراً عرقياً بصرف النظر عن الطرق التي تم اللجوء إليها لتحقيقه - من الإقناع والتهديد إلى التهجير والقتل الجماعي .

أضف إلى ذلك أن الفعل نفسه يحدّد التعريف ؛ من هذا المنطلق ، صنِّف

المجتمع الدولي سياسات بعينها بوصفها تطهيراً عرقياً ، حتى وإن لم يتم كشف أو فضح خطة رئيسية لتنفيذ التطهير العرقي . كنتيجة لذلك ، يشمل ضحايا التطهير العرقي كُلاً من الناس الذين تركوا بيوتهم بسبب الخوف وأولئك الذين طُردوا بالقوة ضمن عملية تهجير مستمرة . ومن الممكن الاطلاع على التعريفات والمراجع ذات الصلة على المواقع الإلكترونية لوزارة الخارجية الأمريكية والأمم المتحدة .[٢٩] هذه هي التعريفات الرئيسية التي تستخدمها المحكمة الدولية في لاهاي كمرجعية عندما يتم تكليفها بمحاكمة المسؤولين عن تخطيط وتنفيذ هذه العمليات .

وتظهر دراسة تناولت كتابات وأفكار قادة الحركة الصهيونية الأوائل أنه بحلول عام ١٩٤٨ بات ارتكاب هذه الجريمة أمراً حتمياً . ولم يتغير هدف الصهيونية : فقد كانت مكرَّسة للاستحواذ على أكبر مساحة ممكنة من فلسطين تحت الانتداب ، واجتثاث معظم القرى والأحياء في المدن الفلسطينية من المساحة التي خُصصت للدولة اليهودية المستقبلية . بل إن عملية التنفيذ كانت أكثر منهجية وشمولاً مما كان مقدَّراً في الخطة ، ففي خلال سبعة أشهر فقط ، تم تدمير ٥٣١ قرية وتفريغ ١١ حياً من أحياء المدن . كما ترافقت عملية الطرد الجماعي مع ارتكاب المجازر وعمليات الاغتصاب واحتجاز الرجال الفلسطينيين ممن تجاوزوا سن العاشرة في معسكرات عمل لأكثر من عام .[٣٠]

والدلالة السياسية لهذا الأمر هو أن إسرائيل هي المسؤولة حصراً عن خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، التي تتحمل مسؤوليتها القانونية والأخلاقية . أما الدلالة القانونية للأمر فهي أنه حتى لو كان هناك قانون تقادم ، يسري بعد مرور فترة طويلة كهذه ، فإنه بالنسبة لمن ارتكب فعلاً يُفهَم بأنه جريمة ضد الإنسانية ، فإن الفعل نفسه لا يزال يعتبر جريمة لم يتم محاسبة أي شخص عليها . وأما الدلالة الأخلاقية فهي أن الدولة اليهودية وُلدت من رحم الخطيئة – على غرار العديد من الدول الأخرى بالطبع – بيد أنه لم يتم الاعتراف بالخطيئة أو الجريمة . والأسوأ من ذلك هو أن بعض الأوساط الإسرائيلية اعترفت بالجريمة ، لكنها في الوقت ذاته تبررها كجريمة صحيحة سواء بالنظر إلى الماضي

أو كسياسة مستقبلية ضد الفلسطينيين حيثما وُجدوا . ولا تزال الجريمة تُرتكب حتى يومنا هذا .

كل هذه الدلالات تجاهلتها النخبة السياسية الإسرائيلية . وبدلاً من ذلك كان هناك درس مختلف تماماً تم تعلّمه من أحداث عام ١٩٤٨ ، ألا وهو : أنه بإمكانك ، كدولة ، أن تطرد نصف سكان البلاد وتدمّر نصف قراها دون مواجهة أية عواقب . وكانت النتائج المترتبة على مثل هذا الدرس ، مباشرةً بعد العام ١٩٤٨ ولاحقاً - استمرار سياسة التطهير العرقي بطرق أخرى . وكانت هناك محطات معروفة في هذه العملية : طرد المزيد من الفلاحين الفلسطينيين في الفترة ما بين ١٩٤٨ و١٩٥٦ من إسرائيل ، والترحيل القسري لـ ٣٠٠ ألف فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال حرب ١٩٦٧ ، وعملية تطهير مدروسة ومتواصلة للفلسطينيين من منطقة القدس الكبرى ، حيث بلغ عدد المهجّرين أكثر من ٢٥٠ ألف شخص بحلول العام ٢٠٠٠ .(٣١)

بعد العام ١٩٤٨ ، اتخذت سياسة التطهير العرقي أشكالاً عدّة . ففي أنحاء مختلفة من الأراضي المحتلة وفي داخل إسرائيل ، تم استبدال سياسة الطرد بسياسة تحظر على الناس مغادرة قراهم أو أحيائهم . وأدى تقييد حركة الفلسطينيين بحيث تظل محصورة بمكان إقامتهم الغرض ذاته كطردهم . فعندما يُحاصَر الفلسطينيون داخل جيوب - مثل المنطقة «أ» و«ب» و«ج» وفق اتفاق أوسلو في الضفة الغربية ، أو في قرى أو أحياء في القدس صنّفتها إسرائيل باعتبارها جزءاً من الضفة الغربية ، أو في غيتو غزة - فإنه لا يتم إحصاؤهم ديموغرافياً سواء في الإحصاءات الرسمية أو غير الرسمية ، وهو ما يهم صناع السياسة الإسرائيليين أكثر من أي شيء آخر .

وما دامت الدلالات الكاملة لسياسة التطهير العرقي التي مارستها إسرائيل في الماضي ولا تزال تمارسها في الوقت الراهن لم يعترف بها المجتمع الدولي ولم يتعاطَ معها ، فلن يكون هناك حل للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي . ومن شأن تجنّب قضية اللاجئين الفلسطينيين أن يقوّض باستمرار أي محاولة للتوفيق بين طرفي الصراع . ولهذا السبب من المهم جداً الإقرار بأن أحداث عام ١٩٤٨

كانت عبارة عن عملية تطهير عرقي، وذلك لضمان بألا يتجاهل الحل السياسي جذور الصراع؛ وتحديداً طرد الفلسطينيين. مثل هذا التجاهل في الماضي هو السبب الرئيسي لانهيار كل اتفاقيات السلام السابقة.

وإذا لم يتم أخذ العبرة من الدروس القانونية، فسوف يظل الجانب الفلسطيني يحمل دوافع عقابية ومشاعر انتقامية. ومن شأن الاعتراف القانوني بنكبة عام ١٩٤٨ كفعل تطهير عرقي أن يمهد الطريق لنوع من العدالة التعويضية. وسيكون هذا على غرار ما حدث حديثاً في جنوب أفريقيا. وليس الهدف من الاعتراف بأهوال الماضي تقديم المجرمين للعدالة، بل طرح الجريمة أمام الرأي العام وللمحاكمة. ولن يكون الحكم النهائي هنا ذا طابع جزائي - إذ لن تكون هناك عقوبة - بل سيكون تعويضياً: أي أنه سيتم تعويض الضحايا. وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد حددت سلفاً في قرارها رقم ١٩٤ الصادر في ديسمبر/كانون الأول ١٩٤٨ التعويض الأكثر منطقية في حالة اللاجئين الفلسطينيين الخاصة، والمتمثل في: العودة غير المشروطة للاجئين وعائلاتهم إلى وطنهم (وإلى بيوتهم حيثما أمكن). ومن دون تقديم مثل هذا التعويض، ستستمر دولة إسرائيل موجودة كجيب عدواني معزول في قلب العالم العربي؛ بحيث تشكل آخر تجسيد للماضي الاستعماري الذي يعقّد علاقة إسرائيل ليس مع الفلسطينيين وحسب بل مع العالم العربي ككل.

غير أنه من المهم التنويه أنه ثمة يهود في إسرائيل استوعبوا كل هذه الدروس. فليس كل اليهود غير مبالين أو جهلة بخصوص النكبة. هؤلاء اليهود يشكلون حالياً أقلية صغيرة، لكنها أقلية ذات وجود ملموس تظهر أنه على الأقل ثمة بعض المواطنين اليهود لا يصمون آذانهم عن آلام وعذابات ودمار أولئك الذين تعرضوا للقتل أو الاغتصاب أو الإصابة خلال نكبة ١٩٤٨. فقد سمعوا عن آلاف المواطنين الفلسطينيين الذين اعتُقلوا وسُجنوا في خمسينات القرن الماضي، كما يعترفون بمجزرة كفر قاسم التي ارتُكبت عام ١٩٥٦، عندما قتل الجيش مواطني الدولة فقط لأنهم فلسطينيون. وهم مطلعون على جرائم الحرب التي ارتُكبت خلال حرب ١٩٦٧ والقصف العشوائي للمخيمات عام

١٩٨٢ . ولم ينسوا العنف الجسدي الذي مورس على الشباب الفلسطينيين في الأراضي المحتلة في الثمانينات وما بعدها . هؤلاء اليهود الإسرائيليون ليسوا صماً ، وما زال بمقدورهم اليوم أن يسمعوا أصوات ضباط الجيش وهم يأمرون بإعدام الأبرياء وقهقهات الجنود الواقفين والمتفرجين .

وهم أيضاً ليسوا عمياناً ، فقد رأوا أطلال الـ ٥٣١ قرية وبلدة التي دُمّرت . إنهم يرون ما يستطيع أي إسرائيلي أن يراه ، وإن اختار معظمهم ألا يروه : آثار القرى المدمرة القابعة تحت بيوت الكيبوتسات وتحت أشجار الصنوبر في الغابات التي زرعها الصندوق القومي اليهودي . لم ينسوا ما حدث حتى وإن نسي بقية مجتمعهم ذلك . ربما بسبب ذلك فهموا تماماً العلاقة بين التطهير العرقي في العام ١٩٤٨ والأحداث التي تلت ذلك حتى وقتنا الحاضر . فهم يدركون العلاقة بين أبطال «حرب الاستقلال» الإسرائيلية وأولئك الذين قادوا القمع الوحشي للانتفاضتين الفلسطينيتين . ولم ينظروا إلى إسحق رابين أو أرييل شارون بوصفهما بطلي سلام . كما يرفضون تجاهل الصلة الواضحة بين بناء جدار الفصل العنصري وسياسة التطهير العرقي الأوسع ؛ فعمليات التهجير التي مورست عام ١٩٤٨ وسجن الناس داخل الجدران اليوم إنما تُعدّ نتائج لا مفرّ منها للأيديولوجية العرقية العنصرية ذاتها . كما أنهم يعرفون تماماً العلاقة بين الممارسات اللاإنسانية المفروضة على غزة منذ العام ٢٠٠٦ وبين هذه السياسات والممارسات السابقة . مثل هذه اللاإنسانية لا تأتي من فراغ ؛ بل لها تاريخ وبنية تحتية أيديولوجية تبررها .

ولمّا كانت القيادة السياسية الفلسطينية قد أهملت هذا الجانب من الصراع ، فإن المجتمع المدني الفلسطيني هو الذي يقود الجهود الرامية إلى إعادة وضع أحداث العام ١٩٤٨ باعتبارها مركز الأجندة الوطنية . وفي داخل إسرائيل وخارجها ، تتضافر جهود المنظمات الفلسطينية غير الحكومية ، مثل مركز «بديل» و«جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين» و«ائتلاف حق العودة الفلسطيني» ، لتنسيق كفاحها لصون ذكرى حرب ١٩٤٨ ، وشرح لماذا يتعين التفاعل مع أحداث ذلك العام من أجل خلق مستقبل أفضل .

الفصل السادس
حرب يونيو ١٩٦٧ كانت حرباً لا بد منها

في يونيو/حزيران ١٩٨٢ ، بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان ، دارت نقاشات كثيرة حول البيان الرسمي الذي أعلنت فيه الدولة أنها «لم تكن تملك خياراً» سوى اللجوء لمسار العنف الذي اتبعته آنذاك . في ذلك الحين ، انقسم الجمهور الإسرائيلي بين أولئك الذين اعتبروا الحملة ضرورية ومبررة وأولئك الذين شككوا بها وطعنوا بشرعيتها الأخلاقية . وفي سبيل توضيح وجهة نظرهم ، استخدم كلا الطرفين حرب ١٩٦٧ كمرجع للمقارنة ، معتبرين الصراع السابق مثالاً واضحاً على الحرب التي «لم يكن بدٌّ» من خوضها ، بيد أن هذه خرافة .(١)

ووفقاً لهذه الرواية المقبولة ، أجبرت حرب ١٩٦٧ إسرائيل على احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وإبقاء هذه الأراضي رهن الوصاية إلى أن يصبح العالم العربي ، أو الفلسطينيون ، مستعدّين لتحقيق السلام مع الدولة اليهودية . وبناء على ذلك ، تنبثق خرافة أخرى - سوف أناقشها في فصل آخر - مفادها أن القيادات الفلسطينية متعنّتة مما يجعل تحقيق السلام بالتالي أمراً مستحيلاً . وهكذا ، تولّد هذه الحجة الانطباع بأن الحُكم الإسرائيلي مؤقت : بحيث يجب أن تظل الأراضي تحت الوصاية ، في انتظار تشكّل موقف فلسطيني أكثر «عقلانية .»

من أجل إعادة تقييم حرب ١٩٦٧ ، علينا في البداية أن نعود إلى حرب ١٩٤٨ ؛ فقد اعتبرت النخب السياسية والعسكرية الإسرائيلية هذه الحرب فرصة ضائعة : إذ شكلت لحظة تاريخية كان يمكن لإسرائيل فيها ، بل كان يجب عليها ، أن تحتل كامل فلسطين التاريخية من نهر الأردن إلى البحر

الأبيض المتوسط . والسبب الوحيد وراء عدم إقدامها على ذلك هو وجود اتفاق مع جارتها الأردن . وقد تم التفاوض على هذا التواطؤ خلال الأيام الأخيرة للانتداب البريطاني ، وبعد التوصل إلى صيغته النهائية ، تم بموجبه تقليص المشاركة العسكرية للجيش الأردني في المجهود الحربي العربي العام في حرب ١٩٤٨ ، في المقابل ، تم السماح للأردن بضم الأراضي الفلسطينية التي أصبحت الضفة الغربية . ووصف ديفيد بن غوريون ، الذي حافظ على الاتفاقية التي أبرمت قبل عام ١٩٤٨ ، القرار بالسماح للأردن بالاستئثار بالضفة الغربية بـ bechiya ledorot (مرثية الأجيال) – وهي عبارة بالعبرية تعني حرفياً أن الأجيال المستقبلية ستندم على هذا القرار . وقد تميل صياغة أكثر مجازية إلى ترجمة العبارة بأنها «خطأ تاريخي قاتل .»[٢]

منذ العام ١٩٤٨ ، وشرائح مهمة من النخب اليهودية الثقافية والعسكرية والسياسية كانت تبحث عن فرصة لتصحيح ذلك الخطأ . بدءاً من منتصف ستينات القرن العشرين فصاعداً ، خططت هذه النخب بعناية حول كيفية إنشاء إسرائيل الكبرى التي ستضم الضفة الغربية .[٣] وكانت هناك عدة منعطفات تاريخية كادوا ينفذون فيها مخططاتهم قبل أن يتراجعوا في اللحظة الأخيرة . ومن أشهر هذه المنعطفات التاريخية ما جرى في عامي ١٩٥٨ و١٩٦٠ حين أحبط ديفيد بن غوريون تنفيذ الخطة بسبب مخاوفه من رد الفعل الدولي في المرة الأولى ، ولأسباب ديمغرافية في المرة الثانية (حيث قدّر أن إسرائيل لن تتمكن من استيعاب هذا العدد الكبير من الفلسطينيين) . وجاءت أفضل فرصة مع حرب ١٩٦٧ . وسوف أناقش أسباب الحرب لاحقاً في هذا الفصل ، محاججاً بأنه أياً كانت الرواية التاريخية لأسباب هذه الحرب ، علينا أن نتمعن جيداً في الدور الذي لعبه الأردن فيها . هل كان من الضروري ، على سبيل المثال ، احتلال الضفة الغربية والاحتفاظ بها من أجل الحفاظ على العلاقة الجيدة نسبياً التي كانت إسرائيل تتمتع بها مع الأردن منذ العام ١٩٤٨؟ إذا كان الجواب بالنفي ، كما أعتقد ، فإن السؤال الذي يطرح نفسه حول السبب الذي دفع إسرائيل إلى تبني هذه السياسة ، وما الذي تكشفه لنا في ما يتعلق

باحتمال تخلي إسرائيل عن الضفة الغربية في المستقبل. وحتى لو جاء احتلال الضفة الغربية كرد فعل على العدوان الأردني في ٥ يونيو/حزيران ١٩٦٧، كما تقول الأسطورة الإسرائيلية الرسمية، يبقى السؤال حول أسباب بقاء إسرائيل في الضفة الغربية بعدما زال التهديد. ففي النهاية، ثمة أمثلة كثيرة على الإجراءات العسكرية العدوانية التي لم تنته بتوسع رقعة دولة إسرائيل. وكما سأحاول أن أبين في هذا الفصل، فقد شكّل ضم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى دولة إسرائيل جزءاً من الخطة منذ العام ١٩٤٨، حتى وإن تم تنفيذها فقط عام ١٩٦٧.

هل كانت حرب عام ١٩٦٧ حتمية؟ بإمكاننا أن نبدأ إجابتنا بالعودة إلى سنة ١٩٥٨ - التي توصف بالسنة الثورية في الأدبيات الأكاديمية حول الشرق الأوسط الحديث. ففي ذلك العام، بدأت الأفكار التقدمية والراديكالية التي أوصلت الضباط المصريين الأحرار إلى السلطة في القاهرة تحدث أثراً في كافة أنحاء العالم العربي. وقد دعم الاتحاد السوفيتي هذا الاتجاه، فيما حاربته الولايات المتحدة الأمريكية. وأتاح «استغلال» الحرب البادرة في الشرق الأوسط الفرص لأولئك في إسرائيل الذين كانوا يبحثون عن ذريعة لتصحيح «الخطأ التاريخي القاتل» في عام ١٩٤٨. وقد دفع بهذا الاتجاه لوبي قوي داخل الحكومة والجيش الإسرائيليين، بقيادة أبطال حرب ١٩٤٨، مثل موشيه دايان ويغال آلون. وعندما تبلور في الغرب إجماع بأن «الراديكالية» التي ظهرت في مصر قد تعصف بباقي الدول، مثل الأردن، أوصى اللوبي بأن يتواصل رئيس الوزراء بن غوريون مع حلف الناتو للترويج لفكرة استيلاء إسرائيل على الضفة الغربية بعملية استباقية.(٤)

وأصبح هذا السيناريو معقولاً أكثر بعد سقوط العراق بأيدي ضباط تقدميين بل وحتى راديكاليين. ففي ١٤ يوليو/تموز ١٩٥٨، قامت مجموعة من الضباط العراقيين بانقلاب عسكري أطاح بالعائلة الهاشمية المالكة. وكانت بريطانيا قد نصّبت الهاشميين في الحكم عام ١٩٢١ لكي يبقى العراق تحت دائرة النفوذ الغربي. لكن الركود الاقتصادي، وتنامي القومية، ووجود صلات قوية مع مصر

والاتحاد السوفيتي عمل على إشعال حركة احتجاجية جلبت الضباط إلى الحكم. وقاد هذه الحركة مجموعة تصف نفسها بالضباط الأحرار، يرأسها عبد الكريم قاسم، حيث حذت حذو المجموعة التي أطاحت الملكية في مصر قبل ستة أعوام، واستبدلت النظام الملكي في العراق بحكم جمهوري.

في ذلك الوقت، خشي الغرب أيضاً من أن يصبح لبنان المنطقة الثانية التي يمكن أن تستولي عليها القوى الثورية. فقرر حلف الناتو أن يستبق هذا السيناريو عبر إرسال قواته الخاصة (القوات البحرية الأمريكية إلى لبنان والقوات الخاصة البريطانية إلى الأردن). ولم تكن هناك حاجة، أو رغبة لإشراك إسرائيل في هذه الحرب الباردة التي كانت تتقد في العالم العربي.[٥] وعندما تم التعبير عن الفكرة الإسرائيلية بشأن «إنقاذ» الضفة الغربية على الأقل، رفضت واشنطن ذلك بشدة. ويبدو أن بن غوريون، مع ذلك، كان سعيداً بتحذيره من القيام بهذه الخطوة في هذه المرحلة. ولم تكن لديه رغبة في التقليل من شأن الإنجاز الديمغرافي الذي حققته حرب ١٩٤٨ - إذ لم يشأ أن يغير التوازن السكاني بين اليهود والعرب في دولة إسرائيل «الكبرى» الجديدة عبر ضم الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية.[٦] في مذكراته، يذكر بن غوريون أنه شرح لوزراء حكومته بأن احتلال الضفة الغربية كان سيشكل خطراً ديمغرافياً كبيراً: «أخبرتهم عن خطورة ضم مليون عربي إلى دولة يبلغ عدد سكانها مليون وثلاثة أرباع المليون نسمة.»[٧] وللأسباب ذاتها استبق بن غوريون محاولة أخرى للوبي الأكثر تشدداً لاستغلال أزمة أخرى اندلعت بعد سنتين في العام ١٩٦٠. ومادام كان بن غوريون على رأس الحكومة، فإن اللوبي، الذي وصفه توم سيغيف على نحو رائع في كتابه «١٩٦٧» ١٩٦٧، لم يكن لينال مراده. غير أنه بحلول العام ١٩٦٠، باتت عملية كبح جماح اللوبي أصعب بكثير. في واقع الأمر، في ذلك العام، كانت كل العناصر التي ستتسم لاحقاً أزمة ١٩٦٧ موجودة، حيث انطوت على التهديد ذاته باندلاع حرب. بيد أنه تم تفادي الحرب، أو على الأقل تأجيلها.

في العام ١٩٦٠، كان اللاعب الأساسي على الساحة هو الرئيس المصري

جمال عبد الناصر، الذي مارس سياسة حافة الهاوية الخطيرة، كما سيفعل بعد ست سنوات. لقد أجّج عبد الناصر الخطاب الداعي لشنّ حرب ضد إسرائيل، مهدداً بأنه سيرسل قواته إلى شبه جزيرة سيناء المنزوعة السلاح ويمنع مرور السفن إلى مدينة إيلات في الجنوب. وكانت دوافعه وراء ذلك هي ذاتها عام ١٩٦٠ كما في عام ١٩٦٧. فقد خشي أن تهاجم إسرائيل سوريا التي كانت بين الأعوام ١٩٥٨ و١٩٦٢، في اتحاد رسمي مع مصر في دولة عُرفت باسم الجمهورية العربية المتحدة. ومنذ توصلت إسرائيل وسوريا إلى اتفاقية هدنة صيف العام ١٩٤٩؛ ظلت بعض المسائل عالقة، من بينها أراض سمتها الأمم المتحدة بـ«المنطقة الحرام» التي طمع فيها الجانبان. وبين الحين والآخر، كانت إسرائيل تشجع سكان الكيبوتسات والمستوطنات المحاذية لهذه الأراضي بزراعتها، مع إدراكها التام بأن هذا الأمر من شأنه إثارة رد فعل سوري من هضبة الجولان الواقعة فوق هذه الأراضي. وهذا بالضبط ما حدث عام ١٩٦٠، ومن ثم توالت دوامة متوقعة من التصعيد المتبادل: فتم توظيف القوات الجوية الإسرائيلية كي تكسب خبرة حربية حقيقية وتظهر تفوّقها على الطائرات الروسية التي استخدمتها القوات الجوية السورية. ونجم عن ذلك اندلاع معارك جوية، وتبادل نيران المدفعية، ورفع شكاوى إلى لجنة الهدنة، لتحل بعدها فترة هدوء مضطرب قبل أن ينفجر العنف مجدداً.(٨)

أما المصدر الثاني للاحتكاك بين إسرائيل وسوريا فله علاقة بإنشاء إسرائيل مشروع المياه الوطني الخاص بها أو ما أطلقت عليه اسم «ناقل المياه الوطني» (وهذا هو الاسم الإسرائيلي الرسمي لمشروع كبير يشتمل على مدّ جسور، وأنابيب، وقنوات مائية) بين مصبات نهر الأردن والمنطقة الجنوبية [أي النقب]. وكان العمل على المشروع قد بدأ عام ١٩٥٣، حيث شمل ذلك تحويل بعض الموارد المائية التي كانت سوريا ولبنان في أشد الحاجة إليها. رداً على ذلك، نجحت القيادات السورية في إقناع حلفائهم المصريين في الجمهورية العربية المتحدة بأن إسرائيل قد تشن حملة عسكرية كاملة ضد سوريا لكي تحتل هضبة الجولان الاستراتيجية ومصبات نهر الأردن.

وكان لدى عبد الناصر دافع آخر لخلخلة التوازن الحرج في فلسطين التاريخية وحولها ؛ فقد أراد أن يكسر الركود الدبلوماسي في تلك الفترة وأن يتحدى اللامبالاة العالمية تجاه المسألة الفلسطينية . وكما بيّن آفي شلايم في كتابه الجدار الحديدي *The Iron Wall* ، كان لدى عبد الناصر بعض الأمل في إيجاد وسيلة لكسر الجمود السياسي عندما دخل في مفاوضات مع موشيه شاريت ، وزير الخارجية الإسرائيلي المحسوب على الحمائم ، والذي شغل منصب رئيس الوزراء لفترة وجيزة خلال خمسينات القرن الماضي .[٩] لكن عبد الناصر فهم أن السلطة كانت بيد بن غوريون ، وما إن عاد هذا الأخير إلى رئاسة الوزراء عام ١٩٥٥ ، حتى تضاءلت فرصة إحراز تقدم في عملية السلام بين الدولتين .

وبينما كانت هذه المفاوضات جارية ، تحدث الطرفان عن احتمال إنشاء معبر بري مصري في صحراء النقب مقابل إنهاء المواجهة . وكانت هذه فكرة مبدئية مبكرة مطروحة في الأجندة لكن لم يتم تطويرها أكثر ، كما لا توجد لدينا طريقة لنعرف ما إذا كانت ستؤدي إلى معاهدة سلام ثنائية . ما نعرفه هو أنه لم تكن هناك فرص كثيرة للتوصل إلى اتفاقية سلام ثنائية بين إسرائيل ومصر طالما أن بن غوريون كان رئيس وزراء إسرائيل . وحتى عندما ترك منصبه ، استخدم بن غوريون صلاته مع الجيش ليقنع قادته بشن عدة عمليات عسكرية استفزازية ضد القوات المصرية في قطاع غزة بينما كانت هذه المفاوضات تجري . وكانت الذريعة لتبرير هذه العمليات هو تسلل اللاجئين الفلسطينيين من قطاع غزة إلى إسرائيل ، وهو ما أصبح يحمل تدريجياً طابعاً أكثر عسكرية ليتحول في النهاية إلى حرب عصابات حقيقية ضد الدولة اليهودية . وقد ردت إسرائيل بتدمير القواعد المصرية وقتل القوات المصرية .[١٠]

وماتت جهود السلام عملياً عندما عاد بن غوريون إلى السلطة وانضم إلى بريطانيا وفرنسا في تحالف عسكري بهدف الإطاحة بعبد الناصر عام ١٩٥٦ . لا عجب إذن ، أنه بعد أربع سنوات ، وعندما كان يفكر في شن حرب ضد إسرائيل ، اعتبر عبد الناصر أن مناوراته كانت خطوة استباقية لحماية نظامه من عدوان إنجليزي-فرنسي-إسرائيلي محتمل . ولذلك ، في العام ١٩٦٠ ، وعندما

زادت حدة التوتر على الحدود الإسرائيلية السورية دون إحراز أي تقدم على الجبهة الدبلوماسية، جرّب عبد الناصر استراتيجية جديدة، سبق وأن أشرنا إليها باسم «سياسة حافة الهاوية.» لقد كان الغرض من هذا التمرين اختبار حدود الممكن باستمرار. وفي هذه الحالة، كان الهدف هو تقصّي مدى قدرة الاستعدادات والتهديدات العسكرية على تغيير الواقع السياسي من دون التورُّط في حرب فعلياً. ولا يعتمد نجاح هذه السياسة على الشخص الذي يبادر بها فقط، بل أيضاً على الردود غير المتوقعة لأولئك الذين تُمارس ضدهم هذه السياسة. ومن هنا بإمكان الأمور أن تؤول للأسوأ، كما حصل عام ١٩٦٧.

طبّق ناصر هذه الاستراتيجية للمرة الأولى عام ١٩٦٠، وكررها بشكل مغاير عام ١٩٦٧. فقد أرسل القوات إلى شبه جزيرة سيناء - التي كان من المفترض أن تكون منطقة منزوعة السلاح بموجب الاتفاقية التي أنهت حرب ١٩٥٦. وتصرفت الحكومة الإسرائيلية والأمم المتحدة بشكل عقلاني للغاية عام ١٩٦٠ أمام هذا التهديد. فقد اتخذ داغ همرشولد، الأمين العالم للأمم المتحدة، موقفاً حازماً مطالباً بانسحاب القوات المصرية على الفور. كما استدعت الحكومة الإسرائيلية قواتها الاحتياطية، لكنها وجهت رسالة صريحة مفادها أنها لن تشن حرباً.(١١)

عشية حرب ١٩٦٧، لعبت كل هذه العوامل دوراً في اندلاع العنف. بيد أن شخصيتين لم تعودا موجودتين: ديفيد بن غوريون وداغ همرشولد. فقد كان بن غوريون قد غادر المشهد السياسي عام ١٩٦٣. ومن المفارقات أنه فقط بعد رحيله، تمكن اللوبي المنادي بإنشاء دولة إسرائيل الكبرى من التخطيط لخطوته التالية. فحتى ذلك الحين، كان هوس بن غوريون الديمغرافي قد حال دون الاستيلاء على الضفة الغربية، لكنه أيضاً أنتج الحكم العسكري المعروف حالياً والذي فرضته إسرائيل على شرائح مختلفة من الفلسطينيين. وسمح إلغاء هذا الحكم (على الأقلية العربية في إسرائيل) في عام ١٩٦٦ بتوفر نظام جاهز ليحكم الضفة الغربية وقطاع غزة حتى قبل اندلاع حرب ١٩٦٧. واستند الحكم العسكري الذي كانت إسرائيل قد فرضته على الأقلية الفلسطينية عام ١٩٤٨

إلى قوانين الطوارئ التي اتبعتها بريطانيا إبان الانتداب ، والتي تعاملت مع السكان المدنيين باعتبارهم مجموعة محتملة من الغرباء ؛ لتحرمهم بالتالي من أبسط حقوقهم الإنسانية والمدنية . وتم تعيين حكام عسكريين في مختلف المناطق الفلسطينية ، مع منحهم سلطات تنفيذية ، وقضائية ، وتشريعية . وأصبح هذا النظام يعمل بفعالية بحلول العام ١٩٦٦ ، حيث عمل تحت مظلته مئات الموظفين ممّن سيشكلون نواةً لنظام مشابه عند فرضه على الضفة الغربية وقطاع غزة .

وهكذا ، فإن الحكم العسكري الذي تم إلغاؤه عام ١٩٦٦ تم فرضه على الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ ؛ وكل شيء غدا جاهزاً استعداداً للحرب . ومنذ العام ١٩٦٣ ، كانت مجموعة من الخبراء الإسرائيليين في الجيش ، والخدمة المدنية ، والأوساط الأكاديمية قد خططوا للمرحلة الانتقالية ، واضعين كتيباً مفصلاً حول كيفية إدارة الأراضي الفلسطينية بالاستناد إلى قوانين الطوارئ ، في حال سنحت الفرصة .(١٢) وقد أعطى هذا الأمر الجيش سلطة مطلقة في مناحي الحياة كافة . وجاءت الفرصة لنقل نظام الحكم هذا من مجموعة فلسطينية (الأقلية الفلسطينية في إسرائيل) إلى أخرى (الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة) عام ١٩٦٧ ، عندما شجعت القيادة السوفيتية عبد الناصر في انتهاجه لسياسة حافة الهاوية ، حيث كانوا مقتنعين تماماً بأن هناك عدواناً إسرائيلياً وشيكاً على سوريا في الأيام الأخيرة من العام ١٩٦٦ .(١٣) في صيف ذلك العام ، كانت مجموعة جديدة من الضباط والمؤدلجين قد قامت بانقلاب عسكري ، واضعين يدهم على السلطة في الدولة السورية (حيث عرفوا باسم «البعث» الجديد) . وكان من أوائل ما قام به النظام الجديد التعاطي بحزم أكبر مع مخططات إسرائيل لاستغلال مياه نهر الأردن ومصباته . فبدأوا بإقامة مشاريعهم المائية الخاصة بهم ، وحولوا مجرى النهر ليلبي احتياجاتهم . وقصف الجيش الإسرائيلي المشروع الجديد ، الأمر الذي أدى إلى نشوب معارك جوية متكررة ، أصبحت تدريجياً أكثر حدّة بين القوات الجوية للبلدين . علاوة على ذلك ، نظر النظام الجديد بشكل إيجابي إلى حركة التحرر الوطني الفلسطينية

التي تم تشكيلها حديثاً . وهذا بدوره شجع حركة فتح على شن عمليات فدائية ضد إسرائيل في هضبة الجولان ، مستخدمة لبنان كنقطة انطلاق للهجمات . ولم يؤدِ ذلك سوى لمزيد من التوتر بين البلدين .

ويبدو أنه حتى إبريل/نيسان ١٩٦٧ ، كان عبد الناصر لا يزال يأمل بأن تكون «تمثيلياته» كافية لتحدث تغييراً في الوضع الراهن دون اللجوء إلى الحرب . ووقّع على اتفاقية تحالف دفاعي مع سوريا في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٦ ، معلناً نيته مساعدة سوريا في حال تعرضت لعدوان إسرائيلي . بيد أن تدهور الأوضاع على الحدود الإسرائيلية السورية بلغ مستوى غير مسبوق في إبريل/نيسان ١٩٦٧ ، فقد شنت إسرائيل هجوما عسكرياً على القوات السورية في هضبة الجولان كان الهدف منه ، وفقاً لإسحق رابين ، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي آنذاك ، «إذلال سوريا .»(١٤) في هذه المرحلة : كان يبدو كما لو أن إسرائيل كانت تفعل كل ما في وسعها لتدفع العالم العربي إلى الحرب . فقط عندئذ ، شعر عبد الناصر أنه مضطر لتكرار المناورة التي قام بها عام ١٩٦٠ – من خلال نشر القوات في شبه جزيرة سيناء وإغلاق مضيق تيران ، وهو ممر ضيق يربط خليج العقبة بالبحر الأحمر ، بحيث يمكن بالتالي إيقاف أو إعاقة حركة الملاحة البحرية إلى ميناء إسرائيل الجنوبي ، في إيلات . وعلى غرار ما جرى عام ١٩٦٠ ، انتظر عبد الناصر ليرى ردة فعل الأمم المتحدة . عام ١٩٦٠ ، لم يتأثر داغ همرشولد بالأمر ، ولم يسحب قوات الأمم المتحدة التي كانت متمركزة هناك منذ العام ١٩٥٦ . لكن الأمين العام الجديد يو ثانت كان أقل حزماً ، وسحب قوات الأمم المتحدة عندما دخلت القوات المصرية شبه جزيرة سيناء . هذا الأمر صعّد وتيرة التوتر أكثر فأكثر .

غير أن العامل الأكثر أهمية وراء هذا الاندفاع نحو الحرب هو غياب أي تحدٍّ رسمي على التحريض على الحرب داخل أوساط القيادة الإسرائيلية في ذلك الوقت . ولعل هذا كان سيوفر نوعاً من الاحتكاك الداخلي مما كان سيؤخر سعي الصقور للحرب ، ليسمح للمجتمع الدولي بالعمل على إيجاد حل سلمي . وكانت الجهود الدبلوماسية بقيادة الولايات المتحدة لا تزال في بدايتها عندما

شنت إسرائيل عدوانها على جميع جيرانها العرب في ٥ يونيو/حزيران ١٩٦٧ ؛ إذ لم تكن هناك نية لدى مجلس الوزراء الإسرائيلي بإعطاء الوقت اللازم لوسطاء السلام . لقد كانت تلك فرصة ذهبية لا يمكن تفويتها .

في اجتماعات الحكومة الإسرائيلية المصيرية التي عقدت قبل الحرب ، سأل أبا إيبان بسذاجة رؤساء الأركان وزملاءه في الحكومة عن الفرق بين أزمة عام ١٩٦٠ والوضع عام ١٩٦٧ ، إذ اعتقد أنه من الممكن حل الأزمة الأخيرة بالطريقة ذاتها .[١٥] فكان جوابهم بأنها «مسألة تتعلق بالشرف وبالردع» . ورد أبا إيبان قائلاً إن خسارة الجنود الشباب فقط من أجل الشرف والردع لهو ثمن إنساني باهظ جداً . وأشكّ أنه قيلت له أمور أخرى لم يتم تسجيلها في محضر الاجتماع ، تتعلق في الغالب حول حاجته كي يفهم بأن هذه كانت فرصة تاريخية لتصحيح «الخطأ التاريخي القاتل» المتمثل في عدم احتلال الضفة الغربية عام ١٩٤٨ .

بدأت الحرب في وقت مبكر من صباح ٥ يونيو/حزيران بهجوم إسرائيلي على القوات الجوية المصرية ، لتدمّرها بالكامل تقريباً ، أعقبه في اليوم نفسه شن هجمات مماثلة على القوات الجوية السورية والأردنية والعراقية . كما غزت القوات الإسرائيلية قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء ، وفي الأيام القليلة التالية وصلت قناة السويس ، لتحتل شبه جزيرة سيناء بأكملها . وأدى الهجوم على القوات الجوية الأردنية إلى قيام الأردن باحتلال منطقة صغيرة تابعة للأمم المتحدة بين جزئي القدس . وخلال ثلاثة أيام ، وبعد قتال عنيف ، احتل الجيش الإسرائيلي القدس الشرقية (في ٧ يونيو/حزيران) ، وبعدها بيومين طرد الجيش الأردني من الضفة الغربية .

في ٧ يونيو/حزيران ، كانت الحكومة الإسرائيلية لا تزال مترددة بشأن فتح جبهة جديدة ضد السوريين في هضبة الجولان ، بيد أن النجاحات الكبيرة التي تم تحقيقها على الجبهة الأخرى أقنعت السياسيين بالسماح للجيش باحتلال هضبة الجولان . وبحلول ١١ يونيو/حزيران ، أصبحت إسرائيل إمبراطورية صغيرة ، تسيطر على هضبة الجولان ، والضفة الغربية ، وقطاع غزة ، وشبه جزيرة

سيناء . في هذا الفصل ، سأركز على القرار الإسرائيلي باحتلال الضفة الغربية .

عشية اندلاع الحرب ، كان الأردن قد دخل في تحالف عسكري مع مصر وسوريا ، بحيث كان ملزماً بموجبه على الانخراط في الحرب بمجرد قيام إسرائيل بشن هجوم على مصر . وعلى الرغم من هذا الالتزام ، فإن الملك حسين وجه رسائل صريحة إلى الإسرائيليين بأنه في حال بدأت الحرب سيتعين عليه فعل شيء ما ، لكن تدخله سيكون وجيزاً ولن ينطوي على حرب حقيقية (وهذا الموقف كان شبيهاً جداً بما قام به جدّه عام ١٩٤٨) . فعلياً ، كانت المشاركة الأردنية في الحرب أكثر من مجرد مشاركة رمزية ؛ فقد شملت قصفاً مكثّفاً على القدس الغربية والضواحي الشرقية لمدينة تل أبيب . بيد أنه من المهم أن نشير إلى دوافع الأردن في ذلك ؛ فقد كانت إسرائيل قد دمّرت قواته الجوية بالكامل قبل عدة ساعات ، ظهر يوم الخامس من يونيو/حزيران ، لذا شعر الملك الحسين بأنه مضطر للرد بقوة أكبر مما كان على الأرجح ينوي القيام به .

وكانت المشكلة هي أن الجيش لم يكن تحت سيطرته ، وإنما تحت قيادة جنرال مصري . وتستند الرواية المعتمدة لهذه الأحداث إلى مذكرات الملك حسين الخاصة ومذكرات دين رَسك ، وزير الخارجية الأمريكي في حينه . وفقاً لهذه الرواية ، أرسلت إسرائيل رسالة استرضاء تحثه فيها على عدم المشاركة في الحرب (على الرغم من أنها دمرت القوات الجوية الأردنية) . في اليوم الأول ، كانت إسرائيل لا تزال على استعداد بألا تتمادى في هجومها على الأردن ، لكن ردة فعل الأردن على تدمير قواته الجوية جعل إسرائيل تقوم بعمليات أوسع في اليوم الثاني . وقد كتب حسين فعلياً في مذكراته أنه طوال الوقت كان يأمل بأن يوقف أحدهم الجنون ، إذ أنه لم يكن يستطيع أن يخالف المصريين ولا أن يجازف بدخول الحرب . في اليوم الثاني ، حثّ الملك حسين الإسرائيليين على التهدئة وحينها فقط ، حسب هذه الرواية ، مضت إسرائيل في القيام بعملية أكبر .[١٦]

ثمة مشكلتان في هذه الرواية ؛ إذ كيف يمكن للمرء التوفيق بين الهجوم على القوات الجوية الأردنية وإرسال رسالة استرضاء في الوقت ذاته؟ والأهم من

ذلك ، حتى لو كانت إسرائيل لا تزال مترددة بشأن سياستها تجاه الأردن في اليوم الأول ، فمن الواضح حتى من هذه الرواية أنه بحلول اليوم الثاني لم تشأ إسرائيل أن تعطي الأردن أي مهلة . وكما كان محقاً نورمان فنكلستين في إشارته ، بأنه إذا كنت تريد تدمير ما تبقى من الجيش الأردني والحفاظ على علاقتك مع الدولة العربية الوحيدة الأكثر ولاء لإسرائيل ، فإن القيام بعملية صغيرة في الضفة الغربية ، من دون احتلالها ، كان يمكن أن يفي بالغرض.[١٧] وقد عاين المؤرخ الإسرائيلي موشيه شيمش المصادر الأردنية ، وخلص إلى أنه بعد أن هاجمت إسرائيل قرية السموع الفلسطينية في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٦ ، في مسعى لهزيمة الفدائيين الفلسطينيين ، توصلت القيادة العليا الأردنية إلى قناعة بأن إسرائيل تنوي احتلال الضفة الغربية بالقوة.[١٨] ولم يكونوا مخطئين في ذلك .

ولم يقع هذا الأمر كما كان يُخشى في العام ١٩٦٦ ، وإنما بعد عام ؛ فقد تم تأجيج عواطف المجتمع الإسرائيلي برمته حول المشروع المسيحاني لـ «تحرير» الأماكن المقدسة لليهودية ، مع اعتبار القدس جوهرة التاج الجديد لإسرائيل الكبرى . وجذبت هذه الهيستريا إليها الصهاينة من اليسار واليمين ومؤيدي إسرائيل في الغرب ، الذين افتتنوا بها . أضف إلى ذلك ، لم تكن ثمة نية لمغادرة الضفة الغربية وقطاع غزة مباشرة بعد احتلالهما ؛ بل في واقع الأمر لم تكن ثمة رغبة في مغادرتها أبداً . ويجب أن يشكل هذا دليلاً آخر على مسؤولية إسرائيل عن التدهور النهائي لأزمة مايو/أيار ١٩٦٧ وانزلاقها إلى حرب كاملة .

من الممكن معرفة مدى أهمية هذا المنعطف التاريخي بالنسبة لإسرائيل من الطريقة التي صمدت فيها الحكومة أمام الضغوط الدولية القوية التي طالبتها بالانسحاب من كافة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، كما جاء في القرار رقم ٢٤٢ الشهير الذي أصدره مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بعد وقت قصير جداً من انتهاء الحرب . ولعلّ القراء يعلمون بأن قرارات مجلس الأمن ملزمةٌ أكثر من قرارات الجمعية العامة . وقد كان هذا أحد قرارات مجلس الأمن القليلة التي تنتقد إسرائيل ، والتي لم تستخدم الولايات المتحدة حق النقض بشأنها .

ونستطيع اليوم أن نطلع على محضر اجتماع الحكومة الإسرائيلية في الأيام التي تلت الاحتلال مباشرة . لقد كانت هذه الحكومة الثالثة عشرة لإسرائيل ، وتركيبتها وثيقة الصلة بالحجة التي أطرحها هنا . فلقد كانت حكومة وحدة من النوع الذي لم نره من قبل ، أو بعد ، في إسرائيل ؛ حيث تم تمثيل كل أشكال الطيف السياسي ، الصهيوني واليهودي ، فيها . وباستثناء الحزب الشيوعي ، كان لكل حزب آخر ممثل في الحكومة ، من اليسار إلى اليمين والوسط . فالأحزاب الاشتراكية مثل «المابام»(*) ، والأحزاب اليمينية مثل حزب «حيروت»(**) ، والليبراليون ، والأحزاب الدينية جميعهم كانوا جزءاً من الحكومة . والإحساس الذي يتشكل لديك عند قراءة محضر الاجتماع هو أن الوزراء كانوا يدركون أنهم يمثلون إجماعاً واسعاً في مجتمعهم . وقد تعززت هذه القناعة على خلفية الشعور العام بالنشوة الذي اجتاح إسرائيل بعد الانتصار الكبير الذي تم تحقيقه في حرب خاطفة استمرت ستة أيام فقط . من هذا الأساس ، نستطيع أن نفهم بشكل أفضل القرارات التي اتخذها هؤلاء الوزراء في الفترة التي تلت الحرب مباشرة .

علاوة على ذلك ، عدد كبير من هؤلاء السياسيين كانوا ينتظرون هذه اللحظة منذ العام ١٩٤٨ ؛ بل أنني سأذهب أبعد من ذلك بالقول إن الاستيلاء على الضفة الغربية تحديداً ، بمواقعها التوارتية القديمة ، كان هدفاً صهيونياً حتى قبل العام ١٩٤٨ ، وهو ما كان منسجماً مع منطق المشروع الصهيوني بشكل

(*) المابام : (حزب العمال الموحد) ، تأسس في يناير/كانون الثاني ١٩٤٨ باندماج ثلاث حركات سياسية هي : أحدوت هعفوداه - هشومير هتسعير- وبوعلي تسيون . منذ ظهوره في المعترك السياسي الإسرائيلي ، رفع حزب المابام شعارات ماركسية يسارية تدعو إلى الصراع الطبقي وبناء المجتمع الاشتراكي . (المترجمة)

(**) حيروت : حزب سياسي صهيوني أسسه مناحيم بيغن ، سادس رؤساء وزراء إسرائيل ، في يونيو/حزيران ١٩٤٨ ، بعد قيام إسرائيل مباشرة ، خلفاً لمنظمة «إرغون» الصهيونية العسكرية ، قبل أن يندمج في حزب الليكود اليميني رسمياً في العام ١٩٨٨ . (المترجمة)

عام . ويمكن تلخيص هذا المنطق بأنه الرغبة في احتلال أكبر جزء ممكن من فلسطين بأقل عدد ممكن من الفلسطينيين . ويفسر الإجماع والنشوة والسياق التاريخي لماذا لم تقُم أيٌ من الحكومات الإسرائيلية اللاحقة بالنأي عن القرارات التي اتخذها الوزراء .

كان أول قرار اتخذوه هو أن إسرائيل لا يمكن أن توجد من دون الضفة الغربية . واقترح وزير الزراعة يغال آلون طرقاً مباشرة وغير مباشرة لإحكام السيطرة على المنطقة ، بتمييزه بين المناطق التي يمكن بناء مستوطنات يهودية فيها والمناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية العالية ، والتي يتعيّن حكمها على نحو غير مباشر .[١٩] وغيّر آلون رأيه خلال بضع سنوات بشأن أسلوب الحكم غير المباشر . في البداية ، كان يأمل أن يساعد الأردنيون إسرائيل على حكم أجزاء من الضفة الغربية (ربما من خلال الإبقاء على القوانين والمواطنة الأردنية في «المناطق العربية» في الضفة الغربية ، مع أنه لم يتم التصريح بذلك أبداً) . بيد أن رد الأردن الفاتر على هذه الخطة دفع آلون باتجاه تبني فكرة الحكم الذاتي للفلسطينيين في تلك المناطق باعتبارها أفضل طريقة للمضي قدماً .

وتمثل القرار الثاني في أنه لن يتم ضم سكان الضفة الغربية وقطاع غزة إلى دولة إسرائيل كمواطنين . ولم يشمل هذا القرار الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون فيما اعتبرتها إسرائيل حينها منطقة «القدس الكبرى» الجديدة . فقد تغير تعريف هذه المنطقة وأحقيّة من يعيش فيها بالجنسية الإسرائيلية مع زيادة حجم مساحتها . فكلما زادت مساحة القدس الكبرى ، زاد عدد الفلسطينيين الموجودين فيها . ويوجد اليوم ٢٠٠ ألف فلسطيني داخل ما يعرف بمنطقة القدس الكبرى . ولضمان ألا يتم احتسابهم جميعاً كمواطنين إسرائيليين ، تم إعلان عدد ليس بالقليل من أحيائها بأنها قرى تتبع الضفة الغربية .[٢٠] لقد كان واضحاً للحكومة أن الحرمان من المواطنة من جهة ، وعدم السماح بالاستقلال من جهة ثانية ، حكم على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة أن يعيشوا حياة محرومة من أبسط الحقوق المدنية والإنسانية .

وعليه ، كان السؤال التالي هو إلى متى سيواصل الجيش الإسرائيلي

احتلال المناطق الفلسطينية . يبدو أن الإجابة بالنسبة لمعظم الوزراء كانت ولا تزال : لفترة طويلة جداً . على سبيل المثال ، في إحدى المناسبات ، حدّد موشيه دايان ، وزير الدفاع السابق ، احتمال بقاء الاحتلال خمسين سنة .[٢١] وها نحن اليوم في العقد الخامس من الاحتلال .

أما القرار الثالث فكان يتعلق بعملية السلام . فكما ذكرنا آنفاً ، توقع المجتمع الدولي من إسرائيل أن تعيد الأراضي التي احتلتها مقابل السلام . وكانت الحكومة الإسرائيلية مستعدة للتفاوض مع مصر حول مستقبل شبه جزيرة سيناء ومع سوريا حول هضبة الجولان ، لكنها لم تكن مستعدة للتفاوض حول الضفة الغربية وقطاع غزة . وفي مؤتمر قصير عُقد عام ١٩٦٧ ، قال رئيس الوزراء حينها ليفي إشكول ما يفيد بذلك .[٢٢] لكن سرعان ما فهم زملاؤه أن التصريحات العلنية من هذا النوع لم تكن ، بعبارة ملطفة ، مساعدة . وهكذا ، لم يتم الإقرار بهذا الموقف الاستراتيجي علناً في السياق العام مجدداً . وما لدينا فعلياً إنما تصريحات واضحة من بعض الأفراد ، من أبرزهم دان بافلي ، ممن كانوا جزءاً من فريق كبار المسؤولين الذين كُلّفوا بمهمة تطوير استراتيجية للسياسة المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة . بالعودة إلى تلك الفترة ، يشير بافلي في تقاريره إلى أن عدم الرغبة في التفاوض ، حول مصير الضفة الغربية تحديداً ، شكّل الأساس للسياسة الإسرائيلية وقتها (وأضيف : ومنذ ذلك الحين) .[٢٣] ووصف بافلي هذه السياسة بأنها كانت «إضافةً للعدوانية وقصر النظر» ، بحيث حلّت محل البحث عن أي حل : «تحدثت الحكومات الإسرائيلية المختلفة عن السلام كثيراً ، لكنها لم تفعل سوى القليل لتحققه .»[٢٤] إن ما ابتدعه الإسرائيليون هناك ولاحقاً هو ما وصفها نوعام تشومسكي بـ«المهزلة الكاملة .»[٢٥] فقد فهموا أن الحديث عن السلام لا يعني أنهم لن يتمكنوا من خلق حقائق على الأرض لا رجعة فيها ، بحيث ستقضي على فكرة السلام ذاتها .

وقد يتساءل بعض القراء ، وهم محقون في ذلك ، ما إذا لم يوجد معسكر للسلام أو موقف صهيوني ليبرالي في ذلك الوقت سعى حقاً لتحقيق السلام .

في الواقع كان موجوداً ، ولعله لا يزال هناك معسكر سلام اليوم . لكنه منذ البداية ، كان هامشياً ولم يحظَ سوى بدعم شريحة صغيرة من الناخبين. فالقرارات في إسرائيل تتخذها مجموعة رئيسية من السياسيين ، والجنرالات ، والاستراتيجيين الذين يضعون السياسات ، بصرف النظر عن المناظرات العامة . علاوة على ذلك ، فإن الطريقة الوحيدة كي نحكم فيها على الاستراتيجية الإسرائيلية ، على الأقل من خلال العودة إلى الماضي ، ليس من خلال خطاب صناع السياسة في الدولة ، ولكن من خلال أفعالهم على الأرض . على سبيل المثال ، قد تكون التصريحات حول السياسات لحكومة الوحدة في عام ١٩٦٧ مختلفة عن تلك لحكومات حزب العمل التي حكمت إسرائيل حتى العام ١٩٧٧ ، وعن تلك التي أطلقتها حكومات حزب الليكود الذي حكم إسرائيل على نحو متقطع حتى اليوم (باستثناء بضع سنوات قاد فيها حزب كاديما البائد حكومات أرييل شارون وإيهود أولمرت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين) . غير أن أفعال كل حكومة كانت هي ذاتها ، إذ ظلت كل الحكومات وفية للقرارات الاستراتيجية الثلاثة التي أصبحت بمثابة تعاليم العقيدة الصهيونية في إسرائيل ما بعد عام ١٩٦٧ .

ولعل الإجراء الأكثر مصيرية الذي تمّ اتخاذه على الأرض هو بناء مستوطنات يهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، مع الالتزام بتوسيعها . وقد وضعت الحكومة هذه المستوطنات في البداية في المناطق الفلسطينية ذات الكثافة السكانية الأقل في الضفة الغربية (منذ العام ١٩٦٨) وقطاع غزة (منذ العام ١٩٦٩) . لكن ، وكما جاء في الوصف المخيف في الكتاب البديع أسياد البلاد *The Lords of the Land* ، لمؤلفيه عيديت زرطال وعكيفا إلدار ، رضخ الوزراء والمخططون للضغط الذي فرضته حركة الاستيطان المسيحانية غوش ايمونيم ، وكذلك عملوا على توطين اليهود في قلب المجتمعات الفلسطينية .(٢٦)

ثمة طريقة أخرى لنحكم بها على حقيقة النوايا الإسرائيلية منذ العام ١٩٦٧ ، ألا وهي النظر إلى هذه السياسات من وجهة نظر الضحايا الفلسطينيين . فبعد الاحتلال ، وضع الحاكم الجديد فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة في

معضلة مستحيلة: فلا هم لاجئون ولا هم مواطنون - كانوا ولا يزالون سكان المنطقة لكن بلا مواطنة. كانوا ولا يزالون في جوانب كثيرة نزلاء في سجن كبير لا يملكون فيه حقوقاً إنسانية ومدنية، كما لا يد لهم في رسم مستقبلهم. والعالم يغض الطرف عن هذا الوضع لأن إسرائيل تدعي - وهو ادعاء لم يتم دحضه إلا مؤخراً - بأن الوضع مؤقت؛ وسيظل قائماً فقط إلى أن يصبح هناك شريك فلسطيني لتحقيق السلام. وليس من المستغرب أنه لم يتم إيجاد هذا الشريك حتى الآن. حتى وقت كتابة هذا الكتاب، لا تزال إسرائيل تحبس جيلاً ثالثاً من الفلسطينيين بطرق وأساليب شتى، كما تصور هذه المعتقلات الكبيرة بأنها حقائق مؤقتة، سوف تتغير بمجرد أن يحل السلام في إسرائيل وفلسطين.

ماذا بوسع الفلسطينيين القيام به؟ إن الرسالة الإسرائيلية واضحة جداً: إذا قبلوا بمصادرة الأراضي، والقيود الشديدة المفروضة على الحركة، وبيروقراطية الاحتلال القاسية، فقد يجنون حينئذ بعض المنافع، التي قد تشمل الحق في العمل داخل إسرائيل، والمطالبة بشكل من أشكال الحكم الذاتي، والحق في تسمية بعض هذه المناطق التي تتمتع بالحكم الذاتي بدولة (هذا الحق الذي مُنح لهم منذ العام ١٩٩٣). غير أنهم في حال اختاروا طريق المقاومة، كما فعلوا في أحيان كثيرة، فلسوف يختبرون جبروت الجيش الإسرائيلي. وقد أحصى الناشط الفلسطيني مازن قمصية أربع عشرة انتفاضة حاول فيها الفلسطينيون التحرر من هذا السجن الكبير -جميعها قوبلت برد وحشي، بل في حالة غزة، بالإبادة.(٢٧)

وهكذا نستطيع أن نرى أن احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة يمثّل استكمالاً للمهمة التي بدأت في العام ١٩٤٨، يومئذ، استولت الحركة الصهيونية على ٨٠ في المئة من فلسطين - وفي العام ١٩٦٧ استكملوا عملية الاستيلاء على فلسطين. والمفارقة أن المخاوف الديمغرافية التي شكلت هاجساً لبن غوريون - أي وجود إسرائيل كبرى بلا أغلبية يهودية - تمت معالجتها من خلال حبس سكان الأراضي المحتلة في سجن بلا مواطنة. وهذا ليس مجرد وصف تاريخي؛ بل إن هذا، في نواحٍ كثيرة، لا يزال هو واقع الحال في العام ٢٠١٧.

الجزء الثاني

مغالطات الحاضر



الفصل السابع

إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط

من وجهة نظر عدد كبير من الإسرائيليين وأنصارهم حول العالم - حتى أولئك الذين قد ينتقدون بعضاً من سياساتها - فإن إسرائيل تعدّ في نهاية المطاف دولة ديمقراطية معتدلة، تسعى إلى عقد سلام مع جيرانها، كما توفر المساواة لجميع مواطنيها. أما أولئك الذين ينتقدون إسرائيل فإنهم يفترضون بأنه في حال حدوث أي خلل في هذه الديمقراطية فإن ذلك يُعزى إلى حرب ١٩٦٧. وفق هذه الرؤية، فقد أفسدت الحرب مجتمعاً نزيهاً ومجتهداً عبر توفير المال السهل في الأراضي المحتلة، الأمر الذي سمح للجماعات المسيحانية بدخول معترك السياسة الإسرائيلية، وقبل كل شيء عمل على تحويل إسرائيل إلى كيان احتلالي وقمعي في المناطق الجديدة.

إن الخرافة القائلة إن إسرائيل واجهت المتاعب في العام ١٩٦٧، لكنها ظلت مع ذلك دولة ديمقراطية يروّج لها حتى بعض الباحثين والمفكرين الفلسطينيين وأنصار الفلسطينيين - بيد أن هذه المقولة لا تستند إلى أي أساس تاريخي. فإسرائيل، قبل العام ١٩٦٧، حتماً لم يكن يُنظَر إليها كدولة ديمقراطية. وكما رأينا في فصول سابقة، أخضعت الدولة خُمس مواطنيها للحكم العسكري القائم على أنظمة الطوارئ القاسية التي فرضتها حكومة الانتداب البريطاني على فلسطين، بما حرم الفلسطينيين من أية حقوق مدنية أو إنسانية. وكان الحكام العسكريون المحليون هم المتحكمون بالمطلق في حيوات هؤلاء المواطنين؛ فكان بإمكانهم سنّ قوانين خاصة لهم، وتدمير بيوتهم ومصادر رزقهم، وزجهم في السجون متى شاؤوا. ولم تظهر معارضة يهودية قوية لهذه

الانتهاكات إلا في أواخر خمسينات القرن الماضي ، الأمر الذي خفف في النهاية بعض الضغط الذي يرزح تحته المواطنون الفلسطينيون .

بالنسبة للفلسطينيين الذين عاشوا في إسرائيل في فترة ما قبل الحرب وأولئك الذين عاشوا في الضفة الغربية وقطاع غزة ما بعد حرب ١٩٦٧ ، فقد سمح هذا النظام حتى لأدنى الجنود رتبة في الجيش الإسرائيلي بأن يتحكم في حياتهم ويدمّرها . وكان الفلسطينيون يجدون أنفسهم عاجزين إذا قرر هذا الجندي ، أو وحدته أو قائد وحدته ، هدم بيوتهم أو احتجازهم لساعات عند نقطة تفتيش أو اقتيادهم للسجن دون محاكمة . فلم يكن بمقدورهم القيام بشيء حيال ذلك.[١] في كل لحظة من العام ١٩٤٨ وحتى يومنا هذا ، تعرضت فئة من الفلسطينيين لمثل هذه المواقف . وكانت الأقلية الفلسطينية التي تعيش داخل إسرائيل أول فئة تعاني من هذا الشكل من الاستعباد ؛ حيث بدأ ذلك في العامين الأولين من قيام الدولة حين تم دفعهم للإقامة في غيتوهات ، مثل المجتمع الفلسطيني الحيفاوي (نسبة إلى مدينة حيفا) الذي كان يعيش في جبل الكرمل ، أو تم طردهم من البلدات التي كانوا يعيشون فيها لعقود طويلة ، مثل صفد . وفي حالة بلدة إسدود ، تم طرد جميع سكانها إلى قطاع غزة.[٢] أما في المناطق الريفية ، فكان الوضع أسوأ ؛ فقد طمعت العديد من حركات الكيبوتسات [التجمعات السكانية الزراعية الاستيطانية] في القرى الفلسطينية ذات الأراضي الخصبة . وشمل ذلك كيبوتسات حركة «هاشومير هتساعير» الاشتراكية ،(*) التي كانت ملتزمة - كما يُزعم - بفكرة التضامن ثنائي القومية . بعد وقت من انحسار القتال في العام ١٩٤٨ ، تعرض الفلاحون في

(*) هاشومير هتساعير : حركة شبابية يهودية صهيونية اشتراكية تأسست عام ١٩١٣ في أوروبا ، لها حزب سياسي يحمل الاسم ذاته لدى «اليشوف» ، أي المجتمع اليهودي الذي كان موجوداً في فلسطين إبان الانتداب البريطاني . آمنت الحركة بأن تحرير الشباب اليهودي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الهجرة إلى فلسطين والعيش في كيبوتسات ، حيث أسست الحركة العديد من الكيبوتسات الخاصة بها وبأعضائها . (المترجمة)

قرى الغابسية وإقرت وكفر برعم وقديتا وعين الزيتون وقرى أخرى كثيرة للخداع حين طُلب منهم مغادرة بيوتهم لفترة أسبوعين ، حيث ادعى الجيش أنه يحتاج إلى أراضيهم لإجراء تدريباته ، ليكتشفوا عند عودتهم بأن قراهم إما مُسحت عن وجه الأرض أو سُلِّمت لآخرين .[٣]

هذا النموذج من الإرهاب العسكري يتجسّد في مجزرة كفر قاسم التي ارتكبت في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٦ حين قام الجيش الإسرائيلي بقتل ٤٩ فلسطينياً عشية عملية سيناء .[*] وزعمت السلطات آنذاك أن القرويين تأخروا في العودة إلى بيوتهم من العمل في الحقول بينما كان هناك حظر تجول مفروض على القرية . بيد أن ذلك لم يكن هو السبب الحقيقي ؛ إذ تظهر براهين لاحقة أن إسرائيل كانت تفكر جدياً بطرد الفلسطينيين من كامل المنطقة المعروفة باسم وادي عارة والمثلث الذي كانت قرية كفر قاسم تقع فيه . هاتان المنطقتان - الأولى وادٍ يصل بين مدينتي العفولة في الشرق والخضيرة على ساحل البحر الأبيض المتوسط ، والثانية [أي منطقة المثلث] تمتد إلى التخوم الشرقية من القدس - تم ضمّهما إلى إسرائيل بموجب شروط اتفاق الهدنة مع الأردن في العام ١٩٤٩ ، وكما رأينا ، فإن إسرائيل ترحب دوماً بالاستيلاء على المزيد من الأراضي ، في حين أي زيادة في عدد السكان الفلسطينيين لم تكن موضع ترحيب . لذا ، عند أي منعطف ، وحين توسعت دولة إسرائيل ، كانت تبحث عن سبل لتقليص عدد الفلسطينيين في المناطق التي ضمتها إليها حديثاً .

وكانت عملية حافارفيرت Operation Hafarfert (الخُلْد) هي الاسم الرمزي لمجموعة من المقترحات لطرد الفلسطينيين كلما اندلعت حرب جديدة مع العالم العربي . عدد كبير من الباحثين والدارسين اليوم يعتقدون أن مجزرة كفر قاسم

(*) تعرف حملة سيناء أيضاً بـ«عملية قادش» Operation Kadesh ، وهو الاسم العسكري الرمزي للهجوم الإسرائيلي على شبه جزيرة سيناء أثناء العدوان الثلاثي على مصر (الذي شاركت فيه كل من إسرائيل فرنسا وبريطانيا) ، وذلك في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٦ ، علماً بأن هذه هي العملية العسكرية الوحيدة في تاريخ إسرائيل التي يتم تنفيذها بالتعاون مع دول أجنبية . (المترجمة)

في العام ١٩٥٦ كانت تمريناً لرؤية ما إذا كان بالإمكان ترويع سكان المنطقة لدفعهم للرحيل . وتم إحالة مرتكبي المجزرة إلى المحاكمة بفضل مثابرة وإصرار اثنين من أعضاء الكنيست ، من الحزب الشيوعي الإسرائيلي ، هما : توفيق طوبي وماير فلنر (رئيس الحزب الشيوعي الإسرائيلي «ماكي») . غير أن القادة العسكريين المسؤولين عن المنطقة ، وعن الوحدة نفسها التي ارتكبت المجزرة ، تلقوا عقوبات مخففة جداً ، اقتصرت على دفع غرامات صغيرة .[٤] وشكل هذا دليلاً إضافياً على السماح للجيش بالإفلات دون محاسبة على الجرائم التي يرتكبها في الأراضي المحتلة .

ولا تكشف الوحشية المنهجية عن وجهها فقط في حدث جسيم كمجزرة ؛ بل إن أسوأ الفظائع يمكن العثور عليها في الحضور اليومي والمعتاد للنظام . ولا يتطرق الفلسطينيون في إسرائيل كثيراً إلى فترة ما قبل العام ١٩٦٧ ، كما أن الوثائق في تلك الحقبة لا تكشف الصورة الكاملة لواقع الأمر . ولعله من المدهش أن نعثر في الشِّعر على مؤشر أو ملامح حول طبيعة الحياة تحت الحكم العسكري . الشاعر ناتان ألترمان كان أحد أشهر شعراء جيله وأبرزهم ؛ وكان يكتب عموداً أسبوعياً تحت عنوان «العمود السابع» ، يعلّق فيه على الأحداث التي قرأها أو سمع عنها . في بعض الأحيان ، كان يحذف تفاصيل عن تاريخ الحدث أو موقعه ، لكنه كان يقدم للقارئ ما يكفي من المعلومات لفهم ما كان يشير إليه : وغالباً ما كان يعبّر عن انتقاداته من خلال الشعر :

الأخبار ظهرت بصورة وجيزة لمدة يومين ، ثم اختفت .
لا أحد يبدو أنه يكترث ، ولا أحد يبدو أنه يعرف .
في قرية أم الفحم النائية
كان هناك أطفال – حريٌّ بي القول إنهم مواطنو الدولة – يلعبون في الطين
أحدهم بدا مشتبهاً به لأحد جنودنا الشجعان الذي صرخ فيه : قف!
الأمرُ أمرٌ
الأمرُ أمرٌ ، لكن الطفل الأحمق لم يقف .

ركض مبتعداً
لذا لا عجب أن يطلق جندينا الشجاع النار
على الصبي ويقتله .
ولا أحد تحدث عن ذلك .(٥)

في إحدى المناسبات ، كتب قصيدة عن مواطنينْ فلسطينييْن أُطلق عليهما الرصاص في وادي عارة . وفي حادثة أخرى ، روى حكاية امرأة فلسطينية مريضة طردتها السلطات الإسرائيلية عبر نهر الأردن مع طفليها البالغين من العمر ثلاث وست سنوات ، دون تقديم أي تفسير . وحين حاولت المرأة أن تعود ، تم إلقاء القبض عليها مع صغيريها ووضعهم في سجن في الناصرة . وكان ألترمان يأمل أن تحرّك قصيدته عن المرأة العقول والقلوب ، أو على الأقل تثير بعض الردود الرسمية . لكنه عاد وكتب بعد أسبوع :

وهذا الكاتب افترض مخطئاً
أن القصة إما سيتم نفيها أو تبريرها
لكن لا شيء ، ولا كلمة .(٦)

ثمة دلائل أخرى بأن إسرائيل لم تكن دولة ديمقراطية قبل العام ١٩٦٧ . فقد انتهجت الدولة سياسة «أطْلق النار لتقتل» ضدّ اللاجئين الذين كانوا يحاولون استعادة أراضيهم ومحاصيلهم ومواشيهم ، كما شنت حرباً استعمارية لإسقاط نظام جمال عبدالناصر في مصر . كذلك كانت قواتها الأمنية جاهزة دوماً للضغط على الزناد ، دون أدنى تردد ، متسبِّبةً في مقتل أكثر من خمسين مواطناً فلسطينياً خلال الأعوام من ١٩٤٨ وحتى ١٩٦٧ .

إن الاختبار الحقيقي لأية دولة ديمقراطية يتمثل في مستوى التسامح المتاح لديها إزاء الأقليات التي تعيش في كنفها . في هذا الخصوص ، فإن إسرائيل أبعد ما تكون عن دولة ديمقراطية حقيقية . على سبيل المثال ، بعد تحقيق مكاسب جديدة على الأرض ، تم تمرير قوانين عديدة تكفل تكريس وضع متفوق للأغلبية [اليهودية] : القوانين التي تحكم المواطنة ، والقوانين المتعلقة بملكية الأراضي ، والأهم من هذا وذاك قانون العودة . فالأخير يمنح المواطنة تلقائياً لكل

يهودي في العالم ، أينما وُلد أو وُلدت . هذا القانون تحديداً غير ديمقراطي على نحو صارخ ، ذلك أنه مصحوب برفض مطلق لحق العودة للفلسطينيين - المعترف به دولياً بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ للعام ١٩٤٨ ، حيث لا يُسمح للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل بلم شملهم مع عائلاتهم المباشرين أو مع أولئك الذين طُردوا في العام ١٩٤٨ ، ويشكل حرمان الناس من حق العودة إلى وطنهم ، وفي الوقت نفسه منح هذا الحق لآخرين لا تربطهم أي علاقة بالأرض نموذجاً على الممارسة غير الديمقراطية .

يضاف إلى ذلك مستويات أخرى من إنكار حقوق الشعب الفلسطيني ، حيث يتم تبرير كل شكل تقريباً من أشكال التمييز ضد المواطنين الفلسطينيين بذريعة أنهم لا يخدمون في الجيش .[٧] ويمكن التوصل إلى فهم أفضل للعلاقة بين الحقوق الديمقراطية وبين الواجبات العسكرية إذا ما استحضرنا سنوات التأسيس التي كان صانعو السياسة الإسرائيليون فيها يحاولون اتخاذ القرار بشأن كيفية معاملة خُمس السكان في الدولة . ولقد انطلقوا من فرضية مفادها أن المواطنين الفلسطينيين لم يشاؤوا الالتحاق بالجيش على أية حال ، وهذا الرفض المفترَض ، بدوره ، برّر سياسة التمييز التي تُمارَس بحقّهم . وقد وضُعت هذه الفرضية موضع الاختبار في العام ١٩٥٤ حين قرر الجيش الإسرائيلي استدعاء أولئك المواطنين الفلسطينيين المؤهلين للتجنيد لكي يخدموا في الجيش . وأكدت دوائر الاستخبارات السرية للحكومة بأنه سيكون هناك رفض واسع النطاق لهذا الاستدعاء . غير أنه لدهشتهم البالغة ، توجه كل أولئك الذين تم استدعاؤهم لمكتب التجنيد ، بمباركة الحزب الشيوعي الذي كان القوة السياسية الأكبر والأكثر أهمية في المجتمع في ذلك الوقت . وعزت الأجهزة الاستخباراتية فيما بعد السبب الرئيسي لهذا الإقبال إلى شعور المراهقين بالضجر من حياتهم في المناطق الريفية وتطلعهم إلى الانخراط في نشاط ينطوي على بعض الإثارة والمغامرة .[٨]

على الرغم من هذه الواقعة ، واصلت وزارة الدفاع الترويج للرواية التي تصور المجتمع الفلسطيني بأنه عازف عن الخدمة في الجيش . وكما هو متوقع ، انقلب الفلسطينيون ، مع الوقت ، ضد الجيش الإسرائيلي الذي بات المضطهد الدائم

لهم ، لكن استغلال الحكومة هذا الأمر كذريعة للتمييز يلقي بظلال كبيرة من الشك على ادعاء الدولة بأنها ديمقراطية . فإذا كنتَ مواطناً فلسطينياً ولم تخدم في الجيش ، فإن حقوقك بالحصول على مساعدة حكومية كعامل أو كطالب أو كأب أو كزوج تكون محدودة للغاية . ويؤثر هذا بشكل خاص على قطاع الإسكان والتوظيف – حيث تعتبر ٧٠ في المئة من جميع الصناعات الإسرائيلية حساسة أمنياً ، وبالتالي فهي مغلقة أمام هؤلاء المواطنين كأمكنة يمكن العثور فيها على عمل .(٩)

ولم ينطلق الافتراض الأساسي لوزارة الدفاع من أن الفلسطينيين لا يرغبون في أداء الخدمة العسكرية فحسب ، وإنما بأنهم يشكلون عدواً محتملاً في الداخل ، ولا يمكن الوثوق بهم . المشكلة في هذا الطرح أنه في كل الحروب الكبرى بين إسرائيل والعالم العربي ، لم تنتهج الأقلية الفلسطينية السلوك المتوقَع ؛ فلم يشكلوا طابوراً خامساً ، كما لم ينتفضوا ضد النظام . لكن هذا الأمر ، مع ذلك ، لم يساعدهم ؛ فحتى اليوم يتم النظر إليهم كمشكلة «ديمغرافية» يتعيّن حلّها . والعزاء الوحيد هو أن معظم السياسيين الإسرائيليين في الوقت الراهن لا يعتقدون أن السبيل لحل «المشكلة» هو من خلال ترحيل الفلسطينيين أو طردهم (على الأقل ليس في زمن السلم) .

إن زعم إسرائيل بأنها دولة ديمقراطية موضع شك أيضاً حين يعاين المرء سياسة الميزانية في ما يتعلق بمسألة الأراضي . فمنذ العام ١٩٤٨ ، تلقت البلديات والمجالس المحلية الفلسطينية تمويلاً أقل بكثير من نظيرتها اليهودية . ويؤدي نقص الأراضي ، بالإضافة إلى شحّ فرص التوظيف ، إلى خلق واقع اجتماعي اقتصادي غير طبيعي للفلسطينيين . على سبيل المثال ، لا تزال قرية معليا في الجليل الأعلى ، والتي تعدّ أكثر المجتمعات الفلسطينية ثراءً ، أسوأ حالاً مقارنة بأفقر بلدة تطوير يهودية في صحراء النقب . وفي العام ٢٠١١ ، ذكر تقرير نُشر في صحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية بأن «متوسط دخل اليهودي يزيد على متوسط دخل العربي بمعدل ٤٠٪ إلى ٦٠٪ في الأعوام بين ١٩٩٧ و٢٠٠٩» .(١٠)

اليوم ، يملك الصندوق القومي اليهودي (JNF) أكثر من ٩٠ في المئة من الأراضي . ولا يُسمح لملاّك الأراضي بعقد صفقات مع مواطنين غير يهود ، كما أن الأولوية في ما يتعلق بالأراضي العامة هي للمشاريع الوطنية ، وهو ما يعني بناء مستوطنات يهودية جديدة بينما بالكاد تُبنى أية «مستوطنات» فلسطينية جديدة . وهكذا ، فإن مدينة الناصرة ، التي تعتبر أكبر مدينة فلسطينية ،لم تتمدد مساحتها كيلومتراً واحداً رغم أن عدد سكانها تضاعف ثلاث مرات منذ العام ١٩٤٨ ، في حين أن الناصرة العليا ، البلدة اليهودية التي شيدت قربها وتشرف عليها ، تضاعف حجمها ثلاث مرات على أرض صودرت من أصحابها الفلسطينيين .(١١)

ويمكن إيجاد أمثلة أخرى على هذه السياسة في القرى الفلسطينية في مختلف أنحاء الجليل ، مجسدةً الحكاية ذاتها : كيف تم تقليص مساحتها منذ العام ١٩٤٨ بنسبة ٤٠ في المئة ، وقد تصل هذه النسبة أحياناً إلى ٦٠ في المئة ، وكيف شُيِّدت مستوطنات يهودية جديدة على الأراضي المصادرة . وفي أماكن أخرى دشنت هذه السياسة محاولات «تهويد» على نطاق واسع . فبعد العام ١٩٦٧ ، أبدت الحكومة الإسرائيلية قلقها إزاء نقص عدد اليهود الذين يعيشون في شمال الدولة وجنوبها ، لذا خططت لزيادة عدد السكان في تلك المناطق . هذا التغيير الديمغرافي استلزم مصادرة الأراضي الفلسطينية لبناء مستوطنات يهودية .

بيد أن الأسوأ من ذلك كان منع المواطنين الفلسطينيين من الإقامة في هذه المستوطنات . ولا يزال هذا الانتهاك السافر لحق المواطن في العيش حيثما يريد مستمراً حتى اليوم ، وكل الجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في إسرائيل للتصدي لهذا الفصل العنصري مُنيت حتى الآن بالفشل التام . ولم تتمكن المحكمة العليا في إسرائيل من الطعن في شرعية هذه السياسة إلا في حالات فردية محدودة ، دون أن تخضع المبدأ نفسه للمساءلة . تخيل لو مُنع المواطنون اليهود أو الكاثوليك في بريطانيا أو الولايات المتحدة ، في هذا الجانب ، بموجب القانون من العيش في قرى أو أحياء بعينها أو حتى في بلدات بأكملها؟ كيف يمكن لمثل هذا الوضع أن يتوافق مع فكرة الديمقراطية؟

وهكذا، وبالنظر إلى موقفها تجاه فئتين فلسطينيتين - اللاجئين والمجتمع الفلسطيني في إسرائيل - لا يمكن الافتراض أبداً، مهما شطح بنا الخيال، بأن الدولة اليهودية ديمقراطية. غير أن ما يدحض هذا الافتراض بوضوح أكبر هو الموقف الإسرائيلي القاسي إزاء فئة فلسطينية ثالثة: أولئك الذين عاشوا تحت حكمها المباشر وغير المباشر منذ العام ١٩٦٧، في القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة. فمن البنية التحتية القانونية التي تم إرساؤها عند بداية الحرب، مروراً بالسلطة المطلقة غير الخاضعة للمساءلة للجيش داخل الضفة الغربية وخارج قطاع غزة، وانتهاء بإذلال ملايين الفلسطينيين كممارسة يومية، فإن «الديمقراطية الوحيدة» في الشرق الأوسط تتصرف كأسوأ ما يمكن أن تكون عليه دولة ديكتاتورية.

إلى ذلك فإن الرد الإسرائيلي الرئيسي، دبلوماسياً وأكاديمياً، على الاتهام الأخير هو أن كل هذه الإجراءات مؤقتة - وسوف تتغير إذا ما سلك الفلسطينيون، أينما كانوا، سلوكاً أفضل. غير أنه إذا ما تسنى للمرء أن يجري بحثاً عن الأراضي المحتلة، ناهيك عن العيش هناك، سوف يفهم مدى سخافة هذه الحجج. فصانعو السياسة الإسرائيليون، كما رأينا، مصمّمون على إطالة عمر الاحتلال طالما بقيت الدولة اليهودية بمنأى عن المساس بها. ويعدّ هذا جزءاً مما يعتبره النظام السياسي الإسرائيلي الوضع الراهن، وهو أفضل دائماً من حدوث أي تغيير. سوف تبسط إسرائيل سيطرتها على معظم فلسطين، وبما أنها ستضم دوماً عدداً كبيراً من السكان الفلسطينيين، فلا يمكن القيام بذلك إلا من خلال وسائل غير ديمقراطية.

بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من كل الأدلة التي تؤكد عكس ذلك، فإن الدولة الإسرائيلية تزعم بأن الاحتلال هو احتلال مستنير. وتنطلق الخرافة هنا من أن إسرائيل جاءت بنوايا طيبة لممارسة احتلال «حميد»، لكنها أرغمت على اتخاذ موقف أكثر قسوة بسبب العنف الفلسطيني. في العام ١٩٦٧، تعاملت الحكومة مع الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارهما جزءاً طبيعياً من «إيريتس يسرائيل»، أرض إسرائيل، ولا يزال هذا الوضع مستمراً منذ ذلك الحين. وعندما

تتأمل الجدل الدائر بين أحزاب اليمين واليسار في إسرائيل حول هذه المسألة، تجد أن خلافاتهم تتعلق بكيفية تحقيق هذا الهدف وليست حول مشروعيته.

غير أنه وسط الشريحة الأكبر من الناس، كان هناك جدال حقيقي بين ما يمكن أن يطلق المرء عليهم «المخلّصين» و«الأوصياء». فقد آمن «المخلّصون» بأن إسرائيل استعادت القلب القديم لوطنها، وأنها لا تستطيع أن تحيا في المستقبل من دونه. في المقابل، حاجج «الأوصياء» بأنه يتعين مبادلة الأرض بالسلام مع الأردن، في حالة الضفة الغربية، ومع مصر في حالة قطاع غزة.(١٢) إلا أن هذا الجدل العام لم يكن له تأثير كبير في الطريقة التي كان فيها صانعو السياسة الرئيسيون يحاولون تقرير الكيفية التي يحكمون بها الأراضي المحتلة. ولعل الجزء الأسوأ من هذا «الاحتلال الحميد» المزعوم تمثّل في الوسائل التي اتبعتها الحكومة لإدارة الأراضي المحتلة. في البداية، كانت المنطقة مقسّمة إلى أماكن «عربية» وأخرى «يهودية» محتملة. وأصبحت تلك المناطق المكتظة بالفلسطينيين تتمتّع بالحكم الذاتي، يديرها متعاونون محليون مع الاحتلال، وذلك تحت حكم عسكري. وتم استبدال هذا النظام بإدارة مدنية فقط في العام ١٩٨١؛ أما المناطق الأخرى، أي الأماكن «اليهودية»، فقد احتلتها مستوطنات يهودية وقواعد عسكرية. وكان الغرض من هذه السياسة إبقاء السكان الفلسطينيين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في جيوب منفصلة، دون مساحات خضراء أو أي إمكانية للتوسع الحضري.

وازداد الوضع سوءاً حين بدأت حركة «غوش إمونيم»(*) بالاستيطان في

(*) غوش إمونيم: حركة يمينية ملتزمة ببناء مستوطنات يهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان. تأسست الحركة رسمياً كمنظمة في العام ١٩٧٤ عقب حرب أكتوبر، وإن كانت كفكر تبلورت بعد الانتصار الذي حققته الدولة العبرية في حرب الأيام الستة ١٩٦٧، حيث شجعت الاستيطان اليهودي من منطلق قناعة بأن الله، كما جاء في التوراة، أعطى الأرض للشعب اليهودي. ومع أن الحركة لم تعد موجودة رسمياً، لكن تأثيرها لا يزال متغلغلاً في المجتمع الإسرائيلي. (المترجمة)

الضفة الغربية وقطاع غزة ، زاعمةً بأنها تتبع خريطة استعمار توراتية بدلاً من خريطة حكومية . ومع اختراقهم المناطق الفلسطينية المكتظة سكانياً ، تقلّص الحيّز المتروك للسكان المحليين أكثر فأكثر .

إن ما يحتاج إليه كل مشروع استعماري بصورة رئيسية هو الأرض - وفي الأراضي المحتلة ، تحقّق هذا الأمر فقط من خلال المصادرة واسعة النطاق للأراضي ، وترحيل الناس من المناطق التي عاشوا فيها لأجيال عدة ، وعزلهم في جيوب ضمن ظروف معيشية قاهرة . وإذا ما تسنى لك التحليق فوق الضفة الغربية ، تستطيع أن ترى بوضوح النتائج الخرائطية لهذه السياسة : فهناك أحزمة من المستوطنات تقسم الأرض وتقطّع المجتمعات الفلسطينية إلى تجمّعات صغيرة ومعزولة ومنفصلة . كما تفصل أحزمة التهويد قرى عن قرى ، وقرى عن بلدات ، وفي بعض الأحيان تشطر قرية واحدة إلى قسمين . وهذا ما يطلق عليه الباحثون جغرافيا الكارثة ، خصوصاً حين تبيّن أن هذه السياسات تتسبب في كارثة بيئية أيضاً ؛ من خلال تجفيف مصادر المياه وتدمير بعض أجمل المناطق في المشهد الطبيعي الفلسطيني . أضف إلى ذلك أن المستوطنات أصبحت بؤراً للتطرف اليهودي الذي نما فيها على نحو خارج نطاق السيطرة - حيث كان الفلسطينيون الضحايا الرئيسيين لهذا التطرف . وعليه ، دمّرت مستوطنة «إفرات» موقع التراث العالمي في وادي الولجة بالقرب من بيت لحم ، وقرية جفنا بالقرب من رام الله ، التي اشتُهرت بقنوات المياه العذبة فيها ، والتي فقدت هويتها كنقطة جذب سياحية . وهذان ليسا سوى مثالين صغيرين على المئات من الحالات المشابهة .

ولا تعدّ ظاهرة هدم منازل الفلسطينيين ظاهرة جديدة . فكما هو الحال مع العديد من وسائل العقاب الجماعي الأكثر بربرية التي تستخدمها إسرائيل منذ العام ١٩٤٨ ، فقد ابتُكر هذا الأسلوب وطُبّق أول مرة على يد حكومة الانتداب البريطاني خلال الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦ - ١٩٣٩) . وكانت هذه أول انتفاضة فلسطينية ضد سياسة الانتداب البريطاني المؤيدة للصهيونية ، حيث احتاج الجيش البريطاني إلى ثلاث سنوات لسحقها . في الأثناء ، دمّروا ألفي

منزل خلال جولات العقاب الجماعي المتعددة التي استهدفت السكان المحليين.[١٣] من جانبها، هدمت إسرائيل منازل الفلسطينيين منذ اليوم الأول تقريباً لاحتلالها العسكري للضفة الغربية وقطاع غزة. وقد نسف الجيش مئات المنازل سنوياً كرد فعل على أعمال عدة قام بها أفراد من العائلات الفلسطينية.[١٤] ومن الانتهاكات البسيطة لقوانين الحكم العسكري إلى المشاركة في أعمال عنف ضد الاحتلال، كان الإسرائيليون يسارعون في إرسال جرّافاتهم لا لهدم المبنى المادي فحسب؛ وإنما لمحو رمز الحياة والوجود. كذلك، كان الهدم في منطقة القدس الكبرى (كما في داخل إسرائيل) عقاباً لأي عملية توسعة غير مرخصة لمنزل قائم أو بسبب عدم سداد الفواتير المستحقة.

وهناك شكل آخر من العقاب الجماعي عاد مؤخراً إلى مجموعة الإجراءات العقابية لإسرائيل، يتمثّل في إغلاق المنازل. ولك أن تتخيل أن يتم إغلاق كل أبواب ونوافذ منزلك بالإسمنت والملاط والحجارة، بحيث لا تستطيع دخول البيت أو استرجاع أي شيء منه إذا لم تتمكن من إخراجه في الوقت المناسب. لقد بحثتُ عميقاً في كتب التاريخ المتوفرة لدي للعثور على مثال آخر على هذا الإجراء العقابي، لكنني لم أعثر على أي دليل على ممارسة مثل هذا الإجراء القاسي في أي مكان.

أخيراً، تحت هذا «الاحتلال المستنير»، سُمح للمستوطنين بتشكيل عصابات إجرامية تُلحق الأذى بالفلسطينيين وتدمّر ممتلكاتهم. وعلى مر السنوات، غيّرت هذه العصابات نهجها. ففي ثمانينات القرن الماضي؛ استخدمت الإرهاب الفعلي – من إصابة القادة الفلسطينيين (حيث فقد أحدهم ساقيه في اعتداء كهذا)، إلى التفكير بتفجير المساجد الموجودة في الحرم القدسي الشريف. وفي هذا القرن، انخرط المستوطنون في التحرّش اليومي بالفلسطينيين ومضايقتهم: من خلال اقتلاع أشجارهم، وتدمير محاصيلهم، وإطلاق الرصاص عشوائياً على منازلهم وسياراتهم. ومنذ العام ٢٠٠٠م، تم الإبلاغ عن مئة اعتداء على الأقل شهرياً في بعض المناطق مثل الخليل، حيث قام المستوطنون البالغ عددهم ٥٠٠، وبتواطؤ صامت مع الجيش الإسرائيلي،

بمضايقة السكان المحليين الذين يعيشون في الجوار بطريقة أكثر وحشية.(١٥)

وهكذا إذن منذ بداية الاحتلال، مُنح الفلسطينيون خيارين: إما القبول بواقع الاعتقال الدائم في سجن كبير لفترة طويلة جداً، أو المجازفة بمواجهة بطش الجيش الأقوى في الشرق الأوسط. وحين قاوم الفلسطينيون فعلياً، كما فعلوا في الأعوام ١٩٨٧ و٢٠٠٠ و٢٠٠٦ و٢٠١٢ و٢٠١٤ و٢٠١٦، تم استهدافهم كما لو كانوا جنوداً ووحدات عسكرية في جيش تقليدي. وبالتالي، تم قصف القرى والبلدات كما لو كانت قواعد عسكرية، كما تم إطلاق الرصاص على السكان المدنيين العزّل كما لو كانوا جيشاً في ساحة المعركة. اليوم، أصبحنا نعرف الكثير عن الحياة تحت الاحتلال، قبل اتفاقية أوسلو للسلام وبعدها، بحيث لا يمكن أن نتعاطى بجدية مع الزعم القائل بأن عدم لجوء الفلسطينيين للمقاومة من شأنه أن يضمن قدراً أقل من القمع. فعمليات الاعتقال دون محاكمة، التي اختبرها العديد من الفلسطينيين على مدى الأعوام؛ وتدمير آلاف المنازل؛ وقتل وجرح الأبرياء؛ وتجفيف آبار مياه الشرب - كل هذه تشكّل شهادة على أحد أكثر الأنظمة العصرية قسوة في زمننا. وفي كل عام، توثق منظمة العفو الدولية (أمنيستي) بطريقة مفصّلة للغاية طبيعة الاحتلال؛ وفي ما يلي مقتطف من تقرير المنظمة في العام ٢٠١٥:

في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، ارتكبت القوات الإسرائيلية عمليات قتل غير قانونية بحق مدنيين فلسطينيين، من بينهم أطفال، كما احتجزت آلاف الفلسطينيين الذين احتجوا ضد استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي أو عارضوه، مع وضع المئات قيد الاعتقال الإداري. وظل التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة من الممارسات السائدة، التي ترتكبها السلطات دون أن تخضع لأي عقاب. وواصلت السلطات تعزيز المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية، كما قيّدت حرية الحركة للفلسطينيين بشدة، إلى جانب تشديد القيود وسط تصاعد العنف من أكتوبر/تشرين الأول، والذي شمل هجمات قام بها فلسطينيون ضد مدنيين إسرائيليين، وعمليات إعدام نفذتها القوات الإسرائيلية خارج نطاق القضاء. كذلك، هاجم المستوطنون

الإسرائيليون في الضفة الغربية الفلسطينيين وممتلكاتهم في ظل حصانة فعلية من العقاب. وظل قطاع غزة تحت حصار الجيش الإسرائيلي الذي فرض عقاباً جماعياً على قاطنيه. وواصلت السلطات هدم منازل الفلسطينيين في الضفة الغربية وداخل إسرائيل، وتحديداً في قرى البدو في منطقة صحراء النقب، حيث أخلت قاطنيها بقوة.(١٦)

دعونا نتوقف عند التقرير، نقطةً نقطة. فهناك أولاً الاغتيالات - أو ما يصفه تقرير منظمة العفو الدولية بـ «عمليات القتل غير القانونية»: فقد قُتل نحو ١٥ ألف فلسطيني «بصورة غير قانونية» على يد إسرائيل منذ العام ١٩٦٧؛ من بينهم ٢٠٠٠ طفل.(١٧) ومن بين السمات الأخرى لـ«الاحتلال المستنير» السجن دون محاكمة؛ فواحد من كل خمسة فلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة تعرض لمثل هذه التجربة.(١٨) ومن المثير للاهتمام مقارنة هذه الممارسة الإسرائيلية بسياسات أمريكية مشابهة في الماضي والحاضر، حيث يزعم نقاد حركة «المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات» على إسرائيل (BDS) بأن ممارسات الولايات المتحدة أسوأ بكثير. ففي الواقع: كان أسوأ مثال أمريكي في هذا الخصوص هو سجن ١٠٠ ألف مواطن ياباني دون محاكمة أثناء الحرب العالمية الثانية، مع حجز ٣٠ ألفاً آخرين تحت ما يُطلق عليه «الحرب على الإرهاب». أياً من هذين الرقمين لا يقترب، ولو قليلاً، من عدد الفلسطينيين الذين عاشوا مثل هذه التجربة: بمن في ذلك الأطفال الصغار جداً وكبار السن، بالإضافة إلى السجناء الذين يقضون عقوبات طويلة.(١٩) ويشكّل الاعتقال من دون محاكمة تجربةً مؤلمة؛ فعدم معرفة التهم الموجَّهة ضدك، وعدم قدرتك على الاتصال مع محام ناهيك عن صعوبة الاتصال مع أسرتك هي بعض المخاوف التي تؤثر فيك كسجين. والأكثر وحشيةٌ من ذلك أن عدداً كبيراً من عمليات الاعتقال هذه يتم استخدامها كوسيلة للضغط على الناس كي يتعاونوا مع سلطات الاحتلال. علاوة على ذلك، كثيراً ما يتم استخدام نشر الإشاعات أو فضح الناس بسبب ميولهم الجنسية الحقيقية أو المزعومة كوسائل لدفعهم للتواطؤ.

وفي ما يتعلق بالتعذيب ، فقد نشر موقع ميدل إيست مونيتور الموثوق به مقالة مروّعة تصف المائتي طريقة التي يستخدمها الإسرائيليون لتعذيب الفلسطينيين . وتستند القائمة إلى تقرير للأمم المتحدة وتقرير أصدرته منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية «بتسيلم» .[٢٠] ومن بين طرق التعذيب التي تشملها القائمة الضرب ، وتقييد السجناء بالأبواب أو المقاعد لساعات ، وصبّ الماء البارد والساخن عليهم ، وتفسيخ الأصابع ودعك الخصيتين .

وهكذا ، فإن ما يجب أن نتصدّى له هنا ليس فقط زعم إسرائيل بأنها تمارس احتلالاً مستنيراً ، وإنما ادعاؤها بأنها ديمقراطية . مثل هذا السلوك الذي تمارسه تجاه الملايين من الناس الخاضعين لحكمها إنما يظهر زيف هذا الخداع السياسي . غير أنه على الرغم من أن قطاعات عريضة من المجتمعات المدنية في مختلف أنحاء العالم ينكرون على إسرائيل ديمقراطيتها المزعومة ، فإن النخب السياسية في هذه المجتمعات لا يزالون ، لأسباب عدّة ، يتعاملون معها بوصفها عضواً في النادي الحصري للدول الديمقراطية . بطرق عدّة ، تعكس شعبية حركة «المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات» على إسرائيل مشاعر الإحباط لدى تلك المجتمعات من سياسات حكوماتها إزاء إسرائيل .

وبالنسبة لمعظم الإسرائيليين ، فإن هذه الحجج المضادة ليست ذات صلة في أفضل الأحوال وخبيثة في أسوأها . وتتشبث الدولة الإسرائيلية بوجهة النظر القائلة بأنها محتلّ «حميد» . وتقترح حجة «الاحتلال المستنير» بأن الفلسطينيين ، وفقاً للمواطن اليهودي العادي في إسرائيل ، أحسن حالاً تحت الاحتلال ، ولا يوجد لديهم سبب في العالم كي يقاوموه ، ناهيك عن اللجوء للقوة في سبيل ذلك . وإذا كنتَ نصيراً لإسرائيل في الخارج ، بحيث تنأى عن توجيه أية انتقادات لها ، فإنك تميل إلى تقبّل هذه الافتراضات أيضاً .

بيد أن ثمة شرائح في المجتمع الإسرائيلي تقرّ بصحّة بعض المزاعم المساقة هنا . ففي تسعينات القرن الماضي ، وبدرجات متفاوتة من القناعة ، عبّر عدد كبير من الأكاديميين والصحفيين والفنانين اليهود عن شكوكهم بشأن تعريف إسرائيل كدولة ديمقراطية . ويتطلب الأمر بعض الشجاعة لتحدي الخرافات

المؤسِّسة لمجتمع المرء ودولته . وهذا ما حدا بعدد كبير منهم للتراجع لاحقاً عن هذا الموقف الشجاع ، والعودة للالتزام بالخط العام . ومع ذلك ، لفترة ما خلال العقد الأخير من القرن الماضي ، قدموا أعمالاً تحدّت الفرضية الزاعمة بأن إسرائيل ديمقراطية ؛ حيث صوّروا إسرائيل بأنها تنتمي إلى مجتمع مختلف : مجتمع الدول غير الديمقراطية . ووصف أحدهم ، وهو العالم الجغرافي أورين يفتاحئيل من جامعة بن غوريون ، إسرائيل باعتبارها «إثنوقراطية» ، أي نظام يحكم دولة متعددة الإثنيات مع تفضيل قانوني ورسمي لجماعة إثنية على الإثنيات الأخرى .[٢١] في حين ذهب آخرون مدى أبعد ، عبر وصم إسرائيل بأنها دولة فصل عنصري «أبارتيد» أو دولة استعمارية استيطانية .[٢٢] باختصار ، أياً كانت الأوصاف التي أطلقها هؤلاء الباحثون ، فإن وصف «ديمقراطية» ليس من بينها .

الفصل الثامن
خرافات أوسلو

في ١٣ سبتمبر/أيلول ١٩٩٣، وقعت إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية إعلان مبادئ، عُرف باتفاقية أوسلو، في حديقة البيت الأبيض، برعاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون. لاحقاً، سوف يتلقى كل من ياسر عرفات زعيم منظمة التحرير الفلسطينية، وإسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي، وشمعون بيريز وزير خارجية إسرائيل، جائزة نوبل للسلام عن هذه الاتفاقية. وقد أنهت هذه الاتفاقية فترة طويلة من المفاوضات كانت قد بدأت في العام ١٩٩٢. فحتى ذلك العام، كانت إسرائيل ترفض التفاوض بصورة مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية حول مصير الضفة الغربية وقطاع غزة، أو حول المسألة الفلسطينية عموماً. وكانت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تفضل التفاوض مع الأردن، لكن منذ ثمانينات القرن الماضي، سمحت لممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية بالانضمام للوفود الأردنية.

ثمّة أسباب عدة وراء التغير في الموقف الإسرائيلي على نحو مكّن من إجراء مفاوضات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية. السبب الأول له علاقة بفوز حزب العمل في الانتخابات الإسرائيلية عام ١٩٩٢ (وهي المرة الأولى منذ العام ١٩٧٧) وتشكيل حكومة أظهرت اهتماماً أكبر بالتوصل إلى حل سياسي مقارنة بالإدارات الحكومية السابقة بزعامة حزب الليكود. وقد فهمت الحكومة الجديدة بأن المساعي للتفاوض بصورة مباشرة مع القيادة الفلسطينية المحلية بشأن حكم ذاتي متوقفة لأن كل قرار فلسطيني كان يتم إحالته إلى مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس؛ وبالتالي كان من المفيد أن يكون هناك خط تواصل مباشر.

أما السبب الثاني فخاص بالمخاوف الإسرائيلية النابعة من مؤتمر مدريد

للسلام ، وهو مسعى أمريكي للجمع بين إسرائيل والفلسطينيين وبقية العالم العربي للاتفاق على حل عقب حرب الخليج الأولى . وكان الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) ووزير خارجيته وجيمس بيكر قد تبنّيا هذه المبادرة في العام ١٩٩١ . وأكد كلا السياسيَّيْن بأن إسرائيل كانت عقبة أمام تحقيق السلام، وضغطا على الحكومة الإسرائيلية للموافقة على إيقاف بناء المستوطنات لإعطاء حل الدولتين فرصة . وكانت العلاقات الإسرائيلية الأمريكية في تلك الفترة قد تراجعت إلى مستوى غير مسبوق . كما فتحت الإدارة الإسرائيلية الجديدة اتصالاً مباشراً مع منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها . وكان مؤتمر مدريد الذي عُقد في العام ١٩٩١ وجهود السلام التي رعتها الولايات المتحدة أول مسعى أمريكي حقيقي لإيجاد حل للضفة الغربية وقطاع غزة على أساس الانسحاب الإسرائيلي . وأرادت النخبة السياسية الإسرائيلية إحباط هذه الخطوة بوأدها في المهد ؛ حيث فضلوا إطلاق مبادرتهم السلمية الخاصة بهم وإقناع الفلسطينيين بقبولها . كذلك ، لم يكن ياسر عرفات راضياً عن مبادرة مدريد ؛ فبنظره : كانت القيادة الفلسطينية المحلية في الأراضي المحتلة ، برئاسة حيدر عبدالشافي من غزة وفيصل الحسيني من القدس ، تهدد زعامته وشعبيته بتصدُّرها المفاوضات .

وهكذا ، بدأت منظمة التحرير الفلسطينية في تونس ووزارة الخارجية الإسرائيلية في القدس مفاوضات خلف الكواليس ، في الوقت الذي كانت فيه جهود السلام متواصلة في مدريد . ولقد وجدوا وسيطاً مستعداً في «فافو» Fafo ، وهو معهد نرويجي للسلام مقره مدينة أوسلو . وفي النهاية ، التقى الفريقان في العلن في أغسطس/آب ١٩٩٣ ، حيث توصلا إلى صيغة نهائية لإعلان المبادئ [حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي] . وتم الترحيب بإعلان المبادئ عند توقيعه بوصفه وضع نهاية للصراع ، رافقه قدر كبير من الأداء التمثيلي المصطنع في حديقة البيت الأبيض في سبتمبر/أيلول ١٩٩٣ .

هناك خرافتان تتعلقان بعملية أوسلو ؛ الأولى بأنها عملية سلام حقيقية ، والثانية بأن ياسر عرفات تعمَّد تقويضها بإشعال الانتفاضة الثانية كعملية إرهابية ضد إسرائيل .

بالنسبة للخرافة الأولى ، فقد تشكلت من رغبة كلا الجانبين في العام ١٩٩٢ للتوصل إلى حل . بيد أنه حين فشل هذا الأمر سرعان ما تحول إلى لعبة للبحث عمّن يمكن تحميله مسؤولية الفشل ، حيث أنحى المتشددون الإسرائيليون باللائمة على القيادة الفلسطينية ؛ فيما ألقت نسخة مختلفة بعض الشيء من هذه الفرضية ، ذات توجه صهيوني ليبرالي ، التبعة على ياسر عرفات وكذلك على اليمين الإسرائيلي ، وتحديداً بنيامين نتنياهو ، في ما يتعلق بالطريق المسدود الذي بلغته عملية السلام ، بعد وفاة زعيم منظمة التحرير الفلسطينية في العام ٢٠٠٤ . في أي من السيناريوهين ، يُنظر إلى عملية السلام باعتبارها عملية حقيقية ، وإن كانت مُنيت بالفشل . غير أن الحقيقة أكثر تعقيداً من ذلك ؛ إذ كان من المستحيل تنفيذ بنود الاتفاق . فالادعاء بأن عرفات لم يحترم التعهدات الفلسطينية المحددة في اتفاقية ١٩٩٣ لا يستند إلى أساس صحيح ؛ إذ لم يكن بمقدوره تنفيذ تعهدات من المستحيل الالتزام بها . فعلى سبيل المثال ، طُلب من السلطات الفلسطينية أن تعمل كمقاول أمني من الباطن لإسرائيل داخل الأراضي المحتلة ، وضمان عدم وجود أي نشاط مقاومة . وبصورة ضمنية أكثر ، كان يُتوقّع من عرفات قبول التفسير الإسرائيلي للتسوية النهائية الناجمة عن الاتفاقية دون جدال . ولقد طرح الإسرائيليون هذا الأمر الواقع على قائد منظمة التحرير الفلسطينية في صيف العام ٢٠٠٠ في قمة كامب ديفيد ، حيث كان الزعيم الفلسطيني يتفاوض حول الاتفاقية النهائية مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك والرئيس الأمريكي بيل كلينتون .

يومها ، طالب إيهود باراك بدولة فلسطينية منزوعة السلاح ، بحيث تكون قرية أبو ديس ، الكائنة بالقرب من القدس ، عاصمتها ، ودون أجزاء من الضفة الغربية مثل نهر الأردن والكتل الاستيطانية اليهودية الضخمة ، ومناطق في القدس الكبرى . كما لن يكون للدولة المستقبلية اقتصاد وسياسة خارجية مستقلان ، وسوف تتمتع فقط بحكم ذاتي في جوانب محلية معينة (مثل إدارة المنظومة التعليمية ، وتحصيل الضرائب ، والبلديات ، وحفظ الأمن ، والمحافظة على البنى التحتية الموجودة على الأرض . وكان من شأن صياغة هذا الترتيب

أن يكون مؤشراً على نهاية الصراع وإنهاء أية مطالب فلسطينية في المستقبل (مثل حق العود للاجئين الفلسطينيين في العام ١٩٤٨) .

من البداية ، أثبتت عملية السلام إخفاقها التام . ولفهم فشل اتفاقية أوسلو ، يتعين على المرء توسيع نطاق التحليل وربط الأحداث بمبدأين لم يتم حسمهما في الاتفاقية . المبدأ الأول هو أهمية التقسيم الجغرافي أو المناطقي بوصفه الأساس الوحيد للسلام ؛ والثاني هو إنكار حق العودة للاجئين الفلسطينيين وإسقاط هذا الحق من طاولة المفاوضات .

وكان الاقتراح بأن تقسيم الأرض هو أفضل حل للصراع قد ظهر أول مرة في العام ١٩٣٧ كجزء من تقرير «لجنة بيل» (اللجنة الملكية لفلسطين) . ففي ذلك الوقت ، اقترحت الحركة الصهيونية بأن تقوم الأردن - أو إمارة شرق الأردن كما عُرفت يومئذ - بضم «الأجزاء العربية من فلسطين» ، لكن الفلسطينيين رفضوا الفكرة .[1] ثم تمّ تبني الفكرة ثانية ، باعتبارها السبيل الأفضل للمضي قدماً في قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٧ ، وقد شكلت الأمم المتحدة لجنة تحقيق خاصة عرفت باسم (لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين) أو اختصارا «اليونسكوب» لمحاولة إيجاد حل للمسألة الفلسطينية . وجاء أعضاء اللجنة من دول لديها اهتمام قليل أو معرفة محدودة بشأن فلسطين . وقد قاطع الكيان السياسي الممثل للفلسطينيين في فلسطين تحت الانتداب ، أي «اللجنة العربية العليا لفلسطين» ، وجامعة الدول العربية اليونسكوب ، ورفضوا التعاون معها ، الأمر الذي أدى إلى خلق فراغ ملأته القيادة الصهيونية ودبلوماسيوها ، ممن غذوا اليونسكوب بأفكارهم حول الحل ، مقترحين في هذا الجانب إقامة دولة يهودية على أكثر من ٨٠ في المئة من فلسطين ؛ فعمدت اللجنة إلى تقليل هذه النسبة إلى ٥٦ في المئة .[2] وكانت مصر والأردن على استعداد للمصادقة على استيلاء الإسرائيليين على فلسطين في العام ١٩٤٨ مقابل عقد اتفاقيات ثنائية معهما (وهي اتفاقيات تم توقيعها في النهاية في العام ١٩٧٩ مع مصر وفي العام ١٩٩٤ مع الأردن) .

ثم ظهرت فكرة التقسيم ثانية تحت مسميّات وإشارات مرجعية مختلفة في المساعي التي قادها الأمريكيون بعد العام ١٩٦٧ . وكانت الفكرة متضمَّنة في الخطاب الذي ظهر حديثاً ، والخاص بـ«الأرض مقابل السلام» وهو ما تعامل معه كل مفاوض حول السلام كمعادلة مقدسة - أي كلما زادت مساحة الأراضي التي انسحبت منها إسرائيل فإنها تحقق سلاماً أكبر . هذه الأراضي التي بمقدور إسرائيل الانسحاب منها كانت تقع ضمن مساحة الـ ٢٠ في المئة التي لم تستحوذ عليها في العام ١٩٤٨ . وهكذا في جوهر الأمر ، فإن الفكرة تمثَّلت في بناء السلام على أساس تقسيم الـ ٢٠ في المئة المتبقية بين إسرائيل وأي طرف تراه شريكاً شرعياً لعقد سلام معه (حيث كان الأردنيون هم الشريك حتى نهاية ثمانينات القرن الماضي ، تلاهم الفلسطينيون منذ ذلك الحين) .

وهكذا ، وعلى نحو غير مفاجئ ، أصبح هذا الأمر حجر الزاوية في المنطق الذي استندت إليه المناقشات الافتتاحية في أوسلو . غير أنه كان من السهل نسيان أنه تاريخياً في كل مرة يتم فيها اقتراح تقسيم من نوع ما ، كان يتبعه المزيد من سفك الدماء ، دون أن ينجح التقسيم في تحقيق السلام المنشود . والحق أن الزعماء الفلسطينيين لم يطالبوا في أي مرحلة من المراحل بالتقسيم ؛ فالتقسيم كان على الدوام فكرة صهيونية ولاحقاً إسرائيلية . أضف إلى ذلك أن حصة الأراضي التي كان الإسرائيليون يطالبون بها ازدادت مع ازدياد قوتهم . وعليه ، ومع اكتساب فكرة التقسيم دعماً عالمياً متنامياً ، بدت للفلسطينيين ، بصورة متزايدة ، بأنها استراتيجية عدوانية بطريقة أخرى . ولم تقبل الأطراف الفلسطينية هذه المجموعة من الظروف بوصفها أهون الشرَّين ضمن شروط التفاوض إلا بسبب عدم وجود بدائل . وفي أوائل سبعينات القرن الماضي ، اعترفت حركة فتح بالتقسيم كأداة ضرورية في الطريق إلى التحرير الكامل ، لكن ليس كتسوية نهائية بحد ذاتها .(٣)

لذا ، في واقع الأمر ، فإنه لا يوجد أي سبب في العالم يبرر قيام سكان أصليين بالتبرع بتقاسم وطنهم مع سكان مستوطنين ما لم يتعرضوا لضغوط شديدة . وبالتالي ، يتعين علينا أن نعترف بأن عملية أوسلو لم تكن مسعى

سلمياً منصفاً ومتكافئاً ، وإنما تسوية وافق عليها شعب مهزوم وخاضع للاحتلال . وكنتيجة لذلك ، أُرغم الفلسطينيون على التوصل إلى حلول تعارض مصالحهم وتهدد وجودهم ذاته .

ويمكن أن نسوق الحجة نفسها بشأن النقاشات الخاصة بـ«حل الدولتين» الذي طُرح في أوسلو . هذا العرض يجب النظر إليه كما هو على حقيقته : تقسيم بمسمًى آخر . وحتى في هذا السيناريو ، على الرغم من أن بنود المباحثات تبدو مختلفة ، فإن إسرائيل لن تقرر فقط مساحة الأراضي التي ستتنازل عنها وإنما أيضاً ماذا سيحدث في الأراضي التي تركتها خلفها . وبينما بدا وعد إقامة الدولة مقنعاً مبدئياً للعالم ولبعض الفلسطينيين ، فإنه سرعان ما تبين بأنه أجوف . ومع ذلك ، تم تقديم فكرتي الانسحاب والدولة المتداخلتين بنجاح كحزمة من صفقة سلام في أوسلو في العام ١٩٩٣ . غير أنه خلال أسابيع من التوقيع المشترك في حديقة البيت الأبيض ، بدأت علامات الفشل في الظهور . فبحلول نهاية سبتمبر/أيلول ، كانت مبادئ الاتفاقية الغامضة قد تُرجمت إلى واقع جيوسياسي جديد على الأرض تحت بنود ما عُرفت باتفاقية أوسلو الثانية (أو طابا٤) . ولم تتضمن هذه الاتفاقية تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة بين مناطق «يهودية» و«فلسطينية» فحسب ، وإنما تقسيم جميع المناطق الفلسطينية إلى كانتونات أو بانتوستانات صغيرة ؛ لتتحول خريطة السلام المقترحة في العام ١٩٩٥ إلى سلسلة مقسّمة من المناطق الفلسطينية التي كانت تشبه قطعة جبن سويسرية ، على حد وصف عدد غير قليل من المعلّقين .(٥)

ما إن أصبح هذا المخطّط واضحاً ، حتى انهارت المفاوضات بسرعة . وقبل انعقاد اجتماع القمة الأخير في صيف العام ٢٠٠٠ ، كان النشطاء والأكاديميون والسياسيون الفلسطينيون قد أدركوا أن العملية التي أيدوها لم تتضمن انسحاباً عسكرياً إسرائيلياً حقيقياً من الأراضي المحتلة ، كما لم تقدم وعداً بإقامة دولة حقيقية . لقد تكشّفت المهزلة ، وبلغ التقدم طريقاً مسدوداً . وأسهم الشعور باليأس الناجم عن ذلك في اندلاع الانتفاضة الثانية في خريف العام ٢٠٠٠ .

لم تفشل عملية أوسلو للسلام ببساطة لالتزامها بمبدأ التقسيم . في

الاتفاقية الأصلية كان هناك وعد إسرائيلي بالتفاوض على المسائل الثلاث التي تقلق الفلسطينيين أكثر من أي شيء آخر - وهي مصير القدس واللاجئين والمستوطنات اليهودية - وذلك حين تنتهي الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس بنجاح . خلال هذه الفترة الانتقالية ، كان يتعين على الفلسطينيين أن يبرهنوا بأنهم يستطيعون القيام بدور المتعهدين الأمنيين لإسرائيل على نحو فعّال ، بحيث يمنعون القيام بأي عمليات فدائية أو «إرهابية» ضد الدول اليهودية وجيشها ومستوطنيها ومواطنيها . وخلافاً للوعد الذي تم تقديمه في اتفاقية أوسلو (المشار لها بـ«إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي») ، حين تنتهي السنوات الخمس من المرحلة الأولى ، فإن المرحلة الثانية ، التي كان يُفترض أن تتم فيها مناقشة القضايا الأكثر جوهرية بالنسبة للفلسطينيين ، لم تبدأ . وقد زعمت حكومة نتنياهو أنها لم تستطع إطلاق هذه المرحلة الثانية بسبب «سوء سلوك» الفلسطينيين (الذي تضمن «التحريض في المدارس» والإدانات الباهتة للهجمات «الإرهابية» ضد الجنود والمستوطنين والمواطنين الإسرائيليين) . غير أن العملية في الواقع توقفت أساساً بسبب اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥ . وأعقبت عملية الاغتيال فوز حزب الليكود ، بزعامة نتنياهو في الانتخابات العامة في العام ١٩٩٦ ، وأدى رفض رئيس الوزراء الجديد العلني للاتفاقية إلى إيقاف العملية . وحتى حين أرغمه الأمريكيون على إعادة بدء المفاوضات ، كان التقدم بطيئاً للغاية إلى أن عادت السلطة إلى حزب العمل بزعامة إيهود باراك في العام ١٩٩٩ . وكان باراك عازماً على استكمال العملية بالتوصل إلى اتفاقية سلام نهائية ، وهي رغبة دعمتها إدارة كلينتون بالكامل .

واقترح عرض إسرائيل النهائي ، الذي تم تقديمه خلال المباحثات في كامب ديفيد في صيف العام ٢٠٠٠ ، إقامة دولة فلسطينية صغيرة ، عاصمتها أبو ديس ، لكن دون تفكيك أي من المستوطنات ودون أمل بعودة اللاجئين . وبعدما رفض الفلسطينيون العرض ، كان هناك مسعى غير رسمي من جانب يوسي بيلين ، مساعد وزير الخارجية ، لتقديم صفقة مقبولة أكثر . ففي ما يتعلق

بقضية اللاجئين ، وافق حينها على عودتهم إلى دولة فلسطينية مستقبلية وعودة رمزية إلى إسرائيل . لكن هذه البنود غير الرسمية لم تصادق عليها الدولة . (وبفضل تسريب وثائق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية السرية ، بات لدينا الآن فهم أفضل لطبيعة المفاوضات ، حيث ننصح القراء الراغبين بالاطلاع على جوانب أخرى من المفاوضات في الفترة بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٧ الرجوع إلى هذا المصدر المتاح.[٦]) ومع ذلك ، مع انهيار المفاوضات ، توجهت أصابع الاتهام إلى القيادة الفلسطينية ، بدلاً من السياسيين الإسرائيليين ، بالتعنّت ، وهو ما أدى إلى انهيار أوسلو . هذا الأمر لم يسئ للمعنيين فحسب ، وإنما بمدى جدية التي تم فيها التعاطي مع جوانب التقسيم .

ويشكل استبعاد حق العودة للفلسطينيين من أجندة المفاوضات السبب الثاني الذي جعل اتفاقية أوسلو غير ذات صلة كعملية سلام . وبينما اختصر مبدأ التقسيم «فلسطين» إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ، فإن استبعاد قضية اللاجئين وتلك المتعلقة بالأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل ، عمل على تقليص «الشعب الفلسطيني» ديمغرافياً إلى أقل من نصف الأمّة الفلسطينية . ولا يعدُّ عدم الاهتمام بمسألة اللاجئين أمراً جديداً . فمنذ بداية جهود السلام في فلسطين ما بعد الانتداب ، تعرض اللاجئون لحملة من القمع والإهمال . ومنذ انعقاد أول مؤتمر للسلام حول فلسطين ما بعد العام ١٩٤٨ ، من خلال مؤتمر لوزان في إبريل/نيسان ١٩٤٩ ، تم استبعاد مشكلة اللاجئين من أجندة السلام وفصلها عن مفهوم «الصراع على فلسطين» . ولقد شاركت إسرائيل في المؤتمر فقط لأن ذلك كان شرطاً كي يتم قبولها كعضو كامل في منظمة الأمم المتحدة ،[٧] التي طالبت أيضاً بأن توقع إسرائيل على بروتوكول ، تلزم نفسها من خلاله ببنود القرار ١٩٤ ، الذي تضمّن دعوةً غير مشروطة للاجئين الفلسطينيين للعودة إلى بيوتهم أو منحهم تعويضاً . بعد يوم من توقيع البروتوكول في مايو/أيار ١٩٤٨ ، انضمت إسرائيل للأمم المتحدة لتتراجع على الفور عن التزامها به .

وعقب حرب الأيام الستة في يونيو/حزيران ١٩٦٧ ، قبل العالم أجمع الزعم الإسرائيلي بأن الصراع في فلسطين بدأ بتلك الحرب ، وبأنه كان أساساً

صراعاً على مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة . كما قبل عدد كبير من الأنظمة الحاكمة في العالم العربي أيضاً هذه الفكرة ، متخليةً عن التعامل مع مشكلة اللاجئين كقضية . لكن مخيّمات اللاجئين سرعان ما أضحت مواقع لنشاط ثقافي واجتماعي وسياسي مكثف . ففي هذه المخيمات ، على سبيل المثال ، انبعثت حركة التحرير الفلسطينية . فقط الأمم المتحدة واصلت الإشارة في العديد من قراراتها إلى التزام المجتمع الدولي بضمان العودة الكاملة وغير المشروطة للاجئين الفلسطينيين – وهو الالتزام الذي تم اعتماده أول مرة في القرار رقم ١٩٤ الصادر في العام ١٩٤٨ . ولا تزال الأمم المتحدة حتى اليوم تضم تحت مظلتها كياناً يعرف باسم «اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف» ، غير أنه لم يكن لهذه اللجنة أثر يُذكر في عملية السلام .

ولم تكن اتفاقية أوسلو مختلفة . ففي هذه الوثيقة ، دُفنت قضية اللاجئين في فقرة فرعية ، حيث كانت مختفية تقريباً وسط حشد الكلمات . وقد ساهم الشركاء الفلسطينيون في الاتفاقية في هذا الغموض ، من باب الإهمال ربما وليس عن قصد ، لكن النتيجة واحدة . فمشكلة اللاجئين – التي تدخل في قلب الصراع في فلسطين ، والتي تشكّل حقيقة يعترف بها كل الفلسطينيين أينما كانوا كما يعترف بها كل شخص متعاطف مع القضية الفلسطينية – تم تهميشها في وثائق أوسلو . وبدلاً من ذلك ، تم إسناد القضية لمجموعة متعددة الأطراف ، لم تعمّر طويلاً ، حيث طُلب منها التركيز على لاجئي العام ١٩٦٧ ، أي الفلسطينيين الذين طردوا بعد حرب يونيو/حزيران . ولقد استُبدلت اتفاقية أوسلو في الواقع بمسعى أولي ، تبلور من عملية السلام في مدريد في العام ١٩٩١ ، عبر تشكيل مجموعة متعددة الأطراف لمناقشة قضية اللاجئين بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ . وقد ترأس المجموعة الكنديون ، الذين كانوا يعتبرون حق العودة خرافة ، حيث استمرت المجموعة حتى العام ١٩٩٤ قبل أن تختفي . على أية حال ، ودون إعلان رسمي ، توقفت المجموعة عن عقد الاجتماعات ، وتم التخلي عن مناقشة مصير لاجئي العام ١٩٦٧ (الذين تخطى عددهم ٣٠٠ ألف لاجئ) .[٨]

وعمل تطبيق الاتفاقية بعد العام ١٩٩٣ على زيادة الأمور سوءاً . فقد اقتضت مبادئ الاتفاقية تخلي القيادة الفلسطينية عن حق العودة . وهكذا ، بعد خمس سنوات فقط من تقسيم «الكيان الفلسطيني» إلى كانتونات وتحويله إلى بانتوستان ، تم السماح للقيادة الفلسطينية بالتعبير عن رغبتها بالتعاطي مع مشكلة اللاجئين كجزء من المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى تسوية دائمة للقضية الفلسطينية . ومع ذلك ، كانت الدولة الإسرائيلية قادرة على تحديد شروط المباحثات ، وبالتالي اختارت أن تميز بين طرح «مشكلة اللاجئين» كشكوى فلسطينية مشروعة من جهة ، وبين المطالبة بـ«حق العودة» الذي وصفته باستفزاز فلسطيني من جهة أخرى .

في محاولة أخيرة لإنقاذ الاتفاق في قمة كامب ديفيد في العام ٢٠٠٠ ، لم تحقق قضية اللاجئين أي تقدم . وفي يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠ ، قدمت حكومة إيهود باراك وثيقة ، صادق عليها المفاوضون الأمريكيون ، تحدد معايير أو أطر المفاوضات . لقد كان هذا مقترحاً أملته إسرائيل ، وحتى انعقاد القمة في الصيف ، لم يقدم الفلسطينيون اقتراحاً مضاداً . وكانت «المفاوضات» النهائية في جوهرها جهداً إسرائيلياً أمريكياً مشتركاً لجعل الفلسطينيين يقبلون الوثيقة التي ضمت من بين أشياء أخرى رفضاً تاماً ومطلقاً لحق العودة الفلسطيني . وتركت المجال مفتوحاً لمناقشة عدد اللاجئين الذين يمكن السماح لهم بالعودة إلى المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية ، على الرغم من أن كل المعنيين كانوا يدركون بأن هذه المناطق المكتظة سكانياً غير قادرة على استيعاب المزيد من الناس ، بينما كان هناك مجال كبير لإعادة اللاجئين إلى بقية أنحاء إسرائيل وفلسطين . هذا الجزء من المباحثات شكل بادرة لا معنى لها ، حيث تم طرحها ببساطة لإخراس أي نقد من دون تقديم حل حقيقي .

وهكذا ، فإن عملية السلام في تسعينات القرن العشرين لم تعد موجودة . وجعل الإصرار على التقسيم واستبعاد قضية اللاجئين من الأجندة عملية أوسلو إعادة انتشار عسكري في أفضل الأحوال وإعادة تنظيم السيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة . وفي أسوأ الأحوال ، دشن ذلك نظاماً

جديداً من السيطرة جعل حياة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة أسوأ بكثير مما كان عليه الوضع من قبل .

بعد العام ١٩٩٥ ، أضحى تأثير اتفاقية أوسلو كعامل دمر المجتمع الفلسطيني بدلاً من إحلال السلام ، واضحاً بصورة مؤلمة . وعقب اغتيال رابين وانتخاب نتنياهو في العام ١٩٩٦ ، أصبحت الاتفاقية مساراً للسلام لا علاقة له بالواقع على الأرض . وأثناء فترة المحادثات - بين العامين ١٩٩٦ و١٩٩٩ - ازدادت وتيرة بناء المستوطنات ، كما تم فرض المزيد من العقوبات الجماعية على الفلسطينيين . وحتى إذا كان المرء يؤمن بحل الدولتين في العام ١٩٩٩ ، فإن القيام بجولة في الضفة الغربية أو قطاع غزة سوف يقنعك حينها بما قاله الباحث الإسرائيلي ميرون بنفنستي الذي كتب مشيراً إلى أن إسرائيل خلقت حقائق ثابتة على الأرض : فقد قضت إسرائيل على حل الدولتين .[٩] وبما أن عملية أوسلو لم تكن عملية سلام حقيقية ، فإن مشاركة الفلسطينيين فيها ، وإحجامهم عن الاستمرار فيها ، لم يكن مؤشراً على تعنّتهم وثقافتهم السياسية العنيفة كما يُزعم ، وإنما رد فعل طبيعي إزاء المهزلة الدبلوماسية التي أحكمت السيطرة الإسرائيلية وعمّقتها في الأراضي المحتلة .

هذا الأمر يقود بالتالي إلى الخرافة الثانية المتعلقة بعملية أوسلو : وهي أن تعنّت عرفات ضَمِن فشل قمة كامب ديفيد في العام ٢٠٠٠ . ثمة سؤالان يتعين الإجابة عنهما هنا ؛ الأول بخصوص ما حدث في صيف ٢٠٠٠ في كامب ديفيد - من المسؤول عن فشل القمة؟ والثاني من المسؤول عن العنف في الانتفاضة الثانية؟ هذان السؤالان من شأنهما أن يساعدانا على التعامل مباشرة مع الفرضية الشائعة بأن عرفات داعية حرب جاء إلى كامب ديفيد لتدمير عملية السلام والعودة إلى فلسطين عازماً على إشعال انتفاضة جديدة .

قبل أن نجيب عن هذين السؤالين ، علينا أن نتذكر الواقع في الأراضي المحتلة في اليوم الذي غادر فيه عرفات متوجهاً إلى كامب ديفيد . تنطلق حجتي الرئيسية هنا من أن عرفات جاء إلى كامب ديفيد لتغيير الواقع ، في حين وصل الإسرائيليون والأمريكيون هناك عازمين على الإبقاء على الواقع كما هو . من

جانبها ، حوّلت عملية أوسلو الأراضي المحتلة إلى جغرافيا من الكارثة ، وهو ما عنى أن نوعية حياة الفلسطينيين أضحت بعد الاتفاقية أسوأ بكثير مما كانت عليه من قبل . وكانت حكومة رابين في العام ١٩٩٤ قد أرغمت عرفات على قبول تفسيرها لكيفية ترجمة الاتفاقية على الأرض ؛ حيث تم تقسيم الضفة الغربية إلى المناطق «أ» و«ب» و«ج» سيئة الصيت . وكانت المنطقة «ج» خاضعة مباشرة لسيطرة إسرائيل ، مشكّلةً نصف الضفة الغربية . وأضحت الحركة بين هذه المناطق وداخلها مستحيلة تقريباً ، كما تم فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة . كذلك ، تم تقسيم القطاع بين الفلسطينيين والمستوطنين اليهود ؛ الذين استولوا على معظم مصادر المياه والذين عاشوا في مجتمعات محمية ، مطوّقة بالأسلاك الشائكة . وهكذا فإن النتيجة النهائية لعملية السلام المفترضة هذه تمثلت في تردّي نوعية حياة الفلسطينيين .

هذا ما كان عليه واقع عرفات في صيف العام ٢٠٠٠ حين جاء إلى كامب ديفيد . لقد طُلب منه الموافقة كتسوية نهائية على الحقائق الثابتة على الأرض ، والتي كانت قد حولّت فكرة حل الدولتين إلى ترتيب من شأنه أن يسمح للفلسطينيين في أفضل الأحوال بإقامة بانتوستانين صغيرين ، وفي أسوأها السماح لإسرائيل بضم المزيد من الأراضي . كما يسمح هذا الترتيب له أن يتخلى عن أية مطالب فلسطينية في المستقبل أو اقتراح طريقة لتخفيف بعض الصعوبات والمشاق اليومية التي يعاني منها معظم الفلسطينيين .

لدينا تقرير أمين وموثوق به بشأن ما حدث في كامب ديفيد من حسين أغا وروبرت مالي في وزارة الخارجية .[١٠] فروايتهما المفصلة نُشرت في مجلة **نيويورك ريفيو أو بوكس** ، حيث تبدأ بدحض الزعم الإسرائيلي بأن عرفات هو الذي أفسد القمة . وتوضح المقالة بأن مشكلة عرفات الرئيسية هي أن حياة الفلسطينيين ، في السنوات التي تلت أوسلو ، إنما أضحت أسوأ . لذا ، تقدم عرفات باقتراح معقول ، وفقاً لهذين المسؤولين الأمريكيين ؛ فبدلاً من اتخاذ خطوات متعجّلة خلال أسبوعين «من أجل إنهاء الصراع مرة واحدة وإلى الأبد» ، يتعين على إسرائيل أن توافق على إجراءات معيّنة يمكن أن تعيد إيمان

الفلسطينيين بجدوى عملية السلام وفوائدها . وللمصادفة ، لم تكن فترة الأسبوعين مطلباً إسرائيلياً ، وإنما إطار زمني غبي أصر عليه بيل كلينتون ، الذي كان يفكّر بالإرث الذي سيتركه .

وكان هناك اقتراحان رئيسيان أشار إليهما عرفات كجوانب نقاش محتملة ، يمكن في حال قبولهما أن يحسّنا الواقع على الأرض . يتمثّل الاقتراح الأول في التقليل من كثافة الاستيطان في الضفة الغربية الذي زاد بعد أوسلو . أما الثاني فيتمثّل في وضع نهاية للمعاناة الوحشية التي يتعرض لها الفلسطينيون في حياتهم اليومية ، من خلال فرض قيود شديدة على الحركة وعقوبات جماعية ، بالإضافة إلى الاعتقالات دون محاكمة ناهيك عن الإذلال المتواصل عند نقاط التفتيش . جميع هذه الممارسات ظهرت في كل منطقة كان فيها تماس مباشر بين الجيش الإسرائيلي أو الإدارة المدنية (الكيان الذي يدير الأراضي المحتلة) وبين السكان المحليين .

بناء على شهادة المسؤولين الأمريكيين ، رفض إيهود باراك تغيير سياسة إسرائيل تجاه المستوطنات اليهودية أو الإذلال اليومي الذي يتعرض له الفلسطينيون . فقد اتخذ موقفاً صلباً لم يترك أمام عرفات أي خيار . وأياً ما كان اقترحه باراك كتسوية نهائية لم يكن يعني الكثير إذا لم يستطع أن يقدّم وعداً بالقيام بتغييرات فورية للواقع على الأرض . وعلى نحو متوقع ، ألقت إسرائيل وحلفاؤها باللائمة على عرفات باعتباره داعية حرب عمد فوراً عقب عودته من كامب ديفيد على تشجيع اندلاع الانتفاضة الثانية . والخرافة المتداولة هنا هي أن الانتفاضة الثانية كانت هجوماً إرهابياً رعاه ياسر عرفات وربما خطط له . والحقيقة هي أن هذه الانتفاضة كانت تظاهرة جماعية تعبيراً عن السخط من خيانات أوسلو ، تُضاف إليها ممارسات أرييل شارون الاستفزازية . ففي سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ ، فجّر شارون احتجاجاً عارماً حين قام ، كزعيم للمعارضة ، بجولة داخل الحرم الشريف في القدس وسط حضور أمني وإعلامي مكثّف .

وقد تم التعبير عن الغضب الفلسطيني الأولي من خلال تظاهرات غير عنيفة سحقتها إسرائيل باستخدام قوة وحشية . هذا القمع العنيف أدى إلى رد

فعل أكثر يأساً - من خلال الانتحاريين الذين بدوا كما لو أنهم الملاذ الأخير في وجه أقوى قوة عسكرية في المنطقة. ثمّة دليل كاشف من مراسلي الصحف الإسرائيلية بشأن كيفية إهمال تقاريرهم عن المراحل الأولى من الانتفاضة - كحركة غير عنيفة يسحقها الجيش الإسرائيلي - من جانب رؤساء التحرير في صحفهم وذلك بما يتناسب ورواية الحكومة. أحد هؤلاء كان نائب رئيس تحرير **يديعوت أحرونوت**، الصحيفة اليومية الرئيسية في الدولة، حيث ألف كتاباً عن التضليل المعلوماتي الذي كانت تقدمه وسائل الإعلام الإسرائيلية في الأيام الأولى من الانتفاضة الثانية.[11] وقد زعم مروّجو الدعايات الإسرائيليون بأن سلوك الفلسطينيين إنما أكد المقولة الشهيرة للدبلوماسي الإسرائيلي المحنّك أبا إيبان بأن الفلسطينيين لا يفوّتون أي فرصة في تفويت فرصة للسلام.

لدينا اليوم فهم أفضل بشأن ما الذي أثار رد الفعل الإسرائيلي الغاضب. ففي كتابهما **بوميرانغ** BOOMERANG(*)، يجري عوفر شيلح ورفيف دروكر، وهما صحافيان إسرائيليان بارزان، مقابلات مع رئيس الأركان الإسرائيلي ومخططين استراتيجيين في وزارة الدفاع، مقدّميْن لنا معلومات موثوقة حول الطريقة التي كان يفكر بها هؤلاء المسؤولون بشأن القضية.[12] وقد خلصا إلى أنه في صيف العام ٢٠٠٠، كان الجيش الإسرائيلي محبطاً بعد هزيمته المذلة على أيدي حزب الله في لبنان. وكان هناك خوف بأن هذه الهزيمة جعلت الجيش يبدو ضعيفاً، لذا كانت ثمة حاجة لاستعراض القوة. وكانت إعادة تأكيد هيمنتهم داخل الأراضي المحتلة هو عرض القوة المطلقة الذي كان الجيش الإسرائيلي «الذي لا يُقهر» بحاجة إليه. فقد صدرت الأوامر للجيش كي يرد بكل ما لديه من قوة، وهذا ما فعله. وحين ردّت إسرائيل على اعتداء إرهابي على فندق [بارك] في منتجع نتانيا البحري في إبريل/نيسان ٢٠٠٢ (قُتل فيه ٣٠ شخصاً)، كانت تلك أول مرة يستخدم فيها الجيش طائرات لقصف

(*) اسم الكتاب بالكامل: **بوميرانغ: فشل القيادة في الانتفاضة الثانية**، صدر بالعبرية عام ٢٠٠٥. (المترجمة)

مخيمات اللاجئين والبلدات الفلسطينية المكتظة في الضفة الغربية . وبدلاً من ملاحقة الأفراد الذين نفذوا هذه الهجمات ، تم استخدام الأسلحة الثقيلة الأكثر فتكاً ضد أناس أبرياء .

من الإشارات الأخرى الشائعة في لعبة تحميل المسؤولية التي لعبتها إسرائيل والولايات المتحدة بعد فشل كامب ديفيد هي تذكير الرأي العام بأن هناك مشكلة مزمنة مع القادة الفلسطينيين ، الذين يعمدون في لحظة الحقيقة إلى الكشف عن أساليبهم الداعية للحرب . وكان الزعم بأنه «لا يوجد أحد يمكن التحدث معه على الجانب الفلسطيني» قد عاد إلى السطح ثانية في تلك الفترة كتحليل شائع من المثقفين والمعلقين في إسرائيل وأوروبا والولايات المتحدة . مثل هذه المزاعم كانت مدعاة للتهكم على وجه الخصوص . فلقد حاولت الحكومة والجيش الإسرائيليين فرض نسختهما من أوسلو بالقوة - وهي نسخة الغرض منها إدامة الاحتلال إلى الأبد ، ولكن بموافقة فلسطينية - وحتى عرفات الذي كان يتسم بالضعف يومها لم يستطع أن يقبلها . فهو بالإضافة إلى عدد كبير من القادة الآخرين الذين كان بإمكانهم أن يقودوا شعبهم إلى المصالحة تم استهدافهم من قبل الإسرائيليين ، ومعظمهم بمن فيهم عرفات ربما تم اغتيالهم . ولا يُعدّ القتل المستهدَف للزعماء الفلسطينيين ، بمن فيهم المعتدلون ، ظاهرة جديدة في الصراع . فقد بدأت إسرائيل انتهاج هذه السياسة في العام ١٩٧٢ مع اغتيال الكاتب الفلسطيني غسان كنفاني ، الذي ربما كان سيقود شعبه أيضاً إلى المصالحة . والحقيقة بأنه تم استهدافه ، كناشط يساري وعلماني ، يشكل دلالة رمزية على الدور الذي لعبته إسرائيل في قتل أولئك الفلسطينيين ممن «تأسفت» عليهم لعدم وجودهم كشركاء للسلام .

وفي مايو/أيار ٢٠٠١ ، عين الرئيس جورج بوش (الابن) السيناتور روبرت ميتشيل كمبعوث خاص للشرق الأوسط . وقد أعد ميتشيل تقريراً عن أسباب الانتفاضة الثانية ، خلص فيه بالقول : «لا يوجد لدينا أساس يمكن أن نستنتج بناء عليه بأن هناك خطة متعمَّدة للسلطة الفلسطينية لشن حملة عنف في أول فرصة سانحة ؛ أو نستنتج بأن هناك خطة متعمَّدة من جانب [حكومة إسرائيل]

للرد باستخدام قوة فتّاكة» .[١٣] من جانب آخر ، ألقى باللائمة على أرييل شارون في إثارة الاضطرابات من خلال زيارته مسجد الأقصى وانتهاكه قدسية الأماكن المقدسة في الإسلام .

باختصار ، حتى ياسر عرفات ، الذي تم تجريده من قوته ، أدرك بأن التأويل الإسرائيلي لأوسلو في العام ٢٠٠٠ كان يعني نهاية أي أمل بحياة فلسطينية طبيعية ، كما كتب على الفلسطينيين المزيد من المعاناة في المستقبل . ولم يكن هذا السيناريو من الناحية الأخلاقية خاطئاً من وجهة نظره فحسب ، إنما كان سيعمل ، كما كان مدركاً تماماً ، على تقوية شوكة أولئك الذين كانوا ينظرون إلى الكفاح المسلّح ضد إسرائيل بوصفه السبيل الوحيد لتحرير فلسطين . لقد كان بإمكان إسرائيل أن توقف الانتفاضة الثانية في أي لحظة ، لكن الجيش كان يحتاج إلى تقديم استعراض «ناجح» . لذا فقط حين تم تحقيق هذا الأمر من خلال عملية «الدرع الواقي» العسكرية البربرية في العام ٢٠٠٢ وبناء «جدار الفصل العنصري» نجحوا في قمع الانتفاضة مؤقتاً .

الفصل التاسع
خرافات غزة

ترتبط قضية فلسطين في الرأي العام العالمي على نحو وثيق بقطاع غزة. فمنذ العدوان الإسرائيلي الأول على القطاع في العام ٢٠٠٦، وحتى عمليات القصف التي شنتها إسرائيل في العام ٢٠١٤ ضد ١,٨ مليون فلسطيني يعيشون هناك، تُخص هذا الجزء من المنطقة المسألة الفلسطينية بالنسبة للعالم ككل. وسوف أطرح في هذا الفصل ثلاث خرافات تضلل الرأي العام بشأن أسباب العنف المستمر في غزة، والتي توضح سبب الشعور بالعجز الذي يتملك أي شخص يرغب في وضع نهاية للشقاء الذي يعيشه الناس المحشورون في أحد أكثر المناطق اكتظاظاً بالسكان في العالم.

تتعلق الخرافة الأولى بأحد اللاعبين الرئيسين على الأرض في القطاع: حركة «حماس»، وهو اختصار دال للاسم الرسمي للحركة، أي حركة المقاومة الإسلامية، حيث يعكس معاني الحماسة والاتقاد والاندفاع. نشأت الحركة كجناح محلي من أجنحة حركة الإخوان المسلمين، الحركة الأصولية الإسلامية، في مصر في النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين. وبدأت الحركة [في قطاع غزة] كمنظمة خيرية وتعليمية تحولت إلى حركة سياسية أثناء الانتفاضة الأولى في العام ١٩٨٧. في العام التالي، نشرت الحركة ما عرف باسم «ميثاق حماس»(*) أكدت فيه أن السبيل الوحيد لتحرير فلسطين هو من

(*) صدر «ميثاق حماس» أو «عهد حماس» - كما يعرف - في ١٨ أغسطس/آب ١٩٨٨، حيث يؤكد هوية الحركة وموقفها وأهدافها، ويتألف من ست وثلاثين مادة تقع في خمسة أبواب. وتؤكد الحركة في الميثاق أن الإسلام منهجها، وأنها جناح من أجنحة حركة «الإخوان المسلمين» العالمية، =

خلال منهج الإسلامي السياسي . أما كيفية تطبيق حيثيات هذا المنهج أو ما الذي يعنيه حقاً فلم يتم توضيحها أو شرحها بصورة تامة . ومنذ انطلاقتها وحتى اليوم ، انخرطت حماس في صراع وجودي مع الغرب وإسرائيل والسلطة الفلسطينية ومصر .

حين ظهرت حماس في أواخر ثمانينات القرن الماضي ، كان منافسها الرئيس في قطاع غزة حركة «فتح» ، وهي الفصيل الفلسطيني الرئيسي والأبرز ضمن منظمة التحرير الفلسطينية . وكانت الحركة قد فقدت بعض التأييد وسط الشعب الفلسطيني حين قادت مفاوضات اتفاقية أوسلو وأسست السلطة الوطنية الفلسطينية (ليصبح بالتالي رئيس منظمة التحرير الفلسطينية هو أيضاً رئيس السلطة الفلسطينية وقائد حركة فتح) . وتعد حركة «فتح» حركة وطنية علمانية ذات توجهات يسارية مستلهَمة من إيديولوجيات حركات التحرير في العالم الثالث في خمسينات وستينات القرن العشرين ، وفي جوهرها لا تزال ملتزمة بإقامة دولة ديمقراطية وعلمانية للجميع في فلسطين . غير أنه استراتيجياً ، كانت فتح ملتزمة بحل الدولتين منذ السبعينات . من جانبها ، تبدي حماس استعداداً بأن تسمح لإسرائيل بالانسحاب بالكامل من كافة الأراضي الفلسطينية ، بحيث تعقبها هدنة لمدة عشر سنوات قبل أن تناقش أي حلٍّ مستقبلي .

وقد تصدت حماس لسياسة فتح المؤيدة لعملية أوسلو ، بالإضافة لعدم إيلائها اهتماماً كافياً للرفاه الاقتصادي والاجتماعي للشعب الفلسطيني ، وفشلها الأساسي في إنهاء الاحتلال . واكتسب التحدي أهمية أكبر حين قررت حماس ، في منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة ، دخول انتخابات

= كما تؤكد أن السبيل الأوحد لتحرير فلسطين هو الجهاد ، وأن المؤتمرات والحلول السلمية المقترحة للقضية الفلسطينية تتعارض مع عقيدة حركة المقاومة الإسلامية ، وأن التفريط في أي جزء من فلسطين هو تفريط في جزء من الدين ، وأن قضية فلسطين قضية دينية في الأساس . (المترجمة)

المجلس التشريعي وانتخابات البلدية كحزب سياسي . وكانت شعبية حماس في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة قد نمت بفضل دورها البارز في الانتفاضة الثانية في العام ٢٠٠٠ ، حيث كان أعضاؤها على استعداد كي يكونوا «قنابل بشرية» ، أو على الأقل القيام بدور فاعل أكبر في مقاومة الاحتلال ، (تجدر الإشارة هنا بأنه أثناء تلك الانتفاضة أظهر أعضاء شباب في حركة فتح الصمود والالتزام ذاتهما ، ولا يزال مروان البرغوثي ، أحد أبرز قادة فتح الأيقونيين ، مسجوناً في إسرائيل لدوره في الانتفاضة) .

هذا وخلقت وفاة ياسر عرفات في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤ فراغاً سياسياً في القيادة ، فتعين على السلطة الوطنية الفلسطينية ، وفقاً لدستورها ، إجراء انتخابات رئاسية . لكن حماس قاطعت هذه الانتخابات ، التي أجريت عام ٢٠٠٥ ، بزعم أنها ستكون وثيقة الصلة بعملية أوسلو للسلام وبالتالي لن تكون انتخابات ديمقراطية . إلا أنها شاركت في العام نفسه في الانتخابات البلدية ، محققة نتائج جيدة ، حيث سيطرت على أكثر من ثلث البلديات في الأراضي المحتلة . وحققت نتائج أفضل في العام ٢٠٠٦ في انتخابات المجلس التشريعي للسلطة الوطنية الفلسطينية ، حاصدة أغلبية مريحة ، ليكون لديها الحق بالتالي في تشكيل الحكومة - وهو ما فعلته لفترة قصيرة ، قبل أن تتصادم مع كل من حركة فتح وإسرائيل . في الصراع الذي اندلع لاحقاً ، أُطيح بحماس من السلطة السياسية في الضفة الغربية ، لكن الحركة سيطرت على قطاع غزة . ويشكل إحجام حماس عن قبول اتفاقية أوسلو ، ورفضها الاعتراف بإسرائيل والتزامها بالكفاح المسلح الخلفية للخرافة التي سأقوم بتمحيصها هنا . فحركة حماس توصم بأنها منظمة إرهابية ، في كل من الإعلام وفي القانون . من جهتي ، سوف أدّعي بأنها حركة تحرير ، ومشروعة في هذا الخصوص .

تتعلق الخرافة الثانية التي أبحثها بالقرار الإسرائيلي الذي خلق الفراغ في قطاع غزة ، الأمر الذي مكّن حماس ليس فقط من الفوز في انتخابات ٢٠٠٦ ، وإنما أيضاً الإطاحة بفتح بالقوة في العام ذاته . هذا القرار هو الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من القطاع بعد نحو أربعين عاماً من الاحتلال .

والخرافة الثانية التي نحن بصددها هنا هي أن هذا الانسحاب كان بادرة سِلْم أو صلح، قوبلت بالعداء والعنف. وكما أقوم به في هذا الفصل، من الضروري مناقشة جذور القرار الإسرائيلي والنظر بتمعن في التأثير الذي خلفه هذا القرار على غزة منذ ذلك الحين. في الحقيقة، أزعم بأن القرار كان جزءاً من استراتيجية الغرض منها تقوية قبضة إسرائيل على الضفة الغربية وتحويل قطاع غزة إلى سجن كبير يمكن حراسته ومراقبته من الخارج. ولم تسحب إسرائيل جيشها وجهازها الأمني السري من القطاع فحسب؛ بل سحبت أيضاً - وبطريقة مؤلمة للغاية - آلاف المستوطنين اليهود الذين أرسلتهم الحكومة هناك منذ العام ١٩٦٩، لذا، سوف أزعم بأن النظر إلى هذا القرار بوصفه بادرة سلمية إنما يُعدّ خرافة. لقد كان أقرب إلى توزيع استراتيجي للقوات، مما مكّن إسرائيل من الردّ بقسوة على النصر الذي حققته حماس، مع نتائج كارثية على سكان غزة.

أما الخرافة الثالثة والأخيرة التي سأسعى إلى استقصائها فهي ادعاء إسرائيل بأن الأفعال التي قامت بها منذ العام ٢٠٠٦ كانت جزءاً من حرب دفاعية ضد الإرهاب. وعلى غرار ما فعلت في مكان آخر، سوف أتجرأ بأن أسميها «إبادة جماعية تصاعدية» لسكان غزة.

حماس منظمة إرهابية

أثار فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في العام ٢٠٠٦ موجة من ردة الفعل الإسلاموفوبية في إسرائيل. ومن من هذه اللحظة فصاعداً، تم تعزيز شيطنة الفلسطينيين كعرب «بغيضين» بإلصاق صفة «مسلمين متطرفين» بهم. وصاحبت لغة الكراهية سياسات عدوانية جديدة معادية للفلسطينيين فاقمت الوضع سوءاً في الأراضي المحتلة، على نحو تخطى الوضع الحالي المروع والكئيب سلفاً.

وسبق أن شهدت إسرائيل اندلاع عدة موجات من الإسلاموفوبيا في الماضي؛ الأولى كانت في أواخر ثمانينات القرن الماضي حين تورّط عدد محدود

من العمال الفلسطينيين - عددهم ٤٠ شخصاً من بين مجتمع قوامه ١٥٠ ألف شخص - في حوادث طعن ضد رؤسائهم في العمل وعابري السبيل من اليهود. كنتيجة لهذه الاعتداءات، ربط الأكاديميون والصحفيون والسياسيون عمليات الطعن بالإسلام - الدين والثقافة على حد سواء - دون أية إشارة إلى الاحتلال أو سوق العمل الأقرب إلى الاسترقاق، والتي ظهرت على هوامشه.[1] واندلعت موجة أكثر حدة من الإسلاموفوبيا أثناء الانتفاضة الثانية في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠. ولما كانت الجماعات الإسلامية - والانتحاريون خاصة - هم المنخرطون بصورة رئيسية في الانتفاضة المعسكرة، كان من الأسهل بالنسبة للنخبة السياسية والإعلام في إسرائيل شيطنة «الإسلام» في عيون عدد كبير من الإسرائيليين.[2] ثم بدأت موجة ثالثة في العام ٢٠٠٦، إثر فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية التشريعية. وكانت السمات ذاتها الخاصة بالموجتين السابقتين جليّة في هذه الموجة أيضاً. ولعل السمة الأبرز هي وجهة النظر الاختزالية لكل ما هو «مسلم» باعتباره مقترناً بالعنف والإرهاب والوحشية.

كما سبق وأن بينت في كتابي فكرة إسرائيل،[3] بين العامين ١٩٤٨ و١٩٨٢ تم شيطنة الفلسطينيين من خلال عقد مقارنات مع النازيين.[4] والعملية ذاتها المتعلقة بتشبيه الفلسطينيين بالنازيين تنسحب في الوقت الراهن على الإسلام عموماً، والناشطين باسمه تحديداً. ولقد ظل هذا الأمر مستمراً مادامت حماس ورديفتها حركة الجهاد الإسلامي منخرطتين في نشاط عسكري وفدائي وإرهابي. وفي واقع الأمر، فإن خطاب التطرف محا التاريخ الغني للإسلام السياسي في فلسطين، بالإضافة إلى الأنشطة الاجتماعية والثقافية المتنوعة التي قامت بها حماس منذ ظهورها.

ويُظهر تحليلاً أكثر حيادية حجم المغالاة في شيطنة حماس بتصويرها كمجموعة من المتعصبين القساة والمعتوهين.[5] فعلى غرار الحركات الأخرى داخل الإسلام السياسي، عكست الحركة ردة فعل محلية معقدة إزاء الحقائق القاسية للاحتلال، كما جاءت استجابة للمسارات المشوشة التي قدمتها القوى

الفلسطينية الاشتراكية والعلمانية في الماضي . وأولئك الذين لديهم مقاربة تحليلية أكثر عمقاً لهذا الوضع كانوا مستعدين تماماً لفوز حماس في الانتخابات التشريعية في العام ٢٠٠٦ ، بخلاف الحكومات الإسرائيلية والأمريكية والأوروبية . من المفارقة أن المثقفين والمستشرقين ، ناهيك عن السياسيين الإسرائيليين ورؤساء أجهزة الاستخبارات ، هم الذين تفاجأوا بنتيجة الانتخابات أكثر من أي شخص آخر . وما أدهش تحديداً الخبراء العظام المختصين في الشأن الإسلامي في إسرائيل هي الطبيعة الديمقراطية للانتصار . ففي قراءتهم الجمعية ، لا يمكن أن يكون المسلمون المتعصّبون ديمقراطيين أو يحظون بشعبية . هؤلاء الخبراء أنفسهم أظهروا سوء فهم مماثلاً للماضي . فمنذ صعود الإسلام السياسي في إيران والعالم العربي ، تصرف مجتمع الخبراء في إسرائيل كما لو أن المستحيل كان يتكشّف أمام أعينهم .

لفترة طويلة ، اتّسم التقييم الإسرائيلي للفلسطينيين بسوء الفهم ، وما نجم عنه بالتالي من تنبّؤات خاطئة ، خاصة في ما يتعلق بالقوى الإسلامية السياسية داخل فلسطين . ففي العام ١٩٧٦ ، سمحت حكومة رابين بإجراء انتخابات بلدية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، حيث قادتها حساباتها الخاطئة إلى الاعتقاد بأن الكادر القديم من السياسيين الموالين للأردن سيتم انتخابهم في الضفة الغربية وأولئك الموالين لمصر في القطاع . لكن الغالبية العظمى من الناخبين صوّتوا لمرشحي منظمة التحرير الفلسطينية .[٦] هذا الأمر فاجأ الإسرائيليين ، مع أنه كان يجب أن يكون متوقّعاً . ففي النهاية ، كان تنامي نفوذ وشعبية منظمة التحرير الفلسطينية يسير جنباً إلى جنب مع مسعى إسرائيل لتضييق الخناق على الحركات العلمانية والاشتراكية في المجتمع الفلسطيني ، إن لم يكن إقصاؤها تماماً ، سواء في مخيمات اللاجئين أو داخل الأراضي المحتلة . والحق ، فقد أصبحت حماس لاعباً مهماً على الأرض والفضل في ذلك يعود جزئياً إلى سياسة إسرائيل بتشجيع بناء بنية تحتية تعليمية إسلامية في غزة كقوة معادلة لقبضة حركة فتح العلمانية على السكان المحليين .

في العام ٢٠٠٩ ، صرح أفنر كوهين ، الذي خدم في قطاع غزة في الفترة

التي بدأت حماس فيها تكتسب نفوذاً في أواخر ثمانينات القرن الماضي، وكان مسؤولاً عن الشؤون الدينية في الأراضي المحتلة، لصحيفة وول ستريت جورنال قائلاً: «إن حماس، للأسف، صنيعة إسرائيل».[٧] ويوضح كوهين كيف ساعدت إسرائيل «المجمع الإسلامي»، الذي أسسه الشيخ أحمد ياسين عام ١٩٧٩، كمؤسسة خيرية، كي يصبح حركة سياسية قوية، انبثقت منها حركة حماس عام ١٩٨٧. وقد أسس الشيخ ياسين، وهو رجل دين مقعد وشبه أعمى حركة حماس، كما كان الزعيم الروحي للحركة حتى اغتياله عام ٢٠٠٤. وكانت إسرائيل قد تواصلت معه في الأصل، عارضةً عليه المساعدة مع وعد بالسماح له بتوسيع نفوذه. وكان الإسرائيليون يأملون بأنه من خلال مؤسسته الخيرية ونشاطه التعليمي سيتمكن هذا الزعيم الكاريزمي من معادلة نفوذ حركة فتح العلمانية في قطاع غزة وخارجه. جدير بالذكر أنه في أواخر سبعينات القرن الماضي، شهدت إسرائيل، على غرار الولايات المتحدة وبريطانيا، حركات وطنية علمانية (يندبون اليوم غيابها)، شكّلت أسوأ عدو للغرب.

في كتابه أن تعرف حماس To Know the Hamas، يورد الصحفي الإسرائيلي شلومو إلدار حكاية مماثلة عن الروابط القوية بين الشيخ ياسين وإسرائيل.[٨] فبمباركة إسرائيل ودعمها، افتتح «المجمع الإسلامي» جامعة عام ١٩٧٩، كمؤسسة أكاديمية مستقلة، بالإضافة إلى شبكة من النوادي والمساجد. وفي العام ٢٠١٤، خلصت صحيفة واشنطن بوست إلى نتائج مشابهة بشأن العلاقة الوثيقة بين إسرائيل و«المجمع الإسلامي» حتى تحوله إلى حماس عام ١٩٨٨.[٩] في العام ١٩٩٣، أصبحت حماس المعارضة الرئيسية لاتفاقية أوسلو. ومع استمرار التأييد للاتفاقية، شهدت حماس تراجعاً في شعبيتها. غير أنه حين بدأت إسرائيل تتخلى عن كل التعهدات تقريباً التي قدمتها أثناء المفاوضات، ازدادت شعبية حماس ثانية. ولعل العامل المهم على وجه الخصوص سياسة إسرائيل الاستيطانية والاستخدام المفرط من جانبها للقوة ضد السكان المدنيين في الأراضي المحتلة.

بيد أن شعبية حماس وسط الفلسطينيين لم تعتمد فقط على نجاح أو فشل

اتفاقية أوسلو ؛ فقد أسرت أيضاً قلوب وعقول عدد كبير من المسلمين (الذين يشكلون الغالبية في الأراضي المحتلة) نظراً لفشل الحداثة العلمانية في إيجاد حلول لصعوبات الحياة اليومية تحت الاحتلال. وكما هو الحال مع الجماعات الإسلامية السياسية في مختلف أنحاء العالم العربي، دفع فشل الحركات العلمانية في توفير العمل والرفاهية والأمان الاقتصادي العديد من الناس للعودة إلى الدين، الذي منحهم عزاءً كما أسس شبكات خيرية وتضامنية. وفي الشرق الأوسط ككل، كما هو الحال في العالم عموماً، استفاد من التحديث والعلمانية حفنة قليلة من البشر في حين ظل العديد من الناس تعساء وفقراء ويشعرون بالمرارة. لقد بدا الدين دواء شافياً لكل داء، بل وحتى خياراً سياسياً في بعض الأحيان.

وكانت حماس قد كافحت كثيراً للفوز بحصة كبيرة من الدعم الشعبي حين كان ياسر عرفات على قيد الحياة ؛ لكن وفاته في العام ٢٠٠٤ خلقت فراغاً لم تكن قادرة على أن تملأه على الفور. ولم يتمتع محمود عباس (أبو مازن)، خليفة عرفات، بالشرعية والاحترام ذاتهما لسلفه. وحقيقة أن إسرائيل والغرب جردت عرفات من شرعيته الرئاسية في حين حظي أبو مازن بالقبول كرئيس إنما انتقصت من شعبيته وسط الجيل الأصغر سناً في المناطق الريفية غير المطوّرة وفي مخيمات اللاجئين الفقيرة. وعملت وسائل القمع الإسرائيلية الجديدة التي تم استحداثها إبان الانتفاضة الثانية - تحديداً بناء الجدار الفاصل وحواجز الطرق والاغتيالات المستهدفة - على تآكل الدعم للسلطة الفلسطينية أكثر فأكثر، كما عززت من شعبية حماس ومكانتها. لذا لن نجانب الصواب إذا ما خلُصنا إلى أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة قامت بكل ما تستطيع القيام به كي لا تترك أمام الفلسطينيين أي خيار سوى منح الثقة والتصويت للجماعة الوحيدة المستعدة لمقاومة الاحتلال الذي وصفه الكاتب الأمريكي الشهير مايكل شيبون بـ «أسوأ ظلم شاهدته في حياتي».(١٠)

والتفسير الوحيد الذي قدمه معظم «الخبراء» الإسرائيليين حول الشأن الفلسطيني، داخل المؤسسة وخارجها، في ما يتعلق بصعود حركة حماس

يستحضر نموذج «صراع الحضارات» لصامويل هنتنغتون الذي يتبناه المحافظون الجدد، كوسيلة لفهم الطريقة التي يعمل بها التاريخ. فقد قسم هنتنغتون العالم إلى ثقافتين، عقلانية وغير عقلانية، سوف تصطدمان في النهاية لا محال. وبتصويتهم لحماس، فإن الفلسطينيين برهنوا، كما يُفترض، بأنهم اختاروا الجانب «غير العقلاني» من التاريخ - وهو وضع لا مفرّ منه بالنظر إلى ديانتهم وثقافتهم. وقد عبّر بنيامين نتنياهو عن هذا الأمر بفجاجة أكبر حين تحدث عن الهوة الثقافية والأخلاقية التي تفصل بين الشعبين.(١١)

ومن الواضح أن الفشل الجلي للجماعات والأفراد الفلسطينيين ممن برزوا على خلفية التعهد بإجراء مفاوضات مع إسرائيل جعل الأمر يبدو كما لو أنه توجد بدائل قليلة جداً. في هذا الوضع، فإن النجاح الظاهر للجماعات الإسلامية المقاتلة في طرد الإسرائيليين من قطاع غزة منح بعض الأمل. بيد أن المسألة لا تقف عند ذلك؛ فحماس حالياً باتت متغلغلة في المجتمع الفلسطيني، والفضل في ذلك يُعزى لمساعيها الحقيقية في رفع المعاناة عن الناس العاديين من خلال توفير التعليم والعلاج والرعاية الاجتماعية. وبذات القدر من الأهمية، فإن موقف حماس من حق العودة للاجئي ١٩٤٨، خلافاً لموقف السلطة الفلسطينية؛ كان واضحاً ولا لبس فيه. ولقد أيدت حماس هذا الحق علناً، في حين أرسلت السلطة الفلسطينية رسائل ملتبسة، بما في ذلك تصريح لأبو مازن تنازل فيه عن حق العودة إلى مسقط رأسه في مدينة صفد.

فك الارتباط الإسرائيلي كان بادرة سلام

يشكّل قطاع غزة أكثر قليلاً من ٢ في المئة من مساحة فلسطين. هذه الجزئية لا يتم التطرق إليها أبداً في الأخبار التي تتناول القطاع، كما لم تتم الإشارة لها في التغطية الإعلامية الغربية للأحداث الدرامية في غزة في صيف ٢٠١٤. في الواقع، فإن مساحة القطاع في البلد بحيث إنه لم يكن قائماً كمنطقة أو إقليم منفصل في الماضي. فقبل صهينة فلسطين في العام ١٩٤٨، لم يكن تاريخ غزة فريداً أو مختلفاً عن بقية فلسطين، وكان دوماً متّصلاً إدارياً

وسياسياً ببقية أنحاء البلاد . وبصفتها أحد مناطق فلسطين وبواباتها البحرية الأساسية على العالم ، فقد نزعت غزة إلى تطوير أسلوب حياة كوزموبوليتاني أكثر مرونة ، لا يختلف عن المجتمعات التي تشكل وجهة لقضاء الإجازات والكائنة في شرقي المتوسط في العصر الحديث . وجلب موقعها على الساحل وعلى «طريق البحر» [الذي يعدّ أحد أقدم وأهم الطرق البحرية التجارية في الشرق الأوسط يعود تاريخه إلى العصر البرونزي] من مصر إلى لبنان معه الرخاء والاستقرار - إلى أن تم الإخلال بهذا الوضع وتدميره تقريباً من خلال التطهير العرقي لفلسطين عام ١٩٤٨ .

وتم إنشاء القطاع في الأيام الأخيرة من حرب ١٩٤٨ ، حيث كان منطقة دفعت فيه القوات الإسرائيلية مئات الآلاف من الفلسطينيين من مدينة يافا ومناطقها الجنوبية إلى بلدة بئر السبع ، في حين تم طرد آخرين إلى المنطقة من بلدات مثل المجدل (عسقلان) في أواخر خمسينات القرن الماضي ؛ في المراحل النهائية من التطهير العرقي . وهكذا ، أضحى جزء ريفي صغير من فلسطين أكبر مخيم للاجئين على وجه الأرض . ولا يزال كذلك في يومنا هذا . وبين العامين ١٩٤٨ و١٩٦٧ ، تم رسم حدود هذا المخيم الضخم وتضييق الخناق عليه بشدة بفعل السياسات الإسرائيلية والمصرية المتعاقبة . فقد منعت كلا الدولتين أي حركة خارج القطاع ، وكنتيجة لذلك ، أضحت ظروف الحياة أصعب فأصعب ؛ مع تضاعف عدد القاطنين فيه . وعشية الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ ، كانت الطبيعة الكارثية لهذا التحول الديمغرافي القسري جلية ؛ فخلال عقدين من الزمان أصبح هذا الجزء الساحلي الريفي من جنوب فلسطين أكثر المناطق اكتظاظاً بالسكان في العالم ، دون وجود البنية التحتية والوظيفية لدعمه .

خلال السنوات العشرين الأولى للاحتلال ، سمحت إسرائيل ببعض الحركة خارج المنطقة التي تم تطويقها بسياج ؛ حيث تم السماح لعشرات الآلاف من الفلسطينيين بالانضمام إلى سوق العمل الإسرائيلي كعمّال مكروهين يتلقون أجوراً متدنية . أما الثمن الذي طالبت به إسرائيل لقاء هذا الأمر فهو

الاستسلام التام . وحين لم يكن هناك التزام بذلك ، كان يتم تجريد العمّال من حرية الحركة . وقبل التوصل لاتفاقية أوسلو في العام ١٩٩٣ ، عمدت إسرائيل إلى تصوير القطاع كجيب ، حيث كان معسكر السلام يأمل بأن يصبح القطاع متمتّعاً بحكم ذاتي أو جزءاً من مصر . في الأثناء ، تمنى المعسكر القومي اليميني بتضمين القطاع ضمن «أرض إسرائيل» التي حلموا بإقامتها في فلسطين .

ومكّنت اتفاقية أوسلو الإسرائيليين من إعادة تأكيد موقع القطاع ، ككيان جيوسياسي منفصل - ليس فقط خارج فلسطين ككل ، بل أيضاً بمعزل عن الضفة الغربية . ظاهرياً ، كان كل من قطاع غزة والضفة الغربية تحت سيطرة السلطة الفلسطينية ، لكن أي حركة بشرية بينهما معتمدة على رضا إسرائيل . وهذه كانت سمة نادرة وسط الظروف ، وهو أمر تلاشى تقريباً مع وصول بنيامين نتنياهو إلى السلطة عام ١٩٩٦ . في الوقت نفسه ، تحكمت إسرائيل ، كما لا تزال تفعل حالياً ، بالبنية التحتية لخدمات الماء والكهرباء . ومنذ العام ١٩٩٣ ، استخدمت هذه السيطرة لضمان رفاهية المجتمع الاستيطاني اليهودي من جهة ، ولابتزاز السكان الفلسطينيين للخضوع من جهة ثانية . وعلى مدى الخمسين سنة الماضية ، اضطر سكان القطاع تبعاً لذلك للاختيار بين أن يكونوا معتقلين أو رهائن أو سجناء في فضاء بشري لا يُطاق .

يتعين علينا أن ننظر إلى الصدامات العنيفة بين إسرائيل وحماس منذ العام ٢٠٠٦ ضمن هذا السياق التاريخي . وفي ضوء ذاك السياق ، يجب أن نرفض وصف الممارسات الإسرائيلية بأنها جزء من «الحرب ضد الإرهاب» ، أو «حرب للدفاع عن النفس» . كما لا ينبغي أن نقبل تصوير حماس بوصفها امتداداً للقاعدة ، أو جزءاً من شبكة الدولة الإسلامية ، أو مجرد بيدق في مخطط إيراني تحريضي للسيطرة على المنطقة . وإذا كان هناك جانب قبيح في وجود حماس في غزة ، فإنما يكمن في الممارسات المبكرة للجماعة ضد الفصائل الفلسطينية في الأعوام من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٧ . وكان الصدام الأكبر مع «فتح» في قطاع غزة ، حيث ساهم كلا الطرفين في الاحتكاك الذي تفجر في نهاية

المطاف إلى حرب أهلية . وكان الصدام قد اندلع بعدما فازت حماس في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ لتشكّل الحكومة التي ضمت وزيراً من حماس مسؤولاً عن القوات الأمنية . وفي محاولة لإضعاف حماس ، نقل الرئيس محمود عباس تلك المسؤولية إلى رئيس جهاز الأمن الفلسطيني - وهو عضو من فتح . فردّت حماس من خلال تشكيل قواتها الأمنية الخاصة بها في القطاع .

في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦ ، أشعلت مواجهة عنيفة في معبر رفح بين الحرس الرئاسي والقوات الأمنية لحماس مجابهة سوف تستمر حتى صيف ٢٠٠٧, وكان الحرس الرئاسي وحدة عسكرية تابعة لفتح ، قوامها ٣٠٠٠ رجل ، مؤلفة في الغالب من قوات ولاؤها لعباس ؛ تلقت تدريبها على يد مستشارين أمريكيين في مصر والأردن (إذ كانت واشنطن قد خصصت نحو ٦٠ مليون دولار لدعمها .) وكانت الحادثة قد اشتعل فتيلها بسبب رفض إسرائيل السماح لرئيس وزراء السلطة الفلسطينية ، القيادي الحمساوي إسماعيل هنية ، بدخول القطاع - حيث كان يحمل تبرعات نقدية من دول عربية ، قُدِّرت بعشرات الملايين من الدولارات . فما كان من قوات حماس فيما بعد إلا أن انقضت على وحدة مراقبة الحدود ، المؤلفة من الحرس الرئاسي ، ليندلع القتال .(١٢)

ومن ثم تدهور الوضع بسرعة ؛ فقد تعرضت سيارة هنية للاعتداء بعدما دخل القطاع . وألقت حماس باللائمة على فتح بسبب الاعتداءات . واندلعت الصدامات في القطاع وفي الضفة الغربية أيضاً . وفي الشهر ذاته ، قررت السلطة الفلسطينية إقالة الحكومة التي تقودها حماس واستبدالها بحكومة طوارئ . هذا الأمر أشعل صدامات عنيفة بين الجانبين ؛ استمرت حتى نهاية مايو/أيار ٢٠٠٧ ؛ وهو ما تسبب في وفاة العشرات وإصابة عدد كبير بجروح ، (ويُقدَّر أن نحو ١٢٠ شخصاً لقوا حتفهم) . ولم ينته الصراع إلا حين انقسمت الحكومة الفلسطينية إلى حكومتين : واحدة في رام الله وأخرى في غزة .(١٣)

وعلى الرغم من أن الطرفين يتحملان مسؤولية المذبحة ، كان هناك أيضاً عامل خارجي (كما علمنا من «وثائق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية» التي

تم تسريبها لقناة «الجزيرة» في ٢٠١١)(*) حرّض فتح ضد حماس. ففكرة منع قيام معقل محتمل لحماس في قطاع غزة، بمجرد انسحاب الإسرائيليين، عُرضت على فتح في العام ٢٠٠٤ من قبل جهاز الاستخبارات البريطاني (MI6) الذي وضع خطة أمنية الغرض منها «تشجيع السلطة الفلسطينية وتمكينها من الإيفاء بالتزاماتها الأمنية بالكامل ... من خلال الانتقاص من قدرات الرافضين (يتم تسميتهم في الوثيقة لاحقاً بأنهم حماس)».[١٤] وكان رئيس الوزراء البريطاني آنذاك، توني بلير، قد أولى المسألة الفلسطينية اهتماماً خاص، آملاً بأن يحدث تأثيراً يمكن أن يبرّئ، أو يصفح عن مغامرته الكارثية في العراق. ولخصت صحيفة **الغارديان** طبيعة انخراطه بأنه تشجيع فتح على سحق حماس.[١٥] وتم إسداء نصيحة مماثلة لفتح من قبل إسرائيل والولايات المتحدة، في مسعى للحيلولة دون استيلاء حماس على قطاع غزة. غير أن الأمور تعقّدت والخطة الاستباقية جاءت بنتيجة عكسية بطرق عدة.

لقد كان هذا جزئياً صراعاً بين سياسيين تم انتخابهم ديمقراطياً وبين أولئك ممن كانوا لا يزالون يجدون صعوبة في قبول قرار الناس. لكن هذه ليست كل الحكاية؛ فما تكشف في غزة هو معركة بين الوكلاء المحليين لإسرائيل والولايات المتحدة - تحديداً فتح وأعضاء السلطة الفلسطينية، الذين أصبح معظمهم وكلاء دون قصد، خاضعين أيضاً لإسرائيل - وبين أولئك الذين عارضوهم. والطريقة التي تعاملت بها حماس مع الفصائل الأخرى عاملتهم السلطة الفلسطينية بمثلها في الضفة الغربية لاحقاً. وقد يجد المرء صعوبة بالغة في التغاضي عن أي من الفعلين أو التهليل له. ومع ذلك، يستطيع المرء أن

(*) وثائق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية أو «أوراق فلسطين» Palestine Papers كما عُرفت باللغة الإنجليزية: وهي وثائق سرية حصلت عليها قناة «الجزيرة» وصحيفة «القدس العربي» وصحيفة «الغارديان» البريطانية. يبلغ عدد الوثائق ١٦٨٤ حول عملية مفاوضات السلام. ومعظم هذه الوثائق تم تسريبها من مكتب صائب عريقات، كبير المفاوضين الفلسطينيين. ظهرت هذه الوثائق بين ٢٣ و٢٦ يناير/كانون الثاني ٢٠١١، حيث تغطي الفترة من العام ١٩٩٩ وحتى العام ٢٠١٠. (المترجمة)

يفهم تماماً لماذا قد يعارض الفلسطينيون العلمانيون إقامة حكومة دينية ؛ وكما هو الحال في أجزاء عديدة من الشرق الأوسط ، فإن الصراع على دور الدين والتقاليد في المجتمع سوف يستمر أيضاً . غير أنه في الوقت الراهن ، تتمتع حماس بدعم عدد كبير من الفلسطينيين العلمانيين ، بل وبإعجابهم بطرق عدة ، وذلك بسبب نضالها ضد إسرائيل . والصحيح أن ذاك النضال هو القضية الحقيقية ؛ فبحسب الرواية الرسمية ، فإن حماس منظمة إرهابية منخرطة في ممارسات شريرة تقوم بها ضد إسرائيل المسالمة التي انسحبت من قطاع غزة . لكن هل انسحبت إسرائيل من أجل السلام؟ الجوب هو قطعاً لا .

للتوصل إلى فهم أفضل للمسألة ، يتعين علينا العودة إلى ١٨ إبريل/نيسان ٢٠٠٤ ، اليوم الذي تلا اغتيال القائد الحمساوي عبدالعزيز الرنتيسي . ففي ذاك اليوم ، أجرت الإذاعة الإسرائيلية مقابلة مع يوفال شتاينيتز ، رئيس لجنة الدفاع والشؤون الخارجية في الكنيست وأحد المساعدين المقربين من نتنياهو . وقبل أن يصبح سياسياً ، درّس الفلسفة الغربية في جامعة حيفا . وقد زعم شتاينيتز أنه صاغ فلسفته متأثراً بديكارت ، لكن يبدو أنه كسياسي كان أكثر تأثراً بالقوميين الرومانسيين مثل غوبينو(*) وفيشته(**) ، اللذين شددا على نقاء الجنس كشرط للتفوق القومي .[١٦] وبدت ترجمة هذه الأفكار الأوروبية حول التفوق العنصري داخل السياق الإسرائيلي جلية ما إن سأله المحاور بشأن خطط الحكومة إزاء

(*) آرثر دو غوبينو : (١٨١٦ - ١٨٨٢) : دبلوماسي وكاتب فرنسي طور نظرية «تفوق الجنس الآري» ، ليساعد بذلك في إضفاء شرعية على العنصرية من خلال «النظرية العنصرية العلمية» . من مؤلفاته المعروفة «مقالة في التفاوت بين الأجناس البشرية» ، وهو كتاب ضخم يحاجج فيه أن هناك فروقات بين مختلف الأجناس البشرية ، وأن العرق الأبيض متفوق على غيره ، وأن الحضارات تتعرض للانحطاط والانهيار إذا كان هناك اختلاط بين الأجناس . (المترجمة)

(**) يوهان غوتليب فيشته : (١٧٦٢ - ١٨١٤) : فيلسوف ألماني من رواد الحركة الفلسفية المعروفة بـ«المثالية الألمانية» التي تطورت من الكتابات النظرية والأخلاقية لإيمانويل كانت . ولفيشته مؤلفات أيضاً في الفلسفة السياسية ، حيث يشتهر بأنه أحد مؤسسي القومية الألمانية . (المترجمة)

القادة الفلسطينيين المتبقين ؛ فضحك كل من المحاوِر والمتحاور ، متفقيْن بأن الخطط يجب أن تشمل اغتيال أو تفجير القيادة الحالية بالكامل ، أي جميع أعضاء السلطة الفلسطينية - نحو ٤٠ ألف شخص . وصرح شتاينيتز بالقول : «أنا سعيد للغاية لأن الأمريكيين عادوا أخيراً إلى رشدهم ، ويدعمون سياساتنا بالكامل» .(١٧) في اليوم نفسه ، كرّر بيني موريس ، من جامعة بن غوريون ، دعمه للتطهير العرقي للفلسطينيين ، زاعماً بأن هذه أفضل طريقة لحل الصراع .(١٨)

ها قد أصبحت الآراء التي كانت تعتبر هامشية في أفضل الأحوال ، ومجنونة في أسوئها ، في قلب الإجماع اليهودي الإسرائيلي ، تروّج لها المؤسسات الأكاديمية الرسمية عبر البرامج التلفزيونية التي تُبثّ وقت الذروة باعتبارها الحقيقة الوحيدة . لقد كانت إسرائيل في العام ٢٠٠٤ مجتمعاً يعاني من جنون الارتياب ، عاقداً العزم على إنهاء الصراع بالقوة والتدمير ، أيا كان الثمن الذي سيتكبّده مجتمعها أو ضحاياها المحتملون . وغالباً ما كانت هذه النخبة تحظى بدعم الإدارة الأمريكية والنخب السياسية الغربية فقط ، بينما كان المراقبون أصحاب الضمائر الحية في بقية أنحاء العالم يتابعون ما يجري عاجزين ومرتبكين . لقد كانت إسرائيل أشبه بطائرة يقودها طيار آلي ؛ فالطريق مرسومة سلفاً ، والسرعة محدّدة سلفاً . أما الوجهة فهي إنشاء إسرائيل كبرى ، تشمل نصف الضفة الغربية وجزءاً صغيراً من قطاع غزة (وهو ما يشكل بالتالي نحو ٩٠ في المئة من فلسطين التاريخية) . . «إسرائيل كبرى» دون حضور فلسطيني ، مع إقامة جدران عالية تفصلها عن السكان الأصليين ، الذين سيتم حشرهم في معسكري اعتقال كبيرين في غزة وما تبقى من الضفة الغربية . ضمن هذه الرؤية ، فإن الفلسطينيين في إسرائيل يستطيعون إما الالتحاق بملايين اللاجئين الذين يرزحون تحت وطأة المعاناة في المخيمات ، أو الخضوع لنظام فصل عنصري قائم على التمييز والإذلال .

في تلك السنة نفسها ، أي عام ٢٠٠٤ ، أشرف الأمريكيون على ما يطلقون عليه «خريطة الطريق» إلى السلام . وكانت هذه فكرة سخيفة اقترحها في

الأساس الرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن) في صيف ٢٠٠٢ ، بل إنها كانت بعيدة الاحتمال أكثر من اتفاقية أوسلو . تقوم الفكرة على تقديم خطة إنعاش اقتصادي للفلسطينيين إلى جانب تقليص الوجود العسكري الإسرائيلي في أجزاء من الأراضي المحتلة لنحو ثلاث سنوات . وبعد ذلك سيتم عقد قمة من شأنها أن تضع نهاية ، بطريقة ما ، للصراع مرة واحدة وإلى الأبد .

في أجزاء عدة من العالم الغربي ، أخذت وسائل الإعلام «خريطة الطريق» والتصور الإسرائيلي لإسرائيل الكبرى (بما في ذلك جيوب فلسطينية تتمتع بالحكم الذاتي) باعتبارهما الأمر ذاته - طارحةً كلاهما بأنهما يقدمان الطريق الآمن الوحيد للسلام والاستقرار . ولقد أوكلت مهمة تحويل هذا التصور إلى واقع إلى «الرباعية» (أي اللجنة الرباعية حول الشرق الأوسط ، أو «رباعية مدريد» كما يُشار لها أحياناً) ، التي شُكّلت في العام ٢٠٠٢ للسماح للأمم المتحدة ، والولايات المتحدة ، وروسيا ، والاتحاد الأوروبي للعمل معاً لتحقيق السلام في إسرائيل - فلسطين . كهيئة تنسيقية في جوهرها تتألف من وزراء الخارجية للأعضاء الأربعة ، أصبحت «الرباعية» فاعلة في العام ٢٠٠٧ حين عينت توني بلير ، رئيس وزراء بريطانيا السابق ، كمبعوثها الخاص إلى الشرق الأوسط . واستأجر بلير الجناح الجديد بالكامل في فندق «أميريكان كولوني» الأسطوري في القدس كمقرّ له . وقد كانت هذه عملية مكلفة تماماً ، كراتب بلير ، لم ينتج عنها شيء .

ووظف الناطقون باسم الرباعية خطاباً عن السلام تضمّن إشارات إلى انسحاب إسرائيلي كامل ، ونهاية المستوطنات اليهودية ، وحل الدولتين . وقد ولد هذا الأمر أملاً لدى بعض المراقبين ممن كانوا لا يزالون يؤمنون بأن هذا المسار معقول . غير أنه على الأرض ، سمحت «خريطة الطريق» ، على غرار اتفاقية أوسلو ، لإسرائيل بمواصلة تطبيق خطتها الأحادية في ما يتعلق بإنشاء «إسرائيل الكبرى» . والفرق هو أنه ، هذه المرة ، كان مهندس الخطة أرييل شارون ، وهو سياسي أكثر تركيزاً وتصميماً من إسحق رابين ، أو شيمون بيريز ، أو بنيامين نتنياهو . لقد كانت لديه مناورة مفاجئة عدد قليل جداً تنبؤوا بها : وهي تقديم

عرض بإخلاء المستوطنات الإسرائيلية من قطاع غزة . تقدم شارون بهذا العرض فجأة في العام ٢٠٠٣ ، ثم ضغط على زملائه كي يتبنوه ؛ وهو ما فعلوه في غضون عام ونصف العام . وفي العام ٢٠٠٥ ، تم إرسال الجيش إلى القطاع لإخلاء المستوطنين المعارضين بالقوة . فماذا كان يكمن وراء هذا القرار؟

لقد كانت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة واضحة للغاية بشأن مستقبل الضفة الغربية ، بينما لم تكن واثقة تماماً بشأن ما الذي يمكن أن تفعله بقطاع غزة.[١٩] وكانت الاستراتيجية المتعلقة بالضفة الغربية هي ضمان أن تظل تحت الحكم الإسرائيلي ، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة . ومعظم الحكومات منذ العام ١٩٦٧ ، بما في ذلك حكومة شارون ، كانت تأمل بأن يتم تنظيم عملية الحكم هذه كجزء من «عملية السلام» . ضمن هذا التصور ، كان من الممكن أن تصبح الضفة الغربية دولة - في حال بقيت بانتوستان . لقد كانت هذه هي الفكرة القديمة لكل من يغال آلون وموشيه ديان منذ عام ١٩٦٧ ؛ أي أن تكون المناطق المكتظة بالسكان الفلسطينيين خاضعة للحكم من الخارج . لكن الوضع اختلف حين تعلق الأمر بقطاع غزة . فقد كان شارون قد اتفق مع القرار الأصلي للحكومات السابقة ، ومعظمها حكومات من حزب العمل ، القاضي بإرسال المستوطنين إلى قلب قطاع غزة ، تماماً كما دعم بناء المستوطنات في شبه جزيرة سينا ، التي تم إخلاؤها بالكامل بموجب اتفاقية السلام الثنائية مع مصر . وفي القرن الحادي والعشرين ، بات مقتنعاً بوجهات النظر البراغماتية لأعضاء بارزين في كل من حزب الليكود وحزب العمل بشأن إمكانية مغادرة غزة من أجل الاحتفاظ بالضفة الغربية.[٢٠]

قبل عملية أوسلو للسلام ، لم يعقّد وجود المستوطنين اليهود في قطاع غزة الأمور ، لكن ما إن ظهرت الفكرة الجديدة الخاصة بقيام سلطة فلسطينية ، حتى أصبح هذا الوجود عبئاً على إسرائيل بدلاً من فائدة . ونتيجة لذلك ، كان عدد كبير من صانعي السياسة الإسرائيليين ، حتى أولئك الذين لم يتقبلوا على الفور فكرة الإخلاء ، يبحثون عن طرق لإخراج القطاع من عقولهم وقلوبهم . وقد أصبح هذا واضحاً حين تم تطويق القطاع بسياج من الأسلاك الشائكة ، بعد

توقيع اتفاقية السلام، وتقييد حركة العمال الغزيين داخل إسرائيل والضفة الغربية بشدة. استراتيجياً، كان من الأسهل في هذا الوضع الجديد إحكام السيطرة على غزة من الخارج، لكن هذا الأمر لم يكن ممكناً بالكامل مع بقاء المجتمع الاستيطاني في الداخل.

أحد الحلول كان تقسيم القطاع إلى منطقة يهودية، مع توفير منفذ مباشر إلى إسرائيل، ومنطقة فلسطينية. ولقد نجح هذا الأمر حتى اندلاع الانتفاضة الثانية. فالطريق الذي يربط بين المستوطنات ضمن تكتل غوش قطيف الاستيطاني كان هدفاً سهلاً للانتفاضة. وتكشفت هشاشة وضع المستوطنين بالكامل. وتضمنت تكتيكات الإسرائيليين خلال هذا الصراع عمليات قصف كثيفة وتدمير لجيوب المقاتلين الفلسطينيين؛ وهو ما أدى في إبريل/نيسان ٢٠٠٢ إلى ارتكاب مجزرة بحق فلسطينيين أبرياء في مخيم جنين. هذه التكتيكات لم يكن من السهل تطبيقها في قطاع غزة المكتظ سكانياً بسبب وجود المستوطنين اليهود. لذا، لم يكن مفاجئاً أن يفكر شارون بعد عام من شن العدوان العسكري الأكثر وحشية على الضفة الغربية، من خلال عملية «الدرع الواقي» كما عُرفت: بإخلاء المستوطنين من غزة بغية تسهيل تنفيذ سياسة الردع. غير أنه في العام ٢٠٠٤، وإذ لم يتمكن من فرض إرادته السياسية على غزة، دعا بدلاً من ذلك إلى تنفيذ سلسلة اغتيالات طالت قيادات من حماس. لقد كان شارون يأمل بأن يحدث تأثيراً في المستقبل باغتيال اثنين من قادة حماس الكبار، هما عبدالعزيز الرنتيسي (الذي اغتيل في ١٧ إبريل/نيسان ٢٠٠٤) والشيخ أحمد ياسين (الذي اغتيل في ٢٢ مارس/آذار ٢٠٠٤). وحتى مصدر رزين مثل صحيفة هآرتس افترضت أنه بعد عمليتي الاغتيال هاتين، سوف تفقد حماس قاعدة نفوذها في قطاع غزة مكتفيةً بوجود غير فاعل في دمشق، وهو وجود يمكن أن تضربه إسرائيل أيضاً، إذا اقتضى الأمر ذلك. وأبدت الصحيفة أيضاً انبهارها بالدعم الأميركي لعمليتي الاغتيال (على الرغم من أن كلاً من الصحيفة والأمريكيين سيظهرون دعماً أقل لسياسة الاغتيالات لاحقاً).(٢١)

وتم تنفيذ عمليات القتل هذه قبل فوز حماس بالانتخابات التشريعية وسيطرتها على قطاع غزة . بكلمات أخرى ، لم تعمل سياسة الاغتيالات الإسرائيلية على إضعاف حماس ؛ بل على العكس ، عززت شعبيتها ونفوذها . لقد كان شارون يريد أن تبسط السلطة الفلسطينية سيطرتها على غزة وتعاملها كالمنطقة «أ» في الضفة الغربية ؛ لكن هذه النتيجة لم تتحقق . لذا ، اضطر شارون للتعامل مع غزة بإحدى طريقتين : إما إخلاء المستوطنين كي يقتصّ من حماس دون أن يجازف بتعريض المواطنين الإسرائيليين للأذى ؛ أو مغادرة المنطقة بالكامل كي يعيد تركيز جهوده على ضم الضفة الغربية ، أو أجزاء منها . وكي يضمن أن يتم فهم البديل الثاني دولياً ، نظم شارون تمثيلية هزلية صدقها الجميع . وإذ بدأ «يطنطن» بشأن إخلاء المستوطنين من القطاع ؛ قارنت حركة غوش إيمونيم الدينية هذا الفعل بالمحرقة ، ونظم أعضاء الحركة عرضاً حقيقياً للتلفزيون حين تم إخراجهم من بيوتهم . وبدا الأمر كما لو كانت هناك حرب أهلية في إسرائيل بين أولئك الذين كانوا يؤيدون المستوطنين وأولئك على اليسار ، بمن فيهم خصوم عتاة لشارون في الماضي ، ممن أيدوا خطته لمبادرة سلام .(٢٢)

داخل إسرائيل ، هذه الخطوة أضعفت الأصوات المعترضة ، وفي بعض الحالات أخرستها تماماً . واقترح شارون أنه مع الانسحاب من غزة وصعود حماس هناك ، لم تكن ثمة جدوى في المضي قدماً في تنفيذ الأفكار العظيمة مثل اتفاقية أوسلو . واقترح بأن يظل الوضع القائم كما هو عليه في الوقت الراهن ، وهو ما وافق عليه بعد مرضه خليفته إيهود أولمرت عام ٢٠٠٧ . لقد كانت هناك حاجة لاحتواء حماس في غزة ، لكن لم يكن ثمة داع للاستعجال بإيجاد حل للضفة الغربية . وأطلق أولمرت على هذه السياسة وصف «الأحادية» : فمادام لا توجد هناك مفاوضات مهمة في المستقبل القريب مع الفلسطينيين ، على إسرائيل أن تقرر بصورة أحادية أي أجزاء من الضفة الغربية تريد أن تضمها ، وأي أجزاء يمكن أن تخضع لحكم ذاتي من قبل السلطة الفلسطينية . لقد كان هناك شعور وسط صانعي السياسة الإسرائيليين بأن هذا

المسار سيكون مقبولاً لكل من الرباعية والسلطة الفلسطينية . حتى الآن ، بدا وأن الأمر نجح .

مع عدم وجود ضغط دولي قوي إلى جانب وجود جار ضعيف ممثلاً بالسلطة الفلسطينية ، معظم الإسرائيليين لم يشعروا بأن الاستراتيجية إزاء الضفة الغربية تشكل مسألة ذات شأن كبير . وكما أظهرت الحملات الانتخابية منذ العام ٢٠٠٥ ، فقد فضل المجتمع اليهودي مناقشة قضايا اقتصادية اجتماعية ، ودور الدين في المجتمع ، والحرب ضد حماس وحزب الله . وإلى حد ما فقد تقاسم حزب العمل ، وهو الحزب المعارض الرئيسي ، تصور الحكومة الائتلافية ، وبالتالي كان داخل الحكومة وخارجها منذ العام ٢٠٠٥ . حين تعلق الأمر بالضفة الغربية ، أو إيجاد حل للمسألة الفلسطينية ، بدا وأن المجتمع الإسرائيلي قد توصل إلى إجماع . وما عزّز هذا الحس بالإجماع هو إخلاء المستوطنين من غزة على يد إدارة شارون اليمينية . بالنسبة لأولئك ممن كانوا يعتبرون أنفسهم على اليسار من الليكود ، فإن الخطوة التي قام بها شارون كانت بادرة سلام ، ومواجهة شجاعة مع المستوطنين . لقد أصبح بطلاً في نظر اليسار ، كما في نظر الوسط واليمين الوسط مثل ديغول الذي قام بإخراج «الأقدام السوداء»(*) من الجزائر من أجل السلام . وصار ينظر إلى ردة الفعل الفلسطينية في قطاع غزة والانتقاد الذي وجهته السلطة الفلسطينية للسياسات الإسرائيلية منذ ذلك الحين بوصفه دليلاً على غياب أي شريك فلسطيني للسلام يكون حصيفاً وموثوقاً به .

وبخلاف صحفيين شجعان مثل جدعون ليفي وعميرة هاس في صحيفة هآرتس ، وحفنة قليلة من حزب ميريتس الصهيوني اليساري الصغير ، وبعض

(*) الأقدام السوداء : مصطلح يطلق على المستوطنين الأوروبيين الذين هاجروا إلى دول المغرب العربي ، وتحديداً في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي لها الذي استمر من العام ١٨٣٠ وحتى العام ١٩٦٢، أغلبية المستوطنين ينحدرون من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا ومالطا ، وقد عاشوا هناك لأجيال متتالية ، قبل أن يغادروا الجزائر بعد استقلالها في العام ١٩٦٢ ، بمئات الآلاف . (المترجمة)

إجماعات المعادية للصهيونية ، فإن المجتمع اليهودي في إسرائيل التزم الصمت عملياً ، ما أعطى الحكومات منذ العام ٢٠٠٥ حرية مطلقة في تبني أي سياسة تجاه الفلسطينيين تراها مناسبة . وهذا هو السبب وراء عدم التطرق إلى الاحتلال وأهواله ضمن أجندة حركة الاحتجاجات في العام ٢٠١١ التي حرّكت مشاعر نصف مليون إسرائيلي (من بين عدد السكان البالغ عددهم سبعة ملايين) . هذا الغياب لأي نقد أو خطاب عام كان قد أتاح لشارون سلفاً في آخر سنة له في السلطة ، عام ٢٠٠٥ ، بالسماح بقتل المزيد من الفلسطينيين العزّل ، وبتجويع المجتمع الرازح تحت الاحتلال من خلال فرض حظر التجول وفترات طويلة من الإغلاق . وحين كان الفلسطينيون في الأراضي المحتلة ينتفضون من وقت لآخر ، كانت الحكومة الآن تملك رخصة كي ترد بقوة وعزم أكبر .

وكانت الحكومات الأمريكية السابقة قد دعمت السياسات الإسرائيلية بغض الطرف عن تأثيرها في الفلسطينيين أو كيف كان الفلسطينيون ينظرون إليها . بيد أن هذا الدعم كان يستلزم مفاوضات وبعض الأخذ والرد .

حتى بعد اندلاع الانتفاضة الثانية في ٢٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ ، حاول البعض في واشنطن النأي بالولايات المتحدة عن رد فعل إسرائيل على الانتفاضة . لبعض الوقت ، بدا الأمريكيون منزعجين بشأن الحقيقة أن عدداً كبيراً من الفلسطينيين كانوا يُقتلون يومياً ، وأن عدداً كبيراً من الضحايا كانوا أطفالاً . كما كان هناك بعض الضيق إزاء استخدام إسرائيل العقوبات الجماعية وهدم البيوت والقيام باعتقالات دون محاكمة . لكنهم اعتادوا على كل هذا ، وحين صادق الإجماع الإسرائيلي على العدوان على الضفة الغربية في إبريل/نيسان ٢٠٠٢ - وهو فصل غير مسبوق من الوحشية في تاريخ الاحتلال المشين - اعترضت الإدارة الأمريكية فقط على عمليات الضم وبناء المستوطنات من جانب واحد التي كانت محظورة صراحةً في خريطة الطريق التي تحظى برعاية أمريكية أوروبية .

في العام ٢٠٠٤ ، طلب شارون دعم كل من الولايات المتحدة وبريطانيا لاستيطان الضفة الغربية مقابل الانسحاب من قطاع غزة ، وكان له ما أراد .

وكان الأمريكيون قد رفضوا في البداية خطته التي تم تمريرها في إسرائيل كخطة سلام بالتراضي، بوصفها غير مجدية (حيث أدانت بقية دولة العالم الخطة بعبارات أقوى). لكن الإسرائيليين كانوا يأملون بأن التشابهات بين السلوك الأمريكي والبريطاني في العراق وبين سياسات إسرائيل في فلسطين سوف تجعل الولايات المتحدة تغير موقفها. وكانوا محقين في ذلك. وتجدر الإشارة إلى أنه حتى اللحظة الأخيرة، ترددت واشنطن قبل أن تمنح شارون الضوء الأخضر للانسحاب من غزة. وفي ١٣ إبريل/نيسان ٢٠٠٤، تكشّف مشهد غريب في شارع مطار بن غوريون. فقد ظلت طائرة رئيس الوزراء واقفة مكانها لبضع ساعات بعد موعد مغادرتها المقرّر. في الداخل، كان شارون قد رفض السماح لها بالتوجه إلى واشنطن إلى أن حصل على الموافقة على خطته الجديدة المعروفة باسم «خطة فك الارتباط». وقد دعم الرئيس بوش خطة فك الارتباط في جوهرها. لكن ما وجد مستشاروه صعوبة في استيعابه هو الرسالة التي طلب شارون من بوش أن يوقع عليها كجزء من التأييد الأمريكي. وتضمنت الرسالة وعداً أمريكياً بعدم الضغط على إسرائيل في المستقبل بشأن تحقيق تقدم في عملية السلام، وإقصاء حق العودة من أية مفاوضات مستقبلية. وقد أقنع شارون مساعدي بوش بأنه لن يكون قادراً على توحيد الرأي العام الإسرائيلي وراء خطة فك الارتباط دون تأييد أمريكي.(٢٣)

في الماضي، كان الأمر في العادة يستغرق بعض الوقت قبل أن يخضع المسؤولون الأمريكيون لحاجة السياسيين الإسرائيليين للإجماع. أما هذه المرة فلم يستغرق الأمر سوى ثلاث ساعات. ونعرف الآن أنه كان هناك سبب آخر لإحساس شارون بالحاجة الملحة؛ فقد كان يعرف بأنه يخضع للتحقيق من الشرطة بشأن تهم خطيرة بالفساد، وكان يحتاج أن يقنع الجمهور الإسرائيلي بالوثوق به في وجه دعوى قضائية معلّقة. وعلى حد قول يوسي ساريد، عضو الكنيست اليساري: «كلما اتسع نطاق التحقيق، اتسع فك الارتباط»، وذلك في معرض إشارته إلى العلاقة بين مشاكل شارون في المحكمة والتزامه بالانسحاب.(٢٤) لقد كان يجب أن يستغرق الأمر من الإدارة الأمريكية وقتاً

أطول مما أخذته للوصول إلى قرار . فعلياً ، كان شارون يطلب من بوش أن يتخلى تقريباً عن كل التزام قدمه الأمريكيون حول فلسطين . وقدّمت الخطة انسحاباً إسرائيلياً من غزة وإغلاق حفنة من المستوطنات هناك ، بالإضافة إلى عدة مستوطنات أخرى في الضفة الغربية مقابل ضم غالبية مستوطنات الضفة الغربية إلى إسرائيل . وكان الأمريكيون يعرفون أيضاً جيداً كيف تعمل قطعة حاسمة في الأحجية . فبالنسبة لشارون ، لم يكن من الممكن ضم تلك الأجزاء من الضفة الغربية التي كان يطمع فيها إلا باستكمال الجدار الذي بدأت إسرائيل بتشييده عام ٢٠٠٣ ، ليشطر المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية . لكنه لم يتوقع اعتراض المجتمع الدولي – فقد أضحى الجدار الرمز الأكثر أيقونية للاحتلال ، للدرجة التي رأت معها محكمة العدل الدولية أن الجدار يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان . والزمن له الكلمة الفصل في ما إذا كانت هذه نقطة تحول ذات دلالة أم لا .(٢٥)

بينما كان شارون ينتظر في طائرته ، أعطت واشنطن دعمها لمخطط ترك معظم الضفة الغربية في أيدٍ إسرائيلية وكل اللاجئين في المنفى – وأعطت موافقتها الضمنية عل الجدار . ولقد اختار شارون الرئيس الأمريكي المثالي كحليف محتمل لخططه الجديدة ؛ فقد كان الرئيس جورج دبليو بوش شديد التأثر بالصهاينة المسيحيين ، ولعله كان يشاطرهم وجهة نظرهم بأن وجود اليهود في الأرض المقدسة هو جزء من تحقيق سيناريو يوم القيامة ، الذي يشكل مقدمة لمجيء المسيح الثاني . ولم يخفِ مستشارو بوش من المحافظين الجدد الأكثر علمانية إعجابهم بالحرب على حماس ، التي ترافقت مع وعود إسرائيل بالإخلاء والسلام . لقد كانت العمليات الإسرائيلية الناجحة ظاهرياً – معظمها عمليات الاغتيال المستهدفة في العام ٢٠٠٤ – دليلاً بالوكالة على أن حرب أمريكا الخاصة على الإرهاب مُقدر لها أن تنجح . في الحقيقة ، لقد كان «نجاح» إسرائيل تشويهاً للحقائق على الأرض على نحو يدعو للتهكم . فالتراجع النسبي في العمليات الفدائية الفلسطينية والنشاط الإرهابي إنما يعود لعمليات الإغلاق وحظر التجول وحبس أكثر من مليوني شخص في بيوتهم دون عمل أو طعام

لفترات طويلة من الزمن . وحتى غير المحافظين كان يجب أن يكونوا قادرين على استيعاب أن هذا الأمر لن يوفر حلاً طويل الأمد للعداء والعنف اللذين تستفزّهما قوة احتلالية سواء في العراق أو فلسطين .

وحظيت خطة شارون بموافقة خبراء العلاقات العامة في إدارة بوش ، الذين استطاعوا أن يقدموها كخطوة أخرى نحو تحقيق السلام واستخدامها لصرف الانتباه عن الكارثة المتنامية في العراق . وكانت ربما مقبولة أيضاً للمستشارين الأكثر إنصافاً ، الذين كانوا يتطلعون بشدة لتحقيق بعض التقدم ، لدرجة أقنعوا أنفسهم معها بأن الخطة وفرت فرصة للسلام ولمستقبل أفضل . هؤلاء الناس نسوا منذ فترة طويل كيف يميّزون بين السلطة الآسرة للغة والواقع الذي تدّعي أنها تصفه ؛ إذ طالما أن الخطة تضمنت مصطلح «انسحاب» السحري ، كان يُنظر إليها جوهرياً بأنها أمر جيد حتى من جانب بعض الصحفيين المتزنين عادةً في الولايات المتحدة ، وزعماء حزب العمل الإسرائيلي (الذين عزموا على الانضمام إلى حكومة شارون باسم الإجماع المقدس) ؛ وزعيم حزب ميريتس اليساري الإسرائيلي المنتخب حديثاً ، يوسي بيلين .(٢٦)

بحلول نهاية العام ٢٠٠٤ ، أدرك شارون أنه لم يكن لديه سبب كي يقلق من الضغط الخارجي . فحكومات أوروبا والولايات المتحدة كانت غير راغبة أو عاجزة عن وضع حد للاحتلال أو الحيلولة دون إلحاق مزيد من التدمير بحق الفلسطينيين . وأولئك الإسرائيليون الذين كانوا مستعدين للمشاركة في حركات مناهضة للاحتلال كانوا أقل عدداً ومحبطين في وجه الإجماع الجديد . وليس مفاجئاً أنه في ذلك الوقت ، صحت الجمعيات المدنية في أوروبا والولايات المتحدة على إمكانية لعب دور رئيسي في الصراع ، وقد التفوا حول فكرة «حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات» . عدد لا بأس به من المنظمات والاتحادات النقابية والأفراد التزموا بجهد شعبي جديد ، متعهدين بالقيام بكل ما في مقدورهم لجعل الإسرائيليين يفهمون بأن سياسات مثل تلك التي يتبناها شارون لها ثمن .

منذ ذلك الحين ، من المقاطعة الأكاديمية وحتى العقوبات الاقتصادية ، تم

اتخاذ كل السبل الممكنة في الغرب. والرسالة هناك كانت واضحة أيضاً: فحكوماتهم لا تقل مسؤولية عن إسرائيل إزاء النكبات التي حلّت بالشعب الفلسطيني في الماضي والحاضر والمستقبل. وقد طالبت حركة «المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات» (BDS) بتطبيق سياسة جديدة لمواجهة استراتيجية شارون أحادية الجانب، ليس فقط لأسباب أخلاقية أو تاريخية، وإنما أيضاً من أجل أمن الغرب وبقائه. وكما أظهر الدليل منذ أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ على نحو مؤلم، فقد عمل الصراع بسبب فلسطين على إضعاف النسيج الثقافي المتعدد للمجتمع الغربي، حيث باعد ما بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي أكثر فأكثر، كما أصبحت العلاقة بين الجانبين كابوسية. وبدا أن فرض ضغط على إسرائيل ثمن صغير يتعين دفعه من أجل السلام العالمي والاستقرار الإقليمي والمصالحة في فلسطين. وهكذا، لم يكن الانسحاب الإسرائيلي من غزة جزءاً من خطة سلام. فوفقاً للرواية الإسرائيلية الرسمية كانت بادرة سلام استجاب لها الفلسطينيون الجاحدون أولاً بانتخاب حماس، ثم بإطلاق الصواريخ على إسرائيل. بناء على ذلك، لم يكن هناك جدوى أو حكمة في القيام بأي انسحاب إضافي من أي من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكل ما كانت إسرائيل تستطيع القيام به هو الدفاع عن نفسها. أضف إلى ذلك فإن «الصدمة النفسية» التي «قادت تقريباً إلى حرب أهلية» كان الغرض منها إقناع المجتمع الإسرائيلي بأن ذاك لم يكن فصلاً يستحق التكرار.

هل كانت الحرب على غزة حرباً للدفاع عن النفس؟

على الرغم من أنني شاركت في تأليف كتاب (مع نوعام تشومسكي) تحت عنوان **الحرب على غزة** The War on Gaza، فإنني لستُ واثقاً بأن «الحرب» هو المصطلح المناسب لوصف ما الذي حدث في العمليات العسكرية الإسرائيلية السابقة على القطاع، بدءاً من العام ٢٠٠٦. في الحقيقة، بعد شن عملية «الرصاص المصبوب» في العام ٢٠٠٩، آثرتُ أن أطلق على السياسة الإسرائيلية

«إبادة تصاعدية» . لقد ترددت قبل أن أستخدم هذا المصطلح المشحون عاطفياً ، ومع ذلك لا أستطيع أن أعثر على مصطلح آخر لوصف ما حدث بدقة . وبسبب ردود الفعل التي تلقيتها ، من بين آراء أخرى من نشطاء بارزين في حقوق الإنسان ، حيث أشارت إلى انزعاج ما يصاحب مثل هذا الاستخدام للمصطلح ، أعدتُ التفكير بشأنه لبعض الوقت ، لكنني عدتُ إلى توظيفه مؤخراً تتملّكني قناعة أكبر : فهذا المصطلح هو الطريقة الوحيدة المناسبة لوصف ما كان الجيش الإسرائيلي يقوم به في قطاع غزة منذ العام ٢٠٠٦ .

في ٢٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦ ، نشرت منظمة «بتسيلم» الإسرائيلية لحقوق الإنسان تقريرها السنوي حول الفظاعات التي يتم ارتكابها في الأراضي المحتلة . ففي ذلك العام ، قتلت القوات الإسرائيلية ٦٦٠ مواطناً فلسطينياً ، وهو أكثر من ثلاثة أضعاف ما كان عليه العام الماضي ، حين تم قتل ٢٠٠ فلسطيني . ووفق «بتسليم» ، في العام ٢٠٠٦ كان هناك ١٤١ طفلاً بين القتلى . ومعظم الضحايا كانوا من قطاع غزة ، حيث دمّرت القوات الإسرائيلية نحو ٣٠٠ منزل وسحقت أسر بأكملها . وهذا يعني أنه منذ العام ٢٠٠٠ ، قتلت القوات الإسرائيلية ٤٠٠٠ فلسطيني ، نصفهم أطفال ، كما أصيب أكثر من ٢٠ ألف شخص بجروح .(٢٧)

وتعد «بتسليم» منظمة محافظة ، وقد يكون رقم القتلى والجرحى أكبر من ذلك . غير أن المسألة لا تتعلق فقط بالقتل العمد المتصاعد ، وإنما بالاستراتيجية التي تقف وراء هذه الممارسات . فخلال العقد الماضي ، واجه صانعو السياسة الإسرائيليين واقعيْن مختلفيْن تماماً في الضفة الغربية وقطاع غزة . ففي الضفة الغربية ، كانوا أقرب من أي وقت مضى لاستكمال بناء حدودهم الشرقية . وكان الجدال الإيديولوجي الداخلي قد توقف ، والخطة الرئيسية الخاصة بضم نصف الضفة الغربية كانت قيد التنفيذ بسرعة كبيرة . وتم تأخير المرحلة الأخيرة بسبب وعود قدمتها إسرائيل ، تبعاً لبنود خريطة الطريق القاضية بعدم بناء أية مستوطنات جديدة . لكن صانعي السياسة سرعان ما وجدوا طريقتين للالتفاف على هذا الحظر المزعوم ؛ فأعادوا أولاً تعريف ثلث الضفة الغربية كجزء من

القدس الكبرى ، مما سمح لهم ببناء بلدات ومراكز مجتمعية داخل هذه المنطقة التي تم ضمّها حديثاً . وثانياً ، قاموا بتوسيع المستوطنات القديمة لدرجة لم نعد معها ثمة حاجة لبناء مستوطنات جديدة .

إجمالاً ، وضعت المستوطنات والقواعد العسكرية والطرق والجدار الفاصل إسرائيل في موقف يتيح لها القيام رسمياً بضم نصف الضفة الغربية تقريباً في أي وقت ترى ذلك ضرورياً . وداخل هذه المناطق ، يوجد عدد كبير من الفلسطينيين ممن ستواصل السلطات الإسرائيلية تطبيق سياسات ترحيل بطيئة وتدريجية بحقهم . وهذا أيضاً كان موضوعاً مملاً بحيث لم يستدع اهتمام وسائل الإعلام الغربية به ، كما كان مربكاً لمنظمات حقوق الإنسان على نحو لا يمكن التعاطي معه كمسألة ملحّة . وفي ما يتعلق بالإسرائيليين ، لم يكن ثمة داع للعجلة - فقد كانت لهم اليد العليا : فالانتهاكات وامتهان الكرامة الإنسانية يومياً كممارسة يقوم بها كل من الجيش والمؤسسة البيروقراطية كانت فاعلة كما شأنها دائماً في المساهمة في عملية تجريد الفلسطينيين من أراضيهم .

وقد حظي تفكير شارون الاستراتيجي بقبول الجميع ممن انضموا إلى حكومته الأخيرة ، بالإضافة إلى خليفته إيهود أولمرت . بل إن شارون ترك حزب الليكود وأسس حزب كاديما الوسطي ، الذي عكس هذا الإجماع حول السياسة إزاء الأراضي المحتلة .[٢٨] من جانب آخر ، لم يستطع شارون أو أي شخص آخر جاء بعده أن يطرح استراتيجية واضحة تجاه قطاع غزة . وفي نظر الإسرائيليين ، كان القطاع كياناً جيوسياسياً مختلفاً للغاية عن ذاك الخاص بالضفة الغربية ؛ فهو يقع بأيدي حماس ، في حين يبدو أن السلطة الفلسطينية تدير أراضي الضفة الغربية المتشظية بمباركة إسرائيلية وأمريكية . ولا توجد قطعة أرض واحدة في القطاع تطمع فيها إسرائيل ، كما لا توجد منطقة خلفية ، كالأردن ، يمكن أن تطرد الفلسطينيين إليها . فالتطهير العرقي كأداة للحل غير فعّال هنا .

وكانت الاستراتيجية الأولى التي تم تبينها في القطاع هي تجميع الفلسطينيين في غيتوهات ، لكن هذه الاستراتيجية لم تكن ناجعة . فالمجتمع المحاصَر عبّر عن إرادته بالحياة بإطلاق صواريخ بدائية على إسرائيل . وكان

العدوان التالي على هذا المجتمع غالباً أكثر وحشية وفظاعة . ففي ١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ ، غادرت القوات الإسرائيلية قطاع غزة . في الوقت نفسه ، اجتاح الجيش الإسرائيلي بلدة طولكرم ، وقام بسلسلة اعتقالات على نطاق واسع ، خاصة وسط نشطاء حركة الجهاد الإسلامي ، حليفة حماس ، كما قتل عدداً من أعضائها . فأطلقت الحركة تسعة صواريخ لم تتسبب في مقتل أحد . فما كان من إسرائيل إلا أن ردت بشن عملية «أول الغيث» .(٢٩) ولعله يجدر بنا أن نتأمل لحظة طبيعة تلك العملية . فقد بدأت عملية «أول الغيث» ، المستلهمة من الإجراءات العقابية التي تبنتها في البداية القوى الاستعمارية ثم الديكتاتوريات ضد المجتمعات المنتفضة أو السجينة أو المنفيّة ، بطائرات أسرع من الصوت حلّقت فوق غزة لترويع جميع السكان . تلت ذلك عمليات قصفة مكثفة لمناطق شاسعة من البحر والسماء والأرض . والغاية من وراء ذلك ، كما شرح الناطقون باسم الجيش الإسرائيلي ، حشد الضغط لإضعاف دعم المجتمع لمطلقي الصواريخ .(٣٠) . وكما كان متوقعاً ، وخاصةً من جانب الإسرائيليين ، فالعملية إنما عملت فقط على زيادة الدعم للمقاتلين ، وأعطت حافزاً إضافياً للقيام بمحاولتهم التالية . لقد كان الغرض الحقيقي من تلك العملية على وجه التحديد تجريبياً . فجنرالات إسرائيل أرادوا أن يعرفوا كيف سيُنظر إلى مثل هذه العمليات في الداخل ، وفي المنطقة عموماً ، وفي العالم الأكبر . وحين تبيّن أن الإدانة الدولية محدودة للغاية وغير ذات أثر ، كانوا راضين عن النتيجة .

ومنذ عملية «أول الغيث» اتبعت جميع العلميات اللاحقة النهج ذاته . وكان الفرق في تصعيدها : من خلال قوة نارية أكبر ، وضحايا أكثر ، وضرر جماعي أكبر ، ورد أكبر بصواريخ القسام ، كما هو متوقع . وأُضيف بعد رابع بعد العام ٢٠٠٦ حين استخدم الإسرائيليون وسائل أكثر ترويعاً بإحكام الطوق على سكان القطاع من خلال المقاطعة والحصار . ولم يغير أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط في يونيو/حزيران ٢٠٠٦ ميزان القوى بين حماس وإسرائيل ، لكنه وفر مع ذلك فرصة للإسرائيليين لتصعيد مهماتهم العقابية المزعومة والتكتيكية . ففي نهاية الأمر ، لم يكن هناك وضوح استراتيجي بشأن ما الذي يمكن القيام به

بخلاف مواصلة الدائرة اللانهائية من الإجراءات العقابية .

وواصل الإسرائيليون أيضاً إعطاء تسميات غريبة ، مشؤومة فعلياً ، لعملياتهم العسكرية . فعملية «أول الغيث» تلتها «أمطار الصيف» ، وهي التسمية التي تم إطلاقها على العمليات العقابية التي بدأت في يونيو/حزيران ٢٠٠٦, وقد جلبت «أمطار الصيف» معها مكوناً جديداً : غزو بري لأجزاء من قطاع غزة . وقد مكّن هذا الأمر الجيش من قتل المواطنين الفلسطينيين بفعالية أكبر وتقديم هذا كنتيجة للقتال العنيف داخل مناطق مكتظة سكانياً ؛ أي كنتيجة حتمية للظروف وليس كسياسة إسرائيلية . ومع نهاية الصيف ، جاءت عملية «غيوم الخريف» ، التي كانت أكثر فاعلية : ففي ١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦ ، قُتل سبعون مدنياً في أقل من ٤٨ ساعة . وبحلول نهاية ذاك الشهر ، قُتل نحو ٢٠٠ شخص ، نصفهم من الأطفال والنساء . وقد تزامنت بعض جوانب هذه العملية مع الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان ، مما جعل من الأسهل عليها مواصلة هذه العمليات دون إثارة الكثير من الانتباه الخارجي ، ناهيك عن النقد .

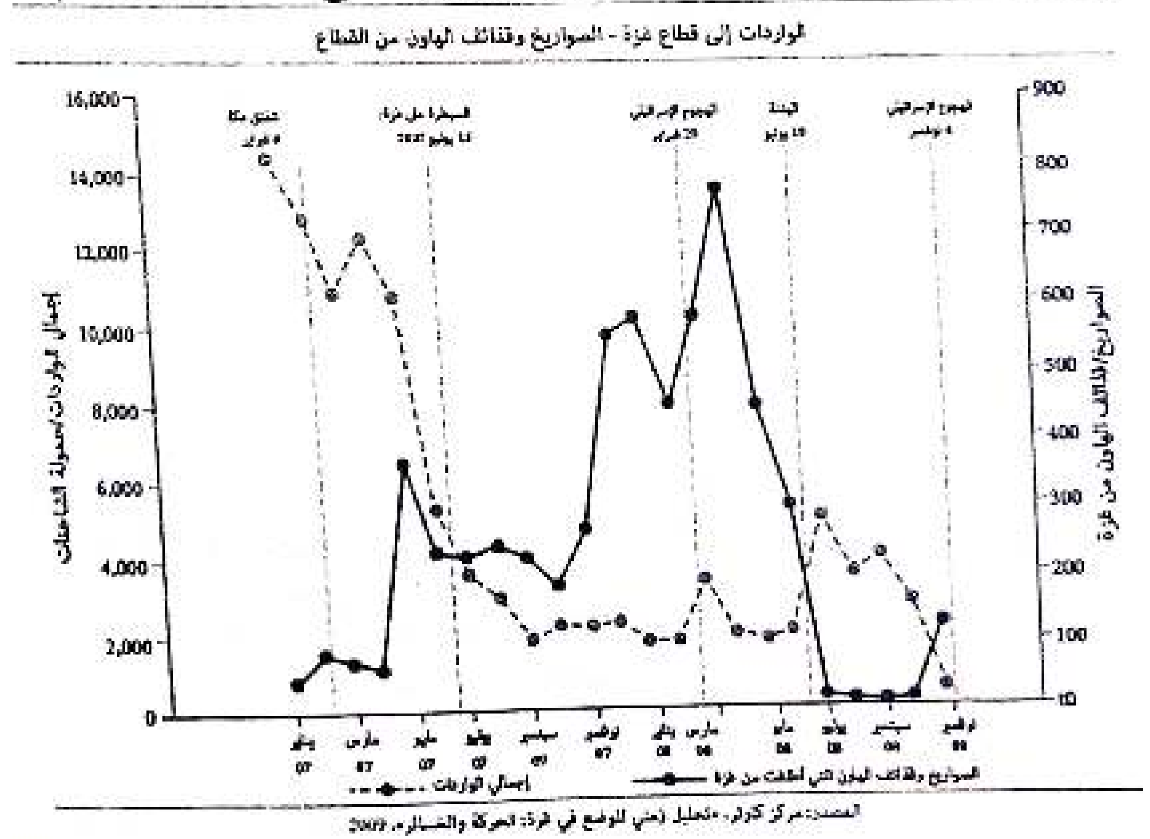
من «أول الغيث» وحتى «غيوم الخريف» بإمكان المرء رؤية التصعيد في جميع الجوانب . فأولاً تلاشى الفرق بين الأهداف «المدنية» و«غير المدنية» : فعمليات القتل المجنونة حولت سكان القطاع ككل إلى الهدف الرئيسي للعملية . وثانياً ، كان هناك تصعيد في توظيف كل آلة قتل محتملة يمتلكها الجيش الإسرائيلي . ثالثاً ، كانت هناك الزيادة السافرة في أعداد الضحايا . وأخيراً ، وهو الأهم ، تبلورت العمليات العسكرية تدريجياً إلى استراتيجية ، مشيرةً إلى الطريقة التي تعتزم فيها إسرائيل حل مشكلة قطاع غزة في المستقبل ؛ من خلال سياسة إبادة مدروسة . غير أن سكان القطاع واصلوا المقاومة ، وهو ما أدى إلى شنّ المزيد من عمليات الإبادة الإسرائيلية ، وإن فشلت حتى اليوم في إعادة احتلال المنطقة .

في العام ٢٠٠٨ ، جاءت عملية «الشتاء الساخن» العسكرية بعد عمليتي «الصيف» و«الخريف» . وكما هو متوقع ، أوقعت الجولة الجديدة من الهجمات

المزيد من القتلى في صفوف المدنيين ؛ أكثر من ١٠٠ قتيل في قطاع غزة ، الذي تم قصفه ثانية من الجو والبحر والبر ، كما تم اجتياحه . هذه المرة على الأقل ، بدا لوهلة بأن المجتمع الدولي مكترث للأمر ؛ حيث أدان الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إسرائيل بسبب «استخدامها غير المتكافئ للقوة» ، كما اتهماها بانتهاك القانون الدولي ؛ أما الانتقاد الأمريكي فكان «متوازناً» . لكن ذلك كان كافياً للتوصل إلى وقف لإطلاق النار ، على غرار مرات عديدة من وقف إطلاق النار التي يتم انتهاكها أحياناً من خلال شن عدوان إسرائيلي آخر.[٣١] وكانت حماس على استعداد لإطالة وقف إطلاق النار ، تحت مسمى «تهدئة» ، كاستراتيجية تعني أيديولوجياً فترة سلام طويلة جداً . كما نجحت أيضاً في إقناع معظم الفصائل في إيقاف إطلاق الصواريخ على إسرائيل ، وهو ما اعترف به مارك ريغيف ، الناطق باسم الحكومة الإسرائيلية .[٣٢]

وكان يمكن ضمان نجاح وقف إطلاق النار لو كان هناك تخفيف حقيقي للحصار الإسرائيلي . فعملياً ، كان هذا يعني زيادة كمية البضائع المسموح بإدخالها إلى غزة وتسهيل حركة الناس من وإلى القطاع . لكن إسرائيل لم تف

الواردات إلى قطاع غزة - الصواريخ وقذائف الهاون من القطاع



المصدر: مركز كارتر، «تحليل زمني للوضع في غزة: الحركة والمسار»، 2009

بوعودها في هذا الجانب . وكان المسؤولون الإسرائيليون صريحين للغاية حين أخبروا نظراءهم الأمريكيين بأن الخطة هي إبقاء اقتصاد غزة «على شفير الانهيار» .(٣٣) لقد كانت هناك علاقة مباشرة بين حدة الحصار وكثافة إطلاق الصواريخ على إسرائيل ، كما يوضح المخطط البياني المرفق ، والذي أعدّه مركز كارتر للسلام .

في ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨ ، خرقت إسرائيل وقف إطلاق النار بذريعة أنها كشفت نفقاً حفرته حركة حماس - زاعمة أن الحركة خططت لاستخدامه للقيام بعملية اختطاف أخرى . وكانت حماس قد انخرطت في بناء الأنفاق خارج غيتو غزة من أجل إدخال الطعام ، ونقل اليأس خارج القطاع ، وفعلياً كجزء من استراتيجيتها للمقاومة . واستخدام النفق كذريعة لانتهاك وقف إطلاق النار إنما يشبه قرار حماس انتهاك هذا الوقف لأن إسرائيل لديها قواعد عسكرية بالقرب من الحدود . أما مسؤولو حماس فزعموا بأن النفق المعني تم حفره لأسباب دفاعية . ولم يسبق لهم أبداً وأن تجنبوا التبجُّح بشأن غرض مختلف للنفق في حالات أخرى ، لذا فقد يكون ما زعموه صحيحاً . وكانت جمعية «صداقة» للتضامن الإيرلندي الفلسطيني قد نشرت تقريراً مفصلاً يضم أدلة تظهر بأن الضباط الإسرائيليين كانوا يدركون أنه لم يكن هناك أي خطر من النفق من أي نوع . لقد احتاجت الحكومة فقط إلى ذريعة للقيام بمسعى آخر لتدمير حماس .(٣٤)

من جانبها ، ردّت حماس على الاعتداء الإسرائيلي بإطلاق وابل من الصواريخ لم تتسبب في مقتل أو إصابة أي شخص . وأوقفت إسرائيل عدوانها لفترة قصيرة ، مطالبةً بأن توافق حماس على وقف لإطلاق النار تحت شروطها . وقاد رفض حماسْ إلى عملية «الرصاص المصبوب» سيئة الصيت التي شنتها إسرائيل في نهاية العام ٢٠٠٨ (حيث تم تغيير أسماء العمليات العسكرية الآن إلى أخرى ذات دلالات أكثر شؤماً) . هذه المرة كان القصف التمهيدي غير مسبوق - فقد ذكّر الجميع بالقصف البساطي [أي القصف المكثف والمتواصل لمنطقة بأسرها] على العراق في العام ٢٠٠٣ . وكان الهدف الرئيس هو البنية

التحتية المدنية ؛ فلم يتم توفير شيء - المستشفيات والمدارس والمساجد - حيث تم قصف وتدمير كل شيء . وردت حماس بإطلاق صواريخ على البلدان الإسرائيلية لم تُستهدف من قبل ، مثل بئر السبع وإسدود . وكان هناك عدد قليل من الضحايا المدنيين ، في حين أن معظم الإسرائيليين الذين قُتلوا ، وعددهم ١٣ في المجمل ، كانوا جنوداً لقوا حتفهم بسبب نيران صديقة . في مقارنة صارخة ، فقد ١٥٠٠ فلسطيني حياتهم في العملية العسكرية الإسرائيلية .(٣٥)

وهناك بعد ساخر جديد أضيف الآن : فقد وعد المتبرعون الدوليون والعرب بضخ المليارات كمساعدات لإعادة بناء ما ستقوم إسرائيل بتدميره ثانية في المستقبل . فحتى أسوأ كارثة يمكن أن تكون مربحة .

وجاءت الجولة التالية في العام ٢٠١٢ مع عمليتين عسكريتين : «الصدى الراجع» [في مارس/آذار ٢٠١٢] التي كانت أصغر حجماً بالمقارنة مع عمليات سابقة ؛ وعملية «عمود السحاب» في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢ الأكثر تأثيراً ، والتي وضعت نهاية لحركة الاحتجاجات الاجتماعية في إسرائيل ذاك الصيف ، بما انطوت عليه من فرصة لإسقاط الحكومة لفشل سياساتها الاجتماعية والاقتصادية ؛ إذ لا يوجد شيء مثل حرب تقع في الجنوب يمكن أن تقنع الإسرائيليين الشباب بالتوقف عن الاحتجاج والخروج للدفاع عن الوطن . لقد نجح ذلك من قبل ، ونجح هذه المرة أيضاً .

في العام ٢٠١٢ ، بلغت حماس تل أبيب للمرة الأولى - بصواريخ سببت ضرراً محدوداً ، ودون أن توقع ضحايا . في غضون ذلك ، ومع اختلال التوازن المألوف ، قُتل ٢٠٠ فلسطيني ، بمن فيهم عشرات الأطفال . ولم تكن هذه سنة سيئة بالنسبة لإسرائيل . فحكومات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة المنهكة لم تقم حتى بإدانة هجمات ٢٠١٢ ؛ بل في الواقع أثارت مراراً وتكراراً «حق إسرائيل بالدفاع عن نفسها» . لذا لا عجب بعد عامين من ذلك أن يفهم الإسرائيليون أن بإمكانهم المضي أبعد . فعملية «الجرف الصامد» العسكرية ، التي شنتها إسرائيل في صيف العام ٢٠١٤ ، كان يتم التخطيط لها لمدة عامين ؛

وفّر خطف ومقتل ثلاثة مستوطنين في الضفة الغربية ذريعة لتنفيذها، حيث قُتل خلال العملية ٢،٢٠٠ فلسطيني. وقد أصاب الشلل إسرائيل نفسها إلى حين، مع وصول صواريخ حماس إلى مطار بن غوريون.

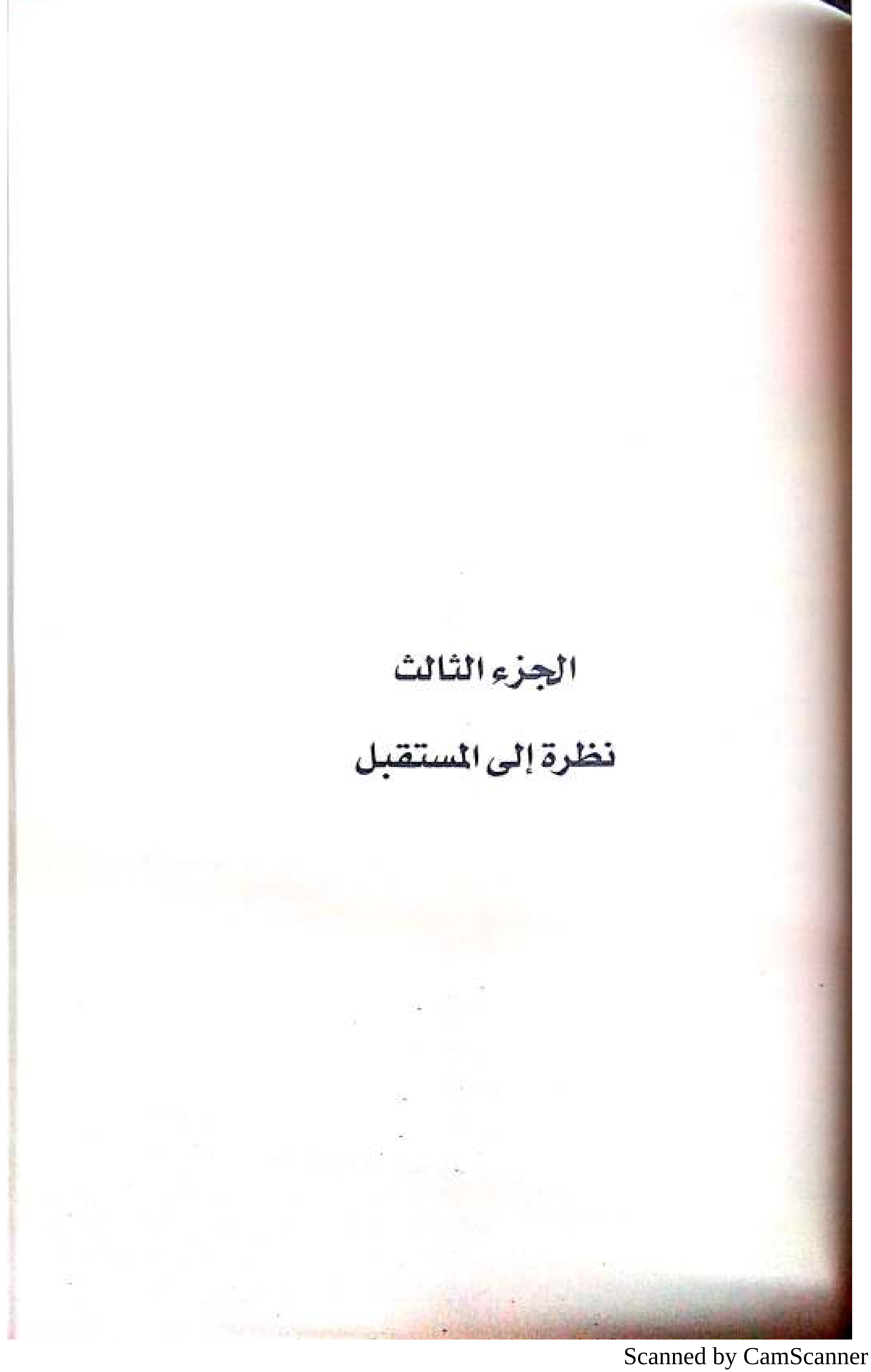
لأول مرة، اشتبك الجيش الإسرائيلي مع المقاتلين الفلسطينيين وجهاً لوجه، ليُفقد ٦٦ جندياً في العملية. في هذه المعركة بين الفلسطينيين اليائسين، ممن سُدّت السُبل أمامهم وقد تملكهم الغضب بسبب حصار طويل ووحشي، وبين الجيش الإسرائيلي، فإن الطرف الثاني كانت له اليد الطولى. لقد كان الوضع أشبه بقوات شرطة تدخل سجناً يخضع لحماية أمنية قصوى لديها سيطرة عليه بصورة رئيسية من الخارج، لتجد نفسها في مواجهة يأس وصمود السجناء ممن تم تجويعهم وخنقهم. إنه لأمر مخيف أن نتخيّل ماذا ستكون استنتاجات العمليات العسكرية لإسرائيل بعد هذا الصدام مع مقاتلي حماس الشجعان.

إلى ذلك، لم تترك الحرب في سوريا وأزمة اللاجئين الناجمة عنها مجالاً كبيراً لاهتمام أو إجراء دولي في غزة. لكن يبدو أن كل شيء يمهد لجولة أخرى من الهجمات على سكان القطاع. وكانت الأمم المتحدة قد تنبأت أنه بمعدل الدمار الحالي، سوف يصبح القطاع بحلول العام ٢٠٢٠ غير صالح للعيش. هذا الأمر لن يحدث فقط بسبب القوة العسكرية فقط وإنما جرّاء ما تطلق عليه الأمم المتحدة «de-development» – أي تراجع التنمية:

> عملت ثلاث عمليات عسكرية إسرائيلية في السنوات الست الأخيرة، بالإضافة إلى ثماني سنوات من الحصار، على تدمير البنية التحتية لغزة، المتضعضعة سلفاً، وحطّمت قاعدتها الإنتاجية، ولم تدع مجالاً لإعادة البناء أو للانتعاش الاقتصادي؛ كما أفقرت السكان الفلسطينيين في غزة، متسببة في تردي وضعهم الاقتصادي على نحو أسوأ مما كان عليه قبل عقدين من الزمان.(٣٦)

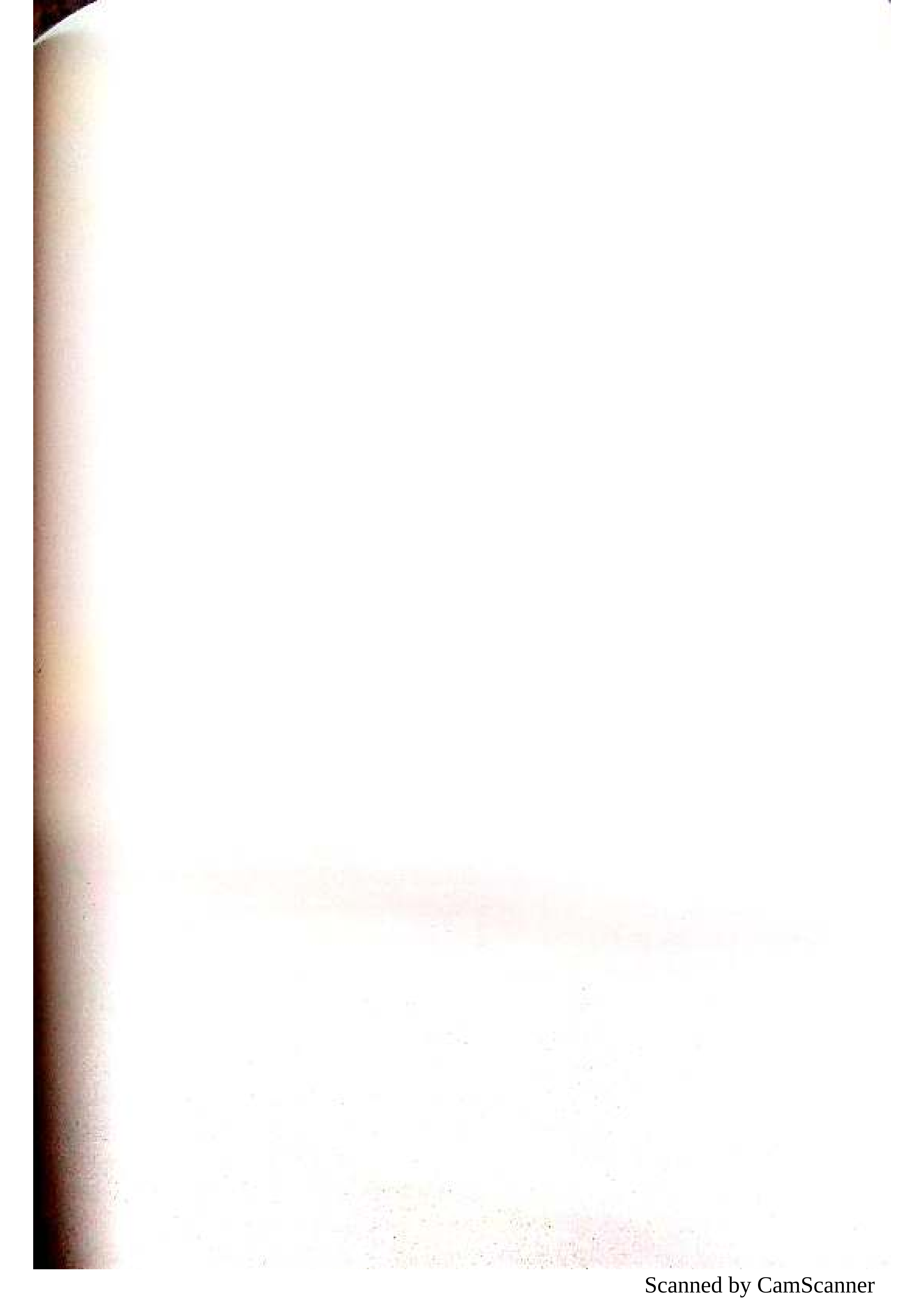
هذا الحكم بالإعدام بات مرجحاً أكثر منذ حدوث الانقلاب العسكري في

مصر . فنظام الحكم الجديد أغلق الآن المنفذ الوحيد لغزة خارج إسرائيل . ومنذ العام ٢٠١٠ ، أرسلت منظمات المجتمع المدني أساطيل بحرية صغيرة لإظهار التضامن وكسر الحصار . أحد هذه الأساطيل [أسطول الحرية] تعرض لهجوم شرس على يد جنود من قوات الكوماندوز التابعة للبحرية الإسرائيلية : الذين قتلوا تسعة نشطاء على متن سفينة «مافي مرمرة» ، ضمن الأسطول ، واعتقلوا النشطاء الآخرين . أساطيل أخرى تلقت معاملة أفضل . إلا أن توقعات العام ٢٠٢٠ لا تزال قائمة ، ويبدو أنه للحيلولة دون التعرض لموت بطيء ، فإن سكان غزة يحتاجون لأكثر من أساطيل سلمية لإقناع الإسرائيليين بإظهار العطف واللين .



الجزء الثالث

نظرة إلى المستقبل



الفصل العاشر
حل الدولتين هو السبيل الوحيد للمضي قدماً

عادة ما يتم طرح هذه الخرافة المألوفة بنبرة حازمة، حيث تزعم بأن هناك حلاً للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأن هذا الحل سيحدث قريباً جداً. غير أن واقع الاستعمار الإسرائيلي الحالي لأجزاء واسعة من الضفة الغربية يجعل أي حل قائم على أساس الدولتين رؤية بعيدة الاحتمال. وفي أفضل الأحوال فإن أقصى ما يمكن للمرء أن يتمناه هو قيام «بانتوستان»(*) فلسطيني. لكن من شأن هذا الترتيب السياسي أن يخلق دولة دون سيادة فعلية، مقسّمة إلى عدة كانتونات، دون أن تمتلك الوسيلة لحماية نفسها أو تحافظ على نفسها بشكل مستقل عن إسرائيل. وأي توقع بكيان يتمتع باستقلالية أكبر، في حال حدثت معجزة وغيرت إسرائيل رأيها، لن يعمل على جعل حل الدولتين هو الفصل الأخير في الصراع. ومن المحال أن ينتهي نضال وطني من أجل التحرير، عمره الآن نحو ١٥٠ عاماً، بحكم ذاتي مشروط على ٢٠ في المئة من الوطن فقط. أضف إلى ذلك، لا توجد وثيقة أو اتفاقية دبلوماسية يمكن أن تحدد من هو

(*) بانتوستان: هي منطقة كانت مخصصة للمواطنين السود في جنوب أفريقيا وجنوب غرب إفريقيا (ناميبيا حالياً)، كجزء من سياسة الفصل العنصري «الأبارتيد». وتم إقامة ١٠ بانتوستانات في جنوب إفريقيا و١٠ أخرى في جنوب غرب أفريقيا (التي كانت يومها تحت إدارة جنوب إفريقيا) بهدف تجميع مواطني إثنيات بعينها فيها، لتكون كل بانتوستان «متجانس عرقياً» ضمن تقسيم عنصري فاضح، بحيث يشكل الأساس لإقامة دول تتمتع بالحكم الذاتي للجماعات الإثنية السوداء المختلفة في جنوب أفريقيا. (المترجمة)

المشمول في الاتفاق وغير المشمول فيه . على سبيل المثال ، سيكون من المستحيل الإقرار بأن أولئك الذين يعيشون في الضفة الغربية فلسطينيون ، بينما أولئك الذين يعيشون في غزة ليسوا كذلك . فهذا سيكون واقع الحال ، لأنه يبدو أن كلاً من قطاع غزة وأجزاء عدة من القدس مستثناة من المفاوضات ، ولا تدخل ضمن الدولة المتخيَّلة .

إن حلّ الدولتين ، كما أشرنا سابقاً ، اختراع إسرائيلي لم يكن الغرض منه تحقيق المستحيل ، بل الإجابة عن السؤال المتعلق بكيفية إبقاء الضفة الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية دون دمج السكان الذي يعيشون هناك . لذا تم اقتراح بأن تكون الضفة الغربية شبه دولة تتمتع بالحكم الذاتي . بالمقابل ، سوف يتعين على الفلسطينيين التخلي عن كل آمالهم في العودة ، وفي حصول الفلسطينيين في إسرائيل على حقوق متساوية ، وفي شأن مصير القدس ، وفي قيادة حياة حرة كبشر في وطنهم .

وغالباً ما يتم وسم أي انتقاد لهذه الخرافة بوصفها معاداة للسامية . غير أنه بطرق شتّى فإن العكس هو الصحيح : فثمة علاقة بين معاداة السامية الجديدة والخرافة نفسها . إن حلّ الدولتين مبني على فكرة أن قيام دولة يهودية هو الحل الأفضل للمشكلة اليهودية ؛ أي أنه يتعين على اليهود أن يعيشوا في فلسطين بدلاً من أي مكان آخر . هذه الفكرة أيضاً تلقى هوىً لدى معادي السامية . فحل الدولتين مبني ، وإن بصورة غير مباشرة ، على الافتراض بأن إسرائيل واليهودية هما الشيء نفسه . وبالتالي ، تصر إسرائيل بأن ما تفعله إنما تفعله باسم اليهودية ، وأنه حين يرفض الناس في مختلف أنحاء العالم ممارساتها ، فإن النقد لا يكون موجهاً نحو إسرائيل فقط ، بل نحو اليهودية أيضاً . وكان جيرمي كوربين ، زعيم حزب العمال البريطاني ، قد تعرض لنقد كبير حين أوضح بأن إلقاء اللوم على اليهودية بسبب سياسات نتنياهو أشبه بإلقاء اللائمة على الإسلام بسبب ممارسات تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» ؛ وهو محق برأيي . فهذه مقارنة مشروعة ، حتى وإن أثارت حساسيات بعض الناس .(١)

إن حلّ الدولتين أشبه بجثة يتم إخراجها من المشرحة من حين لآخر ، فيتم

هندمتها بصورة أنيقة، ومن ثم عرضها كشيء حي. وعندما يثبُتُ مرّةً أخرى أنه لا توجد فيها ذرّة حياة، يتم إرجاعها إلى المشرحة. الشيء الوحيد الذي يمكن أن يتغير في المستقبل هو اعتراف الأمم المتحدة بفلسطين كعضو كامل. في الوقت نفسه، قد نرى أيضاً استكمال السيطرة الإسرائيلية على «المنطقة ج» (التي تشكل أكثر من ٥٠ في المئة من الضفة الغربية). وقد يكون التوتر الناجم بين هذين الأمرين - الفعل الرمزي في مجلس الأمن الدولي والواقع على الأرض - أكثر مما يستطيع المجتمع الدولي أن يتحمله. ولعل أفضل سيناريو يمكن تخيُّله أن ترغم مثل هذه الظروف الجميع على إعادة النظر في الموضوع من البداية، وإعادة التفكير بحل للصراع انطلاقاً من المبادئ الأساسية.

هذه المهزلة سوف تنتهي قريباً، سواء بصورة سلمية أو بعنف، وفي جميع الأحوال، على نحو مؤلم. ويبدو أنه لا يوجد شيء يمكن أن يردع إسرائيل عن استكمال استعمارها للضفة الغربية ومواصلة حصارها لغزة. وقد يتحقق هذا الأمر بمباركة دولية، لكن هناك ما يكفي من السياسيين في إسرائيل على استعداد للمضي قدماً دون الحصول على تلك المباركة. في كلا الحالتين، سوف تحتاج إسرائيل إلى استخدام القوة الوحشية لتطبيق رؤيتها لـ«الحل»: من خلال ضم نصف الضفة الغربية، وتحويل النصف الآخر بالإضافة إلى قطاع غزة إلى «غيتو»، وفرض شكل من أشكال نظام الفصل العنصري «أبارتيد» على مواطنيها الفلسطينيين. مثل هذا الوضع من شأنه أن يجعل أي خطاب حول حل الدولتين باطلاً وغير ذي صلة.

في العهود الغابرة، كان الموتى يُدفنون مع أدواتهم ومقتنياتهم الأثيرة لديهم. وعلى الأرجح أن تتبع الجنازة الوشيكة الطقس ذاته. والقطعة الأكثر أهمية التي ستُدفن في القبر هي قاموس الوهم والخداع بمفرداته الشهيرة مثل «عملية السلام»، و«الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط»، و«دولة محبة للسلام»، و«التكافؤ والمعاملة بالمثل»، و«حلّ إنساني لمشكلة اللاجئين». ثمة قاموس بديل يتم إعداده وصياغته منذ سنوات عديدة، حيث يُعاد فيه تعريف الصهيونية بوصفها استعمارية، وإسرائيل بأنها دولة فصل عنصري «أبارتيد»،

والنكبة بأنها تطهير عرقي . وسيكون أسهل كثيراً طرح القاموس للتداول بمجرد إعلان وفاة حل الدولتين .(٢)

وسوف تُسجَّى خرائط الحل الميت أيضاً بجوار الجثة . ونأمل أن تختفي الخرائط والمخططات ، التي اختصرت فلسطين إلى عُشر مساحتها التاريخية والتي قُدِّمت كخارطة للسلام ، إلى الأبد . ولا توجد حاجة لإعداد خريطة بديلة . فمنذ العام ١٩٦٧ ، لم تتغير جغرافيا الصراع في الواقع أبداً ، حتى حين كانت تتبدّل باستمرار في خطاب الأكاديميين والصحفيين والسياسيين الصهاينة الليبراليين . ففلسطين كانت دائماً الأرض الواقعة بين النهر والبحر ، ولا تزال كذلك . وتغيُّر حظوظها لا علاقة له بالجغرافيا وإنما بالديمغرافيا [أي التركيبة السكانية] . فالحركة الاستيطانية التي وصلت هناك في أواخر القرن التاسع عشر تشكل حالياً نصف السكان ؛ وتسيطر على النصف الآخر من خلال منظومة حاضنة لسياسات تمييزية وأيديولوجيا عنصرية . إن السلام لا يتعلق بالتغير الديمغرافي ، ولا بإعادة رسم الخرائط ؛ بل بإقصاء هذه السياسات والإيديولوجيات . ومن يدري ، قد يكون القيام بهذا الأمر الآن أسهل من أي وقت مضى .

وسوف تفضح الجنازة المغالطة بشأن حركة الاحتجاج الجماعية في إسرائيل في العام ٢٠١١(*) ، مع تسليط الضوء في الوقت عينه على الاحتمالات الإيجابية . فطيلة سبعة أسابيع في ذلك الصيف ، تظاهر يهود إسرائيليون من الطبقة الوسطى بأعداد هائلة ضد السياسات الاقتصادية والاجتماعية

(*) عُرفت الحركة في وسائل الإعلام بأسماء عدة ، من بينها : «حركة الاحتجاج الجماعية» و«احتجاجات العدالة الاجتماعية» و«احتجاجات الإسكان» و«الاحتجاجات على ارتفاع تكاليف المعيشة» . وهي سلسلة من الاحتجاجات التي شهدتها إسرائيل في يوليو/تموز ٢٠١١ ، حيث ضمت مئات الآلاف من المحتجين من خلفيات اقتصادية واجتماعية ودينية شتى ، عبروا خلالها عن معارضتهم للارتفاع المتواصل في تكاليف المعيشة (خاصة الإسكان) ، وتراجع الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم . (المترجمة)

لحكومتهم . ولضمان الحصول على أكبر احتجاج ممكن ، لم يجرؤ قادة الاحتجاج ومنسقوه على ذكر الاحتلال أو الاستعمار أو الفصل العنصري . وزعموا بأن مصدر الشرور أجمع يتمثل في السياسات الرأسمالية للحكومة . بشكل ما ، كانوا محقين ؛ فهذه السياسات حرمت الجنس المسيطر في إسرائيل من التمتّع الكامل والمتكافئ بثمار اغتصاب فلسطين وسلبها . غير أن قسمةً أكثر عدلاً للغنائم لن تضمن توفير حياة طبيعية سواء لليهود أو للفلسطينيين ؛ فقط وضع حد للسلب والنهب من شأنه أن يوفر الحياة الطبيعية المنشودة . ومع ذلك عبر المحتجون أيضاً عن شكّهم وعدم ثقتهم في ما يتعلق بما يقوله لهم السياسيون ووسائل الإعلام بشأن الواقع الاجتماعي الاقتصادي ؛ وهذا قد يفتح الباب أمام فهم أفضل للأكاذيب التي يتلقونها حول «الصراع» و«أمنهم القومي» على مدى سنوات عدة .

ومن شأن الجنازة أن تدفعنا جميعاً كي نتبع التوزيع نفسه للجهد كالسابق . وبصورة ملحّة أكثر من أي وقت ، يتعين على الفلسطينيين حل مسألة التمثيل الخاصة بهم . كما يتعين على القوى اليهودية التقدمية في العالم أن تتطوع بكثافة أكبر في «حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها» (BDS) وحملات التضامن مع الفلسطينيين . أما في فلسطين نفسها ، فقد آن الأوان لتحويل خطاب حل الدولة الواحدة إلى فعل سياسي ، وربما تبني القاموس الجديد . ولما كانت عمليات السلب وانتزاع الأرض متفشية في كل مكان ، فإن الصلح واستعادة الأرض يجب أن تحدث في كل مكان أيضاً . وإذا أردنا إعادة صياغة العلاقة بين اليهود والفلسطينيين على أساس عادل وديمقراطي ، علينا إذن ألا نقبل خريطة حل الدولتين القديمة والمدفونة ، تماماً كما يجب أن نرفض منطق التقسيم الخاص بهذا الحل . وهذا يعني أيضاً بأن الفرق المقدّس بين المستوطنات اليهودية في إسرائيل (قبل العام ١٩٦٧) وتلك في الضفة الغربية (بعد العام ١٩٦٧) يجب أن يودع القبر أيضاً . فالفرق يجب أن يكون بدلاً من ذلك بين أولئك اليهود ممن لديهم استعداد لمناقشة إعادة صياغة العلاقة وتغيير النظام والمساواة في المنزلة ، وبين أولئك غير المستعدين

لذلك، بصرف النظر عن المكان الذي يعيشون فيه حالياً.

في هذا الجانب، ثمة بعض الظواهر التي تدعو إلى الدهشة إذا ما قيض للمرء دراسة النسيج الإنساني والسياسي للكيان الفلسطيني-الإسرائيلي المعاصر: فالاستعداد للدخول في حوار يبدو أحياناً أكثر وضوحاً ما وراء الخط الأخضر [وهو الخط الفاصل بين الأراضي المحتلة في العام ١٩٤٨ والأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧، حيث حددته الأمم المتحدة بعد هدنة العام ١٩٤٩] مقارنة بداخله. فالحوارات التي تجري في الداخل بشأن تغيير النظام، ومسألة التمثيل، و«حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها» (BDS) كلها جزء لا يتجزأ من الجهد نفسه لإحلال السلام في فلسطين. وبمجرد دفن حل الدولتين، سنكون عندئذ قد تخلصنا من عقبة كبرى تحول دون تحقيق سلام عادل في إسرائيل وفلسطين.

خاتمة

دولة إسرائيل الاستعمارية الاستيطانية في القرن الحادي والعشرين

في العام ٢٠١٧، يكون الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة قد مضى عليه خمسون عاماً. بعد هذه الحقبة الزمنية الطويلة، فإن مصطلح «احتلال» يصبح ممجوجاً نوعاً ما، وغير ذي صلة. وقد عاش فعلياً جيلان من الفلسطينيين تحت هذا النظام. وعلى الرغم من أن الفلسطينيين لا يزالون يصرون على وصفه بالاحتلال، فإن الوضع الذي يعيشونه متجذّرٌ في شيء آخر أصعب بكثير من أن يهزموه أو يغيروه - إنه الاستعمار. وكما أشرتُ في الفصول الافتتاحية، ليس من السهل تطبيق مصطلح الاستعمار على الزمن الحاضر - فهو مقترن في الغالب بأحداث الماضي. لهذا السبب، وبمساعدة البحوث الحديثة والمثيرة، أصبح الدارسون والباحثون الذين يكتبون عن إسرائيل ميّالين أكثر لاستخدام مصطلح: الاستعمار الاستيطاني.

يمكن وصف الكولونيالية بأنها انتقال الأوروبيين إلى مناطق مختلفة في العالم، خالقين دولاً «بيضاء» جديدة، كان للشعوب الأصلية فيما مضى ممالكهم الخاصة فيها. ولا يمكن خلق هذه الدول إلا في حال تبنى المستوطنون منطقيْن: منطق الاجتثاث أو الإزالة - أي التخلص من الشعوب الأصلية بكل السبل الممكنة، بما في ذلك الإبادة الجماعية؛ ومنطق التجريد من الصفات الإنسانية - أي اعتبار غير الأوروبي أدنى مرتبة، وبالتالي لا يستحق الحقوق ذاتها التي يتمتع بها المستوطنون. في جنوب أفريقيا، قاد هذان المنطقان إلى خلق نظام فصل عنصري، تأسس رسمياً في العام ١٩٤٨؛ في السنة ذاتها التي

ترجمت فيها الحركة الصهيونية المنطقين نفسيهما إلى عملية تطهير عرقي في فلسطين .

وكما يحاول هذا الكتاب أن يظهر ، من منظور استعماري استيطاني ، فإن أحداثاً مثل احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة ، وعملية أوسلو للسلام وفك الارتباط عن غزة في العام ٢٠٠٥ كلها جزء من الاستراتيجية الإسرائيلية ذاتها القائمة على الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من فلسطين مع أقل عدد ممكن من الفلسطينيين . ولقد تغيرت الوسيلة المستخدمة لتحقيق هذه الغاية مع مرور الزمن ، ولا تزال غير مكتملة . غير أن هذه الاستراتيجية تشكل الوقود الرئيسي الذي يغذّي نار الصراع .

على هذا المنوال ، فإن العلاقة المروّعة بين منطقي التجريد من الإنسانية والاجتثاث ، الجلية تماماً في انتشار الاستعمار الاستيطاني الأوروبي في مختلف أنحاء العالم ، شقت طريقها أولاً في دول الشرق الأوسط الاستبدادية ؛ حيث تبدّت بوحشية في تدمير الأكراد على يد صدام حسين ، من بين أمثلة أخرى كثيرة ، بالإضافة إلى الإجراءات العقابية التي اتخذها نظام الأسد في سوريا في العام ٢٠١٢ ، وقد تم توظيفها أيضاً لاحقاً على يد الجماعات المناهضة للنظام ؛ التي تتجسد في أسوأ مثال لها من خلال سياسات الإبادة الجماعية التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» .

ولا يمكن إيقاف بربرية العلاقات الإنسانية في الشرق الأوسط إلا على يد شعوب المنطقة أنفسهم . إلا أنهم يحتاجون إلى مساعدة العالم الخارجي . فمعاً ، تستطيع المنطقة العودة إلى ماضيها غير البعيد تماماً ، حين كان المبدأ الرئيسي المعمول به : «عش ودع غيرك يعيش» . ولا يمكن لأي نقاش جاد حول وضع نهاية لانتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة ككل أن يتجاهل نقاشاً حول المئة عام من انتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين ؛ فكلا الموضوعين وثيقا الصلة . ويجعل الوضع الاستثنائي الذي تتمتع به إسرائيل ، وقبلها الحركة الصهيونية ، أي نقد غربي لانتهاكات حقوق الإنسان في العالم العربي محط سخرية . من هنا ، فإن أي نقاش يتناول انتهاكات الحقوق الإنسانية للفلسطينيين ينبغي أن

بشمل فهماً للنتيجة الحتمية للمشاريع الاستعمارية الاستيطانية ، كالصهيونية .
لقد أصبح المستوطنون اليهود حالياً جزءاً عضوياً وأساسياً في الأرض . ولن يكون من الممكن إزالتهم . وعليه ، يجب أن يكونوا جزءاً من المستقبل ، لكن ليس على أساس الاضطهاد المتواصل للفلسطينيين وتجريدهم من ممتلكاتهم .

لقد أهدرنا سنوات نتحدث فيها عن حل الدولتين ، كما لو أن الموضوع له أي صلة بالقضية المشار إليها أعلاه . لكننا احتجنا إلى ذلك الوقت لإقناع كل من اليهود الإسرائيليين والعالم أجمع بأنك حين تؤسس دولة - حتى وإن كانت دولة ذات ثقافة مزدهرة وتتمتع بصناعة ناجحة ذات تكنولوجيا رفيعة ولديها جيش قوي - من منطلق اقتلاع وطرد شعب آخر ، فإن شرعيتك الأخلاقية ستظل دوماً مشكوك بها . وإذا ما حصرنا مسألة الشرعية فقط في الأراضي التي احتلتها إسرائيل في العام ١٩٦٧ فإن ذلك لن يحلَّ القضية الواقعة في قلب الصراع . وبالطبع ، فسيكون من المفيد أن تنسحب إسرائيل من الضفة الغربية ، لكن هناك احتمالاً بأنها ستسيطر على المنطقة بالطريقة ذاتها التي فرضت فيها رقابتها على قطاع غزة منذ العام ٢٠٠٦ ، ولن يعجّل هذا بالتوصل إلى نهاية للصراع ؛ كل ما في الأمر أنه سيحوله فقط إلى صراع من نوع آخر .

ثمة طبقات عميقة من التاريخ يتعين مواجهتها إذا ما تم تبنّي مسعى حقيقي للتوصل إلى تسوية . فبعد الحرب العالمية الثانية ، سُمح للصهيونية بأن تصبح مشروعاً استعمارياً في وقت كان العالم المتحضّر يرفض فيه الكولونيالية ، وذلك لأن تأسيس دولة يهودية وفّر لأوروبا ، وتحديداً لألمانيا الغربية ، مخرجاً من أسوأ فيض من معاداة السامية اختبرتها على الإطلاق . وكانت إسرائيل أول من أعلن اعترافها بـ«ألمانيا جديدة» ؛ حيث تلقت في المقابل كمية هائلة من الأموال ، لكن الأهم بكثير أنها حصلت على تفويض مطلق - أو شيك على بياض كما يُقال - لتحويل كامل فلسطين إلى إسرائيل . لقد قدمت الصهيونية نفسها كحل لمعاداة السامية ، لكنها أضحت السبب الرئيس وراء استمرارها . كما فشلت «الصفقة» أيضاً في اقتلاع العنصرية والخوف من الأجانب التي لا تزال متفشية في قلب أوروبا ، والتي أفرزت النازية داخل القارة وكولونيالية

وحشية خارجها. هذه العنصرية والخوف من الأجانب موجّهة حالياً نحو المسلمين والإسلام؛ وبما أنها وثيقة الصلة بالمسألة الفلسطينية الإسرائيلية، فبالإمكان الحد منها في حال تم التوصل إلى حل حقيقي لهذه المسألة.

جميعنا نستحق نهاية أفضل لقصة الهولوكوست (المحرقة). وهذا قد يتضمّن وجود ألمانيا قوية ذات تعددية ثقافية نموذجاً يُحتذى به لبقية أنحاء أوروبا؛ ووجود مجتمع أمريكي يتعامل بشجاعة مع جرائم الماضي العنصرية التي لا تزال أصداؤها ماثلة حتى يومنا هذا؛ ووجود عالم عربي يسعى إلى اجتثاث بربريته ولا إنسانيته...

لا شيء من هذا يمكن أن يحدث إذا ما واصلنا السقوط في شرك التعامل مع الأساطير والخرافات كحقائق. ففلسطين لم تكن أرضاً خالية، والشعب اليهودي كانت لهم أوطانهم؛ وقد تم استعمار فلسطين لا «استردادها»؛ كما تم طرد شعبها في العام ١٩٤٨، ولم يغادروا طواعية. إن الشعوب المستعمَرة، حتى وفق ميثاق الأمم المتحدة، لديها الحق كي تناضل من أجل التحرر، حتى مع جيش، وإن النهاية الناجحة لمثل هذا النضال تكمن في تأسيس دولة ديمقراطية تشمل كل سكانها. ومن شأن نقاش بشأن المستقبل، متحرّر من الخرافات العشر عن إسرائيل؛ أن يساعد ليس فقط في إحلال السلام لإسرائيل وفلسطين، كما هو مأمول، بل سيساعد أيضاً أوروبا على التوصل إلى خاتمة مناسبة وضرورية لفظائع الحرب العالمية الثانية والحقبة المظلمة للكولونيالية.

تسلسل زمني لأهم الأحداث

١٨٨١ موجات من الاعتداءات وأعمال العنف ضد اليهود في روسيا استمرت حتى العام ١٨٨٤ ، ظهور الحركة الصهيونية في أوروبا .

١٨٨٢ «عليا الأولى» (١٨٨٢ - ١٩٠٤) [عليا كلمة عبرية تعني الهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين ، ويقصد بـ«عليا الأولى» موجة الهجرة الأولى التي تمت أثناء حكم الدولة العثمانية] . إنشاء ريشون لتسيون ، وزخرون يعقوب ، وروش بينا ، وهي أول مستعمرات صهيونية .

١٨٩٧ انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل بسويسرا ، وتأسيس الكونغرس الصهيوني العالمي .

١٨٩٨ انعقاد المؤتمر الصهيوني الثاني .

١٨٩٩ انعقاد المؤتمر الصهيوني الثالث .

١٩٠١ تأسيس الصندوق القومي اليهودي .

١٩٠٤ عليا الثانية (١٩٠٤ - ١٤)

١٩٠٨ تأسيس «مكتب فلسطين» (الذي تحول في العام ١٩٢٩ إلى «الوكالة اليهودية»)

١٩٠٩ تأسيس دغانيا «أ» ، أول كيبوتس [مستوطنة زراعية] ، وبناء مدينة تل أبيب ، وتأسيس منظمة «هاشومير» [أول منظمة صهيونية مختصة لحماية الممتلكات اليهودية وحراسة المستعمرات]

١٩١٥-١٦ مراسلات الحسين - مكماهون [وهي المراسلات التي تم تبادلها أثناء الحرب العالمية الأولى بين الحسين بن علي ، شريف مكة ، وهنري مكماهون ، المندوب السامي البريطاني في مصر ، حول مستقبل العالم العربي بعد سقوط الحكم العثماني] .

١٩١٦ معاهدة سايكس بيكو .

١٩١٧ وعد بلفور . بريطانيا تحتل فلسطين وتحكمها من خلال إدارة عسكرية (حتى العام ١٩٢٠) .

١٩٢٠ تأسيس كل من الـ «هاغاناه» [منظمة عسكرية صهيونية] والـ«هستدروت» [الاتحاد العام لنقابات العمال الإسرائيلية] وانعقاد مؤتمر سان ريمو الذي وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني .

١٩٢٢ بريطانيا تعترف بإمارة شرق الأردن ككيان سياسي منفصل وبالأمير عبدلله حاكماً للإمارة . الكونغرس الأمريكي يصادق على إعلان بلفور.

١٩٢٣ إقرار الانتداب البريطاني على فلسطين وإمارة شرق الأردن من جانب «عصبة الأمم» أولاً ثم في معاهدة لوزان .

١٩٣١ انفصال منظمة «إرغون» العسكرية الصهيونية عن الهاغاناه .

١٩٣٦ اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى التي ستستمر حتى العام ١٩٣٩ .

١٩٣٧ تقرير «لجنة بيل» (المعروفة باللجنة الملكية لفلسطين) التي جاءت إلى فلسطين من بريطانيا للتحقيق في أسباب ثورة ١٩٣٦ واقتراح تغييرات على الانتداب البريطاني في فلسطين .

١٩٤٠ انفصال عصابة «شتيرن» (أو «ليحي» كما عُرفت) [وهي إحدى أشهر وأشرس المنظمات الصهيونية الإرهابية] عن منظمة «إرغون» . إطلاق مشروع «ملفات القرى» [وهي وثائق استخباراتية عسكرية تضم معلومات تفصيلية عن كل قرية عربية إبان الانتداب البريطاني] .

١٩٤٦ تشكيل لجنة التحقيق الإنجليزية الأمريكية [لمعاينة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين تحت الانتداب] .

١٩٤٧ بريطانيا تعلن نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين وتحيل المسألة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة . والأمم المتحدة تشكل «اللجنة الخاصة للأمم المتحدة بشأن فلسطين» UNSCOP ، توصي بالتقسيم . وهو ما أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال «قرار التقسيم» الذي أصدرته في ١٩٤٧/١١/٢٩ ، والمعروف بـ«القرار ١٨١» .

١٩٤٨ التطهير العرقي في فلسطين : انتهاء الانتداب البريطاني ؛ إعلان دولة إسرائيل واعتراف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي(سابقاً) بها . إسرائيل تخوض حرباً مع الجيوش العربية القادمة من الدول المجاورة ،

فيما تواصل طرد نصف الشعب الفلسطيني ، وتدمير نصف القرى الفلسطينية ، إلى جانب تفريغ وتدمير إحدى عشرة من البلدات الفلسطينية الاثنتي عشرة .

١٩٤٩ القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (الذي أكد على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين) . التوصل إلى اتفاقيات هدنة بين إسرائيل ومصر والأردن ولبنان . فرض الحكم العسكري على من تبقى من الفلسطينيين داخل إسرائيل ، حيث سيظل هذا الحكم قائماً حتى العام ١٩٦٦ .

١٩٥٠ بدء هجرة اليهود من الدول العربية .

١٩٥٦ إسرائيل تنضم إلى بريطانيا وفرنسا في حرب ضد مصر ، فيما عرف بالعدوان الثلاثي على مصر ، أسفر العدوان عن احتلال شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة . في هذا العام وقعت مجزرة كفر قاسم .

١٩٥٩ اندلاع أعمال عنف في «وادي الصليب» في حيفا احتجاجاً على الظروف المعيشية الصعبة التي كان يعيشها سكان الحي [ومعظمهم من اليهود القادمين من الدول العربية] ، والتمييز العرقي والطائفي الذي تمارسه الحكومة الإسرائيلية ضدهم .

١٩٦٣ انتهاء حقبة بن غوريون ، أول رئيس وزراء لإسرائيل .

١٩٦٧ حرب الأيام الستة [في يونيو/حزيران] : إسرائيل تحتل سيناء وقطاع غزة ومرتفعات الجولان والقدس الشرقية والضفة الغربية . مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يصدر القرار ٢٤٢ الذي يطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها . بدء المشاريع الاستيطانية لإسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة .

١٩٧٣ حرب أكتوبر/تشرين الأول : إسرائيل تحتل جزءاً من مصر ، وتعزز سيطرتها على مرتفعات الجولان بعد قتال عنيف ، ضمن حرب بوغتت بها إسرائيل .

١٩٧٣ مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة يتبنى القرار ٣٣٨ الذي يدعو

إلى وقف إطلاق النار على كافة جبهات القتال وتنفيذ القرار ٢٤٢ بجميع أجزائه .

١٩٧٤ الجمعية العامة للأمم المتحدة تتبنى القرار ٣٢٣٦ الذي يؤكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال .

١٩٧٦ اندلاع مواجهات «يوم الأرض» في الجليل وأجزاء أخرى من فلسطين على خلفية قيام السلطات الإسرائيلية بمصادرة آلاف الدونمات من الأراضي التي يملكها الفلسطينيون ، كجزء من سياسة الاقتلاع والتهويد .

١٩٧٧ فوز حزب الليكود اليميني بزعامة مناحيم بيغن في الانتخابات العامة في إسرائيل بعد ثلاثين عاماً من حكم حزب العمل . الرئيس المصري أنور السادات يزور القدس ويبدأ بعقد محادثات ثنائية مع إسرائيل .

١٩٧٨ توقيع معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر . إسرائيل تشن حملة عسكرية على جنوب لبنان عرفت بعملية الليطاني ، على خلفية العملية الفدائية التي نفذها أعضاء من حركة «فتح» داخل إسرائيل في مارس/آذار من ذلك العام قاموا خلالها باختطاف حافلتين بالقرب من تل أبيب .

١٩٨١ إسرائيل تضم هضبة الجولان [رسمياً] .

١٩٨٢ مصر تستعيد سيناء . وإسرائيل تغزو لبنان في عملية عسكرية ضخمة أطلقت عليها اسم «عملية السلام للجليل» ، وذلك للقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية .

١٩٨٧ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى .

١٩٨٩ انهيار منظومة الاتحاد السوفيتي ، وهجرة أعداد هائلة من اليهود وغير اليهود من كتلة أوروبا الشرقية إلى إسرائيل .

١٩٩١ اندلاع حرب الخليج الأولى . الولايات المتحدة تعقد مؤتمراً دولياً حول فلسطين في العاصمة الإسبانية مدريد عرف بـ«مؤتمر مدريد للسلام» .

١٩٩٢ عودة حزب العمل للسلطة ، وإسحق رابين يصبح رئيس وزراء للمرة الثانية .

١٩٩٣ منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل توقعان «إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي» والمعروف باسم «اتفاقية أوسلو».

١٩٩٤ تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية وياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، يصل إلى الأراضي المحتلة ليصبح رئيساً للسلطة. إسرائيل والأردن يوقعان معاهدة سلام.

١٩٩٥ توقيع «اتفاقية أوسلو ٢» (الاتفاق الانتقالي لبسط سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة). اغتيال رابين.

١٩٩٦ عودة حزب الليكود إلى السلطة في إسرائيل وتشكيل أول حكومة يرأسها بنيامين نتنياهو.

١٩٩٩ انتخاب إيهود باراك، زعيم حزب العمل، رئيساً للوزراء.

٢٠٠٠ انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان. اندلاع الانتفاضة الثانية.

٢٠٠١ انتخاب أرييل شارون، زعيم حزب الليكود، رئيساً للوزراء. ويشكل شارون لاحقاً حزب «كاديما» الخاص به، حيث يفوز بانتخابات ٢٠٠٥.

٢٠٠٢ الموافقة على مشروع الجدار الفاصل في الضفة الغربية، وبدء عمليات البناء في العام ٢٠٠٣.

٢٠٠٥ إعادة انتخاب شارون. وانطلاق «حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات» على إسرائيل والمشار لها اختصاراً بـ BDS. إسرائيل تنسحب من غزة، حيث تخلي مستوطناتها وقواعدها العسكرية هناك.

٢٠٠٦ حماس تفوز بانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في دورته الثانية. إسرائيل واللجنة الرباعية حول الشرق الأوسط (الولايات المتحدة، وروسيا والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي) يفرضون عقوبات على السلطة الفلسطينية مع وقف كل المساعدات الأجنبية. حصار غزة يبدأ وإسرائيل تشن حربها الثانية على لبنان، كما تشن عدواناً على غزة.

٢٠٠٦ انتخاب إيهود أولمرت رئيساً لوزراء إسرائيل. (وفي فبراير/شباط بدأ أولمرت قضاء عقوبة في السجن لمدة تسعة عشر شهراً على خلفية تهم بتلقي رشى وإعاقة العدالة).

٢٠٠٨ إسرائيل تشن عملية «الرصاص المصبوب» على غزة . والأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان تسجل مقتل أكثر من ١٤٠٠ فلسطيني، ٩٦٢ منهم مدنيون غير مسلحين . في الأثناء أسفرت العملية العسكرية عن مقتل ثلاثة مدنيين إسرائيليين وستة جنود .

٢٠٠٩-١٣ بدء حكومة نتنياهو الثانية .

٢٠١١ اندلاع احتجاجات العدالة الاجتماعية في إسرائيل ، أو ما عرفت بـ«حركة الخيم» ، مع نزول الآلاف إلى الشوارع وإقامة خيم في تل أبيب ، مطالبين بتحسين أوضاعهم المعيشية وحل مشكلة ارتفاع أسعار المساكن .

٢٠١٢ إسرائيل تشن عملية «عمود السحاب» العسكرية على قطاع غزة . وفقاً للأمم المتحدة ، قُتل ١٧٤ فلسطينياً بالمجمل جراء العدوان ، ١٠٧ منهم مدنيون ، في حين قُتل أربعة مدنيين إسرائيليين وجنديان جراء الصواريخ الفلسطينية .

٢٠١٣-١٥ حكومة نتنياهو الثالثة .

٢٠١٤ إسرائيل تشن عملية عسكرية على غزة تحت عنوان «الجرف الصامد» . وبحسب التقديرات الرئيسية ، قُتل في العدوان ما بين ٢,١٢٥ و٢,٣١٠ فلسطيني في القطاع (١,٤٩٢ منهم مدنيون من بينهم ٥٥١ طفلاً و٢٩٩ امرأة) ، كما أصيب ما بين ١٠,٦٢٦ و١٠,٨٩٥ بجروح (بما في ذلك ٣,٣٧٤ طفلاً ، ١,٠٠٠ منهم يعانون من إعاقات دائمة) . على الجانب الإسرائيلي ، قُتل ٦٦ جندياً وخمسة مدنيين إسرائيليين وشخص تايلندي ، كما أصيب ٤٦٩ جندياً إسرائيلياً و٢٦١ مدنياً إسرائيلياً بجروح . وقد دمّرت إسرائيل نحو ١٧ ألف منزل بالكامل ، و٣٠ ألف منزل جزئياً .

٢٠١٥ حكومة نتنياهو الرابعة .

أتوجه بالشكر لصديقي مارسيلو سفيرسكي لإعداده هذا التسلسل الزمني للأحداث .

الهوامش

الفصل الأول

فلسطين كانت أرضاً خالية

1. Jonathan Mendel, *The Creation of Israeli Arabic: Political and Security Considerations in the Making of Arabic Language Studies in Israel*, London: Palgrave Macmillan, 2014, p. 188

٢. من الموقع الرسمي لوزارة خارجية إسرائيل : mfa.gov.il .

٣. كمثال جيد على هذا المنهاج الحالي في المدارس الثانوية حول تاريخ الدولة العثمانية ، الموجود على موقع : cms.education.gov.il .

٤. لدراسة مركزة عن مثل هذه الصلات التجارية راجع كتاب :

Beshara Doumani, *Rediscovering Palestine: Merchants and Peasants in Jabal Nablus, 1700-1900*, Berkeley: University of California Press, 1995.

بشارة دوماني ، إعادة اكتشاف فلسطين : أهالي جبل نابلس ١٧٠٠ - ١٩٠٠ ، ترجمة حسني زينة ، (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الطبعة الأولى ١٩٩٨ ، الطبعة الثانية ٢٠٠٢) .

5. Rashid Khalidi, *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness*, New York: Columbia University Press, 2010, and Muhammad Muslih, *The Origins of Palestinian Nationalism*, Institute for Palestine Studies, 1989.

رشيد الخالدي ، الهوية الفلسطينية : بناء وعي قومي حديث ، ومحمد مصلح ، جذور الوطنية الفلسطينية .

٦. للمزيد عن الصحيفة ودورها في الحركة الوطنية ، انظر : *Khalidi, Palestinian Identity*.

٧. الحداثة الممكنة البديلة في فلسطين مطروحة على نحو بديع في مجموعة مقالات للباحث الفلسطيني سليم تماري :

Salim Tamari, *The Mountain Against the Sea: Essays on Palestinian Society and Culture*. Berkeley: University of California Press, 2008.

سليم تماري ، الجبل ضد البحر : دراسات في إشكاليات الحداثة الفلسطينية ، (رام الله : مواطن ، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ، ٢٠٠٥) .

٨ . انظر :

Butrus Abu-Manneh, "The Rise of the Sanjaq of Jerusalem in the Nineteenth Century," in Ilan Pappe (ed.), *The Israel/Palestine Question*, London and New York: Routledge, 2007, pp. 40-50.

بطرس أبو منة ، «صعود سنجق القدس في نهاية القرن التاسع عشر» ، في : إيلان بابيه (محرر) ، المسألة الفلسطينية الإسرائيلية .

٩ . لتحليل مفصّل أكثر ، انظر :

Ilan Pappe, *History of Modern Palestine: One Land, Two Peoples*, Cambridge: Cambridge University Press, 2006, pp. 14-60.

الفصل الثاني

اليهود كانوا شعباً بلا أرض

1. Shlomo Sand, *The Invention of the Jewish People*, London and New York: Verso, 2010.

شلومو ساند ، اختراع الشعب اليهودي ، ترجمة سعيد عياش (رام الله : المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية/ مدار ، ٢٠١٠) .

2. Thomas Brightman, *The Revelation of St. John Illustrated with an Analysis and Scholions* [sic], 4th edn, London, 1644, p. 544.

٣ . من رسالة كتبها إلى اسبينوزا في ٤ ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٥ ، وردت في :

Franz Kobler, *The Vision Was There: The History of the British Movement for the Restoration of the Jews to Palestine*, London: Birt Am Publications, 1956, pp. 25-6.

4. Hagai Baruch, *Le Sionisme Politique: Precurseurs et Militants: Le Prince De Linge*, Paris: Beresnik, 1920, p. 20

5. Suja R. Sawafta, "Mapping the Middle East: From Bonaparte's Egypt to Chateaubriand's" Palestine;

أطروحة دكتوراه تم تقديمها لجامعة نورث كارولينا في تشابل هيل ، ٢٠١٣ .

6. A. W. C. Crawford, Lord Lindsay, *Letters on Egypt, Edom and the Holy Land*, Vol. 2, London, 1847, p. 71.

٧ . ورد في :

Anthony Julius, *Trials of the Diaspora: A History of Anti-Semitism in England*, Oxford: Oxford University Press, 2010, p. 432.

8. "Jews in America: President John Adams Embraces a Jewish Homeland" (1819); at jewishvirtuallibrary.org.

9. Donald Lewis, *The Origins of Christian Zionism: Lord Shaftesbury and Evangelical Support for a Jewish Homeland*, Cambridge: Cambridge University Press, 2014, p. 380.

١٠ . يوميات Anthony Ashley, Earl of Shaftesbury ، كما وردت في :

Edwin Hodder, *The Life and Work of the Seventh Earl of Shaftesbury*, London, 1886, Vol. 1, pp. 310-11;

انظر أيضاً :

Geoffrey B. A. M. Finlayson, *The Seventh Earl of Shaftesbury*, London: Eyre Methuen, 1981, p. 114; The National Register Of Archives, London, Shaftesbury (Broadlands) MSS, SHA/PD/2, August 1, 1840.

١١ . ورد في :

Gertrude Himmelfarb, *The People of the Book: Philosemitism in England, From Cromwell to Churchill*, New York: Encounter Books, 2011, p. 119.

12. *The London Quarterly Review*, Vol. 64, pp. 104-5.

١٣ . المرجع السابق .

١٤ . المرجع السابق .

15. *The Times of London*, August 17, 1840.

١٦ . ورد في :

Geoffrey Lewis, *Balfour and Weizmann: The Zionist, The Zealot and the Emergence of Israel*, London: Continuum books, 2009, p. 19.

17. Deborah J. Schmidle, "Anthony Ashley-Cooper, Seventh Earl of Shaftsbury," in Hugh D. Hindman (ed.), *The World of Child Labour: An Historical and Regional Survey*, London and New York: M. E. Sharpe, 2009, p. 569.

١٨ . طوّرتُ هذه الفكرة في كتاب :

Ilan Pappe, *The Rise and Fall of a Palestinian Dynasty: The Husaynis, 1700-1948*, London: Saqi Books, 2010, pp. 84, 117.

19. Helmut Glenk, *From Desert Sands to Golden Oranges: The History of the German Templers Settlement of Sarona in Palestine*, Toronto: Trafford, 2005.

يعد هذا الكتاب أحد الأعمال القليلة المتوفرة باللغة الإنجليزية . معظم الأعمال التي تتناول «فرسان الهيكل» متوفرة إما بالألمانية أو بالعبرية .

20. Alexander Scholch, *Palestine in Transformation, 1856-1882: Studies in Social, Economic, and Political Development*, Washington: Institute of Palestine Studies, 2006.

21. Pappe, *The Rise and Fall of a Palestinian Dynasty*, p. 115.

٢٢ . أعيد نشر مقالة ماير فيريتي عام ١٩٧٠ تحت عنوان «وعد بلفور وصانعوه» :

"The Balfour Declaration and Its Makers" in N. Rose (ed.), *From Palmerston to Balfour: Collected Essays of Mayer Verte*, London: Frank Cass, 1992, pp. 1-38.

23. J. M. N Jeffries, Palestine: *The Reality*, Washington: Institute of Palestine Studies, 2013.

٢٤ . أعيد طبع الكتاب تحت عنوان :

Arthur Koestler, *The Khazar Empire and its Heritage*, New York: Random House, 1999.

٢٥ . في هذين الكتابين :

Keith Whitelam, *The Invention of Ancient Israel*, London and New York: Routledge, 1999, and Thomas L. Thompson, *The Mythic Past: Biblical Archaeology and the Myth of Israel*, London: Basic Books, 1999;

أسس المؤلفان كيث وايتلام وتوماس إل . تومسون «مدرسة كوبنهاغن» [التي تنطلق من فرضيتين أساسيتين هما : أن الكتاب المقدس أو النص التوراتي مجموعة من القصص ولا يمكن الاعتماد عليه كوثيقة تاريخية موثوق بها أو يمكن الاستناد إليها في التأريخ لإسرائيل القديمة ، وأن «إسرائيل» نفسها

موضوع إشكالي في الدراسة التاريخية] . وتتابع مدرسة كوبنهاغن النقاشات والبحوث الرئيسية في هذه المسألة .

26. Shlomo Sand, *The Invention of the Jewish People*, and *The Invention of the Land of Israel: From Holy Land to Homeland*, London and New York: Verso 2014.

شلومو ساند ، **اختراع الشعب اليهودي** ، ترجمة سعيد عياش (رام الله : المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية/ مدار ، ٢٠١٠) ؛ وشلومو ساند ، **اختراع أرض إسرائيل** ، ترجمة أنطوان شحلت وأسعد زعبي (رام الله : المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية/ مدار ، ٢٠١٣) .

الفصل الثالث

الصهيونية هي اليهودية

1. Gershom Scholem, *From Berlin to Jerusalem: Youth Memoirs*, Jerusalem: Am Oved, 1982, p. 34. (باللغة العبرية)

٢ . الاقتباسات التالية من الإصلاحيين مأخوذة من تقييم لموقفهم ، وهي إشكالية ومؤيدة للصهيونية لكنها غنية بالمعلومات ، حيث تشمل الوثائق كاملة . انظر :

Ami Isserof, "Opposition of Reform Judaism to Zionism: A History," August 12, 2005 ، على الموقع الإلكتروني zionism-israel. com.

3. Walter Lacquer, *The History of Zionism*, New York: Tauris Park Paperback, 2003, pp. 338-98.

٤ . أحدث عمل تناول الحركة هو :

Yoav Peled, *Class and Ethnicity in the Pale: The Political Economy of Jewish Workers' Nationalism in Late Imperial Russia*, London: St. Martin's Press, 1989.

5. M. W. Weisgal and J. Carmichael (eds.), *Chaim Weizmann: A Biography by Several Hands*, New York: Oxford University Press, 1963.

6. Elie Kedourie, *Nationalism*, Oxford: Blackwell, 1993, p. 70.

7. Shlomo Avineri, *The Making of Modern Zionism: Intellectual Origins of the Jewish State*, New York: Basic Books, 1981, pp. 187-209.

٨ . يمكنك تحميل الكتاب مجاناً من موقع : jewishvirtuallibrary.org.

٩ . انظر :

Eliezer Shweid, *Homeland and the Promised Land*, Tel Aviv: Am Oved, 1979, p. 218. (باللغة العبرية)

10. Micha Yosef Berdichevsky, On Both Sides,

ورد في :

Asaf Sagiv, "The Fathers of Zionism and the Myth of the Birth of the Nation," *Techelt*, 5 (1998), p. 93. (باللغة العبرية)

١١ . يمكن العثور على نقاش جيد حول هذه الخيارات في :

Adam Rovner, *In the Shadow of Zion*: Promised Lands Before Israel, New York: NYU Press, 2014.

١٢ . يمكن العثور على تلخيص ممتاز لهذه النقطة مع مراجع مناسبة في مقالة :

Stephen Sizer "The Road to Balfour: The History of Christian Zionism," at balfourproject.org.

13. Ingrid Hjelm and Thomas Thompson (eds.), *History, Archaeology and the Bible, Forty Years after "Historicity"*, London and New York: Routledge, 2016.

14. Ilan Pappe, "Shtetl Colonialism: First and Last Impressions of Indigeneity by Colonised Colonisers," *Settler Colonial Studies*, 2:1 (2012), pp. 39-58. 15.

15. Moshe Bellinson, "Rebelling Against Reality," in *The Book of the Second Aliya*, Tel Aviv: Am Oved, 1947 (باللغة العبرية) p.48.

يعد هذا الكتاب ثاني أضخم مجموعة للمذكرات اليومية والرسائل والمقالات للعليا الثانية [الهجرة الثانية لليهود إلى أرض فلسطين حيث تمت في الفترة من العام ١٩٠٤ وحتى العام ١٩١٤ ، هاجر خلالها قرابة ٤٠ ألف يهودي إلى فلسطين] .

16. Yona Hurewitz, "From Kibush Ha-Avoda to Settlement," in *The Book of the Second Aliya*, p. 210.

17. Ilan Pappe, "The Bible in the Service of Zionism," in *Hjelm and Thompson, History, Archaeology and the Bible*, pp. 205-18.

١٨ . لمناقشة هذه الأعمال واعتماد النموذج الكولونيالي في البحث حول الصهيونية ، انظر :

Uri Ram, "The Colonisation Perspective in Israeli Sociology," in Ilan Pappe (ed.), *The Israel/Palestine Question*, London and New York: Routledge, 1999, pp. 53-77.

19. Michael Prior, *The Bible and Colonialism: A Moral Critique*, London: Bloomsbury 1997.

٢٠ . يتم بحث هذه الموضوعات على نحو مستفيض في كتاب ممتاز متوفر للأسف باللغة العبرية :

Sefi Rachlevski, *The Messiah's Donkey*, Tel Aviv: Yeditot Achronot, 1998.

٢١ . ظهرت هذه على صفحة الفيسبوك الرسمية الخاصة بها في ١ يوليو/تموز ٢٠١٤ ، وتناقلتها وسائل الإعلام الإسرائيلية بكثافة .

٢٢ . ورد في :

Jonathan K. Crane, "Faltering Dialogue? Religious Rhetoric of Mohandas Ghandi and Martin Buber," *Anaskati Darshan*, 3:1 (2007), pp. 34-52.

انظر أيضاً :

A. K. Ramakrishnan, "Mahatma Ghandi Rejected Zionism," *The Wisdom Fund*, August 15, 2001, at twf.org.

٢٣ . ورد في : Avner Falk, "Buber and Ghandi," Ghandi Marg, 7th year, October 1963, p. 2.

ثمة مواقع عدة مثل «أرشيف غاندي» Ghandi Archives تنشر أيضاً الحوار الكامل .

٢٤ . كتاب :

Ben-Zion Dinaburg, *The People of Israel in their Land: From the Beginning of Israel to the Babylonian Exil;*

نُشر باللغة العبرية في العام ١٩٣٦ ، ثم نُشر في مجلد ثانٍ بعنوان : إسرائيل في المنفى *Israel in Exile* في العام ١٩٤٦ .

25. Martin Gilbert, *The Atlas of the Arab-Israeli Conflict*, Oxford: Oxford University Press, 1993.

٢٦ . الرسالة منشورة على الموقع الرسمي بتاريخ ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤ .

27. Tom Segev, One Palestine, Complete, London: Abacus, 2001, p. 401.

الفصل الرابع

الصهيونية ليست حركة استعمارية

1. Benjamin Beit-Hallahmi, *Original Sins: Reflections on the History of Zionism and Israel*, London: Palgrave Macmillan, 1992, p. 74.

2. Patrick Wolfe, "Settler Colonialism and the Logic of Elimination of the Native", *Journal of Genocide Research*, 8:4 (2006), pp. 387-409.

٣ . المرجع السابق .

٤ . انظر : Pappe, Shtetl Colonialism .

٥ . لمناقشة هذه الأعمال واعتماد النموذج الكولونيالي في البحوث المتعلقة بالصهيونية ، انظر :

Ram, "The Colonisation Perspective in Israeli Sociology".

6. Natan Hofshi, "A Pact with the Land," in *The Book of the Second Aliya*, p. 239.

٧ . درستُ هذه العلاقات بالتفصيل في كتاب :

Pappe A History of Modern Palestine, pp. 108-16.

8. Khalidi, *Palestinian Identity*, p. 239.

٩ . انظر :

Pappe, *A History of Modern Palestine*, pp. 109-16.

١٠ . انظر :

Ilan Pappe, *The Ethnic Cleansing of Palestine*, Oxford: Oneworld, 2006, pp. 29-39.

إيلان بابيه ، التطهير العرقي في فلسطين ، ترجمة أحمد خليفة ، (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ٢٠٠٧) .

11. Pappe, *The Rise and Fall of a Palestinian Dynasty*, pp. 283-7.

١٢ . لتحليل مستفيض ، انظر :

Ilan Pappe, *The Idea of Israel: A History of Power and Knowledge*, London and New York: Verso, 2010, pp. 153-78.

الفصل الخامس

الفلسطينيون غادروا وطنهم طوعاً عام ١٩٤٨

1. Nur Masalha, *Expulsion of the Palestinians: The Concept of "Transfer" in Zionist Political Thought*, 1882-1948, Washington: Institute for Palestine Studies, 1992.

نور الدين مصالحة، طرد الفلسطينيين: مفهوم «الترانسفير» في الفكر والتخطيط الصهيونيين ١٨٨٢ - ١٩٤٨، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٢).

٢. انظر:

Anita Shapira, *Land and Power*, New York: Oxford University Press, 1992, pp. 285-6.

٣. ورد في:

David Ben-Gurion, *The Roads of Our State*, Am Oved: Tel Aviv, 1938, pp. 179-180 (باللغة العبرية).

٤. المرجع السابق.

٥. انظر إلى الرسالة مترجمة في موقع: palestineremembered.com.

6. Yosef Gorny, *The Arab Question and the Jewish Problem*, Am Oved: Tel Aviv, 1985, p. 433. (باللغة العبرية)

7. Benny Morris, *Righteous Victims: A History of the Zionist-Arab Conflict, 1881-1999*, New York: Random House, 2001, p. 142.

8. Masalha, *Expulsion of the Palestinians*, p. 117.

٩. انظر تقرير إيريك بيندر في صحيفة معاريف، ٣١ مارس/آذار ٢٠٠٨.

10. Berl Katznelson, *Writings*, Tel Aviv: Davar, 1947, Vol. 5, p. 112.

١١. الأرشيف الصهيوني المركزي، تقرير الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية، ٧ مايو/أيار ١٩٤٤، ص ١٧ - ١٩.

Central Zionist Archives, Minutes of the Jewish Agency Executive, May 7, 1944, pp. 17-19.

١٢. الأرشيف الصهيوني المركزي، تقرير الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية، ١٢يونيو/حزيران ١٩٤٤، ص ٣١-٢.

Central Zionist Archives, Minutes of the Jewish Agency Executive, June 12, 1938, pp. 31-2.

١٣ . المرجع السابق .

١٤ . المرجع السابق .

15. Shay Hazkani, "Catastrophic Thinking: Did Ben-Gurion Try to Re-write History?," *Haaretz*, May 16, 2013.

١٦ . المرجع السابق .

١٧ . المرجع السابق .

١٨ . أول شخص يفنّد هذه الدعوات هو الصحفي الإيرلندي إرسكين تشايلدز Erskine Childs في مجلة ذا سبكتيتور *The Spectator* ، في ١٢ مايو/أيار ١٩٦١ .

19. Ilan Pappe, "Why were they Expelled?: The History, Historiography and Relevance of the Refugee Problem," in Ghada Karmi and Eugene Cortan (eds.), *The Palestinian Exodus, 1948-1988*, London: Ithaca 1999, pp. 37-63.

٢٠ . انظر: Pappe, *The Ethnic Cleansing of Palestine*.

21. Avi Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World*, London: Penguin, 2014.

٢٢ . المرجع السابق .

23. Avi Shlaim, *Collusion Across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement and the Partition of Palestine*, New York: Columbia University Press, 1988.

٢٤ . تم إثبات هذا الأمر على نحو مقنع للغاية من قبل المؤرخ الإسرائيلي سمحا فلابان Simha Flapan في كتابه ولادة إسرائيل : أساطير وحقائق

The Birth of Israel: Myths and Realities, New York: Pantheon, 1988.

٢٥ . تم الكشف عن مواد جديدة ومهمة حول هذه الانعطافة في كتاب جديد من تأليف إيرين جينزير :

Irene Gendzier, *Dying to Forget: Oil, Power, Palestine, and the Foundations of US Policy in the Middle East*, New York: Columbia University Press, 2015.

26. Ahmad Sa'di, "The Incorporation of the Palestinian Minority by the Israeli State, 1948-1970: On the Nature, Transformation and Constraints of Collaboration," *Social Text*, 21:2 (2003), pp. 75-94.

27. Walid Khalidi, "Plan Dalet: Master Plan for the Conquest of Palestine," *Journal of Palestine Studies*, 18:1 (1988), pp. 4-33.

28. Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited*, Cambridge: Cambridge University Press, 2004, p. 426.

٢٩ . وزارة الخارجية الأمريكية ، تقرير خاص حول التطهير العرقي ، ١٠ مايو/أيار ١٩٩٩ .

٣٠ . وضحتُ هذا الأمر بالتفصيل في كتابي التطهير العرقي في فلسطين .

الفصل السادس

حرب يونيو ١٩٦٧ كانت حرباً لا بد منها

١ . لا يتفق الجميع مع هذا الأمر . انظر :

Avi Shlaim, *Israel and Palestine: Reprisals, Revisions, Refutations*, New York and London: Verso, 2010.

2. Shlaim, *Collusion Across the Jordan*.

٣ . للمزيد عن هذا اللوبي وطريقة عمله ، انظر :

Tom Segev, 1967: *Israel, the War, and the Year that Transformed the Middle East*, New York: Holt and Company, 2008, and Ilan Pappe, "The Junior Partner: Israel's Role in the 1958 Crisis," in Roger Louis and Roger Owen (eds.), *A Revolutionary Year: The Middle East in 1958*, London and New York: I. B. Tauris 2002, pp. 245-74.

4. Pappe, The Junior Partner.

٥ . المرجع السابق .

٦ . المرجع السابق .

٧ . أرشيف بن غوريون ، يوميات بن غوريون ، ١٩ أغسطس/آب ١٩٥٨ .

Ben-Gurion Archive, Ben-Gurion Dairy, August 19, 1958.

٨ . للاطلاع على رواية أمينة وموثوق بها لهذا الأحداث انظر :

David Shaham, *Israel: The First Forty Years*, Tel Aviv: Am Oved 1991, pp. 239-47 (باللغة العبرية) .

٩ . انظر: See Shalim, *The Iron Wall*, pp. 95-142.

10. Pappe, "The Junior Partner," pp. 251-2.

11. Ami Gluska, *The Israeli Military and the Origins of the 1967 War: Government, Armed Forces and Defence Policy, 1963-1967*, London and New York: Routledge 2007, pp. 121-122.

١٢ . ناقشت هذه المسألة بالتفصيل في :

Ilan Pappe, "Revisiting 1967: The False Paradigm of Peace, Partition and Parity," *Settler Colonial Studies*, 3:3-4 (2013), pp. 341-51.

١٣ . بطريقته المعهودة ، يأخذ نورمان فينكلستاين الرواية الرسمية لإسرائيل كما يقدمها أبا إيبان [وزير خارجية إسرائيل في الأعوام من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٤] ، أحد أفضل المتحدثين باسم الدولة العبرية ، ويدمّرها . انظر كتابه :

Norman G. Finkelstein, *Image and Reality of the Israel-Palestine Conflict*, London and New York: Verso, 2003, pp. 135-45.

١٤ . من حوار أجراه رابين في ١٢ مايو/أيار ١٩٦٧ مع وكالة أنباء يونايتد برس إنترناشيونال UPI هدد فيها أيضاً بإسقاط النظام السوري . انظر :

Jeremy Bowen, *Six Days: How the 1967 War Shaped the Middle East*, London: Simon and Schuster UK, 2004, pp. 32-3.

١٥ . المرجع السابق .

١٦ . انظر :

Avi Shlaim, "Walking the Tight Rope," in Avi Shlaim and Wm. Roger Louis (eds.), *The 1967 Arab-Israeli War: Origins and Consequences*, Cambridge: Cambridge University Press, 2012, p. 114.

17. Finkelstein, *Image and Reality*, pp. 125-35.

18. Moshe Shemesh, *Arab Politics, Palestinian Nationalism and the Six Day War*, Brighton: Sussex Academic Press, 2008, p. 117.

١٩ . الأرشيف الوطني الإسرائيلي ، محاضر اجتماعات الحكومة ، ١١ و١٨ يونيو/حزيران ١٩٦٧ .

Israel State Archives, minutes of government meetings, June 11 and 18, 1967.

20. Valerie Zink, "A Quiet Transfer: The Judaization of Jerusalem," *Contemporary Arab Affairs*, 2:1 (2009), pp. 122-33.

٢١ . الأرشيف الوطني الإسرائيلي ، محاضر اجتماع الحكومة ، ٢٦ يونيو/حزيران ١٩٦٧ .

Israel State Archives, minutes of government meeting, June 26, 1967.

22. *Haaretz*, June 23, 1967.

23. Dan Bavli, Dreams and Missed Opportunities, 1967-1973, Jerusalem: Carmel 2002 (باللغة العبرية) .

٢٤ . المرجع السابق ، ص ١٦ .

25. Noam Chomsky "Chomsky: Why the Israel-Palestine 'Negotiation' are a Complete Farce," Alternet.org, September 2, 2013.

26. Idith Zertal and Akiva Eldar, *The Lords of the Land: The War Over Israel's Settlements in the Occupied Territories*, 1967-2007, New York: Nation Books, 2009.

27. Mazin Qumsiyeh, Popular Resistance in Palestine: A History of Hope and Empowerment, London: Pluto Press, 2011.

مازن قمصية ، المقاومة الشعبية في فلسطين : تاريخ حافل بالأمل والإنجاز ، (رام الله : مواطن ، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ، ٢٠٠٥) .

الفصل السابع

إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط

١ . يمكن الاطلاع على وصف تفصيلي لهذه الحياة في :

Ilan Pappe, *The Forgotten Palestinians: A History of the Palestinians in Israel*, New Haven and London: Yale University Press, 2013, pp. 46-93.

2. Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited*, p. 471.

٣ . انظر : Pappe, *The Ethnic Cleansing of Palestine*, pp. 181-7

4. Shira Robinson, "Local Struggle, National Struggle: Palestinian Responses to the Kafr Qasim Massacre and its Aftermath, 1956-66," *International Journal of Middle East Studies*, 35 (2003), pp. 393-416.

5. Natan Alterman, "A Matter of No Importance," *Davar*, September 7, 1951.

6. Natan Alterman, "Two Security Measures," *The Seventh Column*, Vol. 1, p. 291 (باللغة العبرية)

٧ . ذكرت هذه في كتاب *The forgotten Palestinians* (الفلسطينيون المنسيون) .

٨ . انظر : Pappe, *The Forgotten Palestinians*, p. 65.

٩ . انظر تقرير :

Adalah, "An Anti-Human Rights Year for the Israeli Supreme Court," December 10, 2015, at adalah.org.

نُشر تقرير منظمة «عدالة» باللغة العربية :

عدالة «١٠٠ قرارات لمحكمة الاحتلال العليا تنتهك حقوق الإنسان» ، ١١ ديسمبر/كانون ٢٠١٥ ، على الموقع الإلكتروني : adalah.org .

10. The Jerusalem Post, November 24, 2011.

١١ . انظر :

Ilan Pappe, "In Upper Nazareth: Judaisation," *London Review of Books*, September 10, 2009.

١٢ . انظر :

Amnon Sella, "Custodians and Redeemers: Israel's Leaders' Perceptions of Peace, 1967-1979," *Middle East Studies*, 22:2 (1986), pp. 236-51.

13. Motti Golani, Palestine Between Politics and Terror, 1945-1947, Brandeis: Brandeis University Press, 2013, p. 201.

١٤ . يمكن العثور على وصف تفصيلي مروع لكل عملية تدمير تقريباً في الموقع الإلكتروني لـ«الحركة الإسرائيلية ضد هدم البيوت»

Israeli Committee Against House Demolitions (ICAHD): ichad.org.

١٥ . انظر تقرير منظمة «ييش دين» الإسرائيلية [وهي منظمة تطوعية تدافع عن حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة] :

Yesh Din, "Law Enforcement on Israeli Civilians in the West Bank," at yesh-din.org.

نُشر التقرير باللغة العربية :

يش دين ، «تطبيق القانون على المدنيين الإسرائيليين المشتبه باعتدائهم على فلسطينيين» ، ٣٠ مارس/آذار ٢٠١٧ ، على الموقع الإلكتروني : yesh-din.org .

١٦ . انظر : "Israel and Occupied Palestinian Territories," at amnesty.org.

١٧ . عدد الضحايا أكثر دقة من العام ١٩٨٧ فصاعداً ، لكن ثمة مصادر موثوقة حول الفترة ككل . انظر تقارير الضحايا التي أصدرتها منظمة «بتسيلم» [مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة] ، وتصفح القسم الخاص بالإحصائيات على موقعها : btselem.org . وتشمل مصادر أخرى «المركز الإعلامي الدولي للشرق الأوسط» IMEMC وتقارير «مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية» UN OCHA .

١٨ . يمكن الاطلاع على أحد التقارير المفصّلة حول أعداد الأسرى في :

Mohammad Ma'ri, "Israeli Forces Arrested 800,000 Palestinians since 1967," *The Saudi Gazette*, December 12, 2012.

١٩ . انظر الوثيقة في مكتبة هاري ترومان على موقع : trumanlibrary.org :

Harry Truman Library, "The War Relocation Authority and the Incarceration of the Japanese-Americans in the Second World War," at trumanlibrary.org.

٢٠ . انظر «التعذيب في السجون الإسرائيلية» ، ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤ ، على موقع «ميدل إيست مونيتور» .

"Torture in Israeli Prisons," October 29, 2014, at middleeastmonitor.com

21. Oren Yiftachel and As'ad Ghanem, "Towards a Theory of Ethnocratic Regimes: Learning from the Judaisation of Israel/Palestine," in E. Kaufman (ed.), *Rethinking Ethnicity, Majority Groups and Dominant Minorities*, London and New York: Routledge, 2004, pp. 179-97.

٢٢ . انظر :

Uri Davis, *Apartheid Israel: Possibilities for the Struggle from Within*, London: Zed Books, 2004.

الفصل الثامن

خرافات أوسلو

1. Masalha, *Expulsion of the Palestinians*, p. 107.

2. Walid Khalidi, "Revisiting the UNGA Partition Resolution," Journal of Palestine Studies, 27:1 (1997), pp. 5-21.

٣ . يمكن العثور على أفضل رواية حول التطورات التي أفضت إلى اتفاقية أوسلو في :

Hilde Henriksen Waage, "Postscript to Oslo: The Mystery of Norway's Missing Files," *Journal of Palestine Studies*, 38:1 (2008), pp. 54-65.

٤ . انظر «اتفاقية أسلو الانتقالية ١٩٩٣» :

"1993 Oslo Interim Agreement," at israelipalestinian.procon.org.

٥ . انظر :

Ian Black, "How the Oslo Accord Robbed the Palestinians," Guardian, February 4, 2013.

٦ . انظر «محضر اجتماع : قمة طابا – جلسة رسمية عامة» على موقع : thepalestinepapers.com.

"Meeting Minutes: Taba Summit_Plenary Session," at thepalestinepapers.com.

7. Ilan Pappe, *The Making of the Arab-Israeli Conflict*, 1948-1951, London and New York: I.B. Tauris, 1992, pp. 203-43.

8. Robert Bowker, Palestinian Refugees: *Mythology, Identity and the Search for Peace*, Boulder: Lynne Rienner Publishers, 2003, p. 157.

9. Meron Benvenisti, *West Bank Data Project: A Survey of Israel's Politics*, Jerusalem: AEI Press, 1984.

10. Robert Malley and Hussein Agha, "Camp David: The Tragedy of Errors," *New York Review of Books*, August 9, 2001.

11. Daniel Dor, The Suppression of Guilt: *The Israeli Media and the Reoccupation of the West Bank*, London: Pluto Press, 2005.

12. Raviv Drucker and Ofer Shelah, *Boomerang*, Jerusalem: Keter, 2005.(باللغة العبرية)

١٣. للاطلاع على النص الكامل، انظر:

Sharm El-Sheikh Fact-Finding Committee Report: Mitchell Report, April 30, 2001, at eeas.europa.eu.

الفصل التاسع
خرافات غزة

1. Ilan Pappe, "The Loner Desparado: Oppression, Nationalism and Islam in Occupied Palestine," in Marco Demchiles (ed.), *A Struggle to Define a Nation* (forthcoming with Gorgias Press).

2. Pappe, *The Idea of Israel*, pp. 27-47.

٣. المرجع السابق، ص ١٥٣ – ٧٨.

٤. يمكن الاطلاع على مقاربة مختلفة عن حماس في:

Sara Roy, *Hamas and Civil Society in Gaza: Engaging the Islamist Social Sector*, Princeton: Princeton University Press, 2011.

5. Yehuda Lukacs, *Israel, Jordan, and the Peace Process*, Albany: Syracuse University Press, 1999, p. 141.

٦. ورد في:

Andrew Higgins, "How Israel Helped to Spawn Hamas," *Wall Street Journal*, January 24, 2009.

7. Shlomi Eldar, *To Know the Hamas*, Tel Aviv: Keter, 2012.(باللغة العبرية)

8. Ishaan Tharoor, "How Israel Helped to Create Hamas," *Washington Post*, July 30, 2014.

٩. [المؤلف اليهودي الأميركي مايكل] شابون في حوار مع صحيفة هآرتس، ٢٥ إبريل/نيسان ٢٠١٦.

١٠. لتحليل جيد يقدمه طالب جامعي حول كيفية توظيف نتنياهو لـ«صدام الحضارات»، انظر:

Joshua R. Fattal, "Israel vs. Hamas: A Clash of Civilizations?," *The World Post*, August 22, 2014, at huffingtonpost.com.

11. "Hamas Accuses Fatah over Attack," Al Jazeera, December 15, 2006.

١٢ . هذه إحدى روايات الشهود الكثيرة في تلك الأيام العصيبة :

Ibrahim Razzaq, "Reporter's Family was Caught in the Gunfire," *Boston Globe*, May 17, 2007.

13. "Palestine Papers: UK's MI6 'tried to weaken Hamas'," BBC News, January 25, 2011, at bbc.co.uk.

14. Ian Black, "Palestine Papers Reveal MI6 Drew up Plan for Crackdown on Hamas, *Guardian*, January 25, 2011.

١٥ . يمكن الاطلاع على جانب من آرائه في :

Yuval Steinitz, "How Palestinian Hate Prevents Peace," *New York Times*, October 15, 2013.

16. Reshet Bet, Israel Broadcast, April 18, 2004.

١٨ . بيني موريس ، القناة الأولى ، ١٨ إبريل/نيسان ٢٠٠٤ . انظر أيضاً :

Joel Beinin, "No More Tears: Benny Morris and the Road Back from Liberal Zionism," *MERIP*, 230 (Spring 2004).

18. Pappe, "Revisiting 1967."

19. Ari Shavit, "PM Aide: Gaza Plan Aims to Freeze the Peace Process," *Haaretz*, October 6, 2004.

20. *Haaretz*, April 17, 2004.

21. Pappe, "Revisiting 1967."

٢٢ . للاطلاع على تحليل ممتاز مكتوب حول اليوم نفسه ، انظر :

Ali Abunimah, "Why All the Fuss About the Bush-Sharon Meeting," *Electronic Intifada*, April 14, 2014.

٢٣ . ورد في صحيفة يديعوت أحرونوت ، ٢٢ إبريل/ نيسان ٢٠١٤ .

٢٤ . انظر :

"Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory," on the ICJ website, icj-cij.org.

٢٥ . في البداية ، في مارس/آذار ٢٠٠٤ ، كان بيلين ضد فك الارتباط ، لكن اعتباراً من يوليو/تموز ٢٠٠٤ أعلن تأييده له صراحةً (مقابلة مع القناة الأولى ، ٤ يوليو/تموز ٢٠٠٤) .

٢٦ . انظر أرقام وإحصائيات الضحايا على موقع منظمة «بتسيلم» الإلكتروني : btselem.org .

27. Leslie Susser, "The Rise and Fall of the Kadima Party," *Jerusalem Post*, August 8, 2012.

28. John Dugard, *Report of the Special Rapporteur on the Situation of the Human Rights in the Palestinian Territories Occupied by Israel since 1967*, UN Commission on Human Rights, Geneva, March 3, 2005.

٢٩ . انظر إلى تحليل : Roni Sofer in *Ma'ariv*, September 27, 2005 .

30. Anne Penketh, "US and Arab States Clash at the UN Security Council," *Independent*, March 3, 2008.

31. David Morrison, "The Israel-Hamas Ceasefire," *Sadaka*, 2nd edition, March 2010, at web.archive.org.

32. "WikiLeaks: Israel Aimed to Keep Gaza Economy on the Brink of Collapse", *Reuters*, January 5, 2011.

33. Morrison, "The Israel-Hamas Ceasefire."

٣٤ . انظر تقرير منظمة «بتسيلم» حول ضحايا عملية «الرصاص المصبوب» في غزة :

B'Tselem report "Fatalities during Operation Cast Lead", at btselem.org.

35. "Gaza Could Become Uninhabitable in Less Than Five Years Due to Ongoing 'De-development'," UN News Centre, September 1, 2015, at un.org.

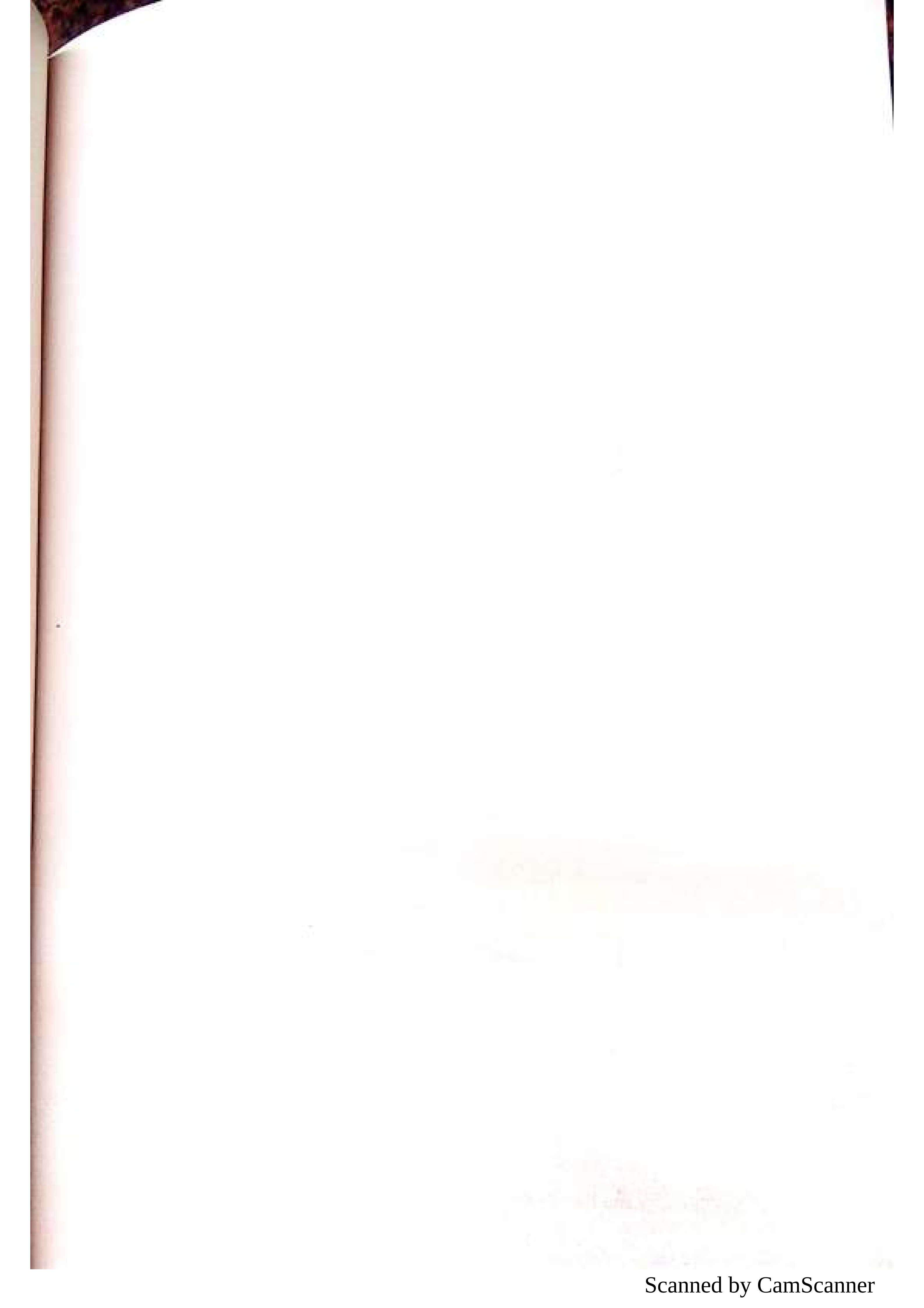
الفصل العشر

حل الدولتين هو السبيل الوحيد للمضي قدماً

1. Daniel Clinton, "Jeremy Corbyn Appears to Compare Supporters of Israel with ISIS at Release of Anti-Semitism Report," *Jerusalem Post*, June 30, 2016.

٢ . حول القاموس ، انظر :

Noam Chomsky and Ilan Pappe, *On Palestine*, London: Penguin, 2016.



فهرس الأعلام، والأسماء والأماكن

أ

ج

ح

خ

د

ذ

ر

ز

س

ش

ص

ل

م

هـ

و

ي



TEN MYTHS ABOUT ISRAEL

عشر خرافات عن إسرائيل



في هذا الكتاب، يفنّد المؤرّخ والبروفيسور إيلان بابيه ـ أحد أبرز المؤرّخين الجدد في إسرائيل ـ جملة من الأفكار المتنازع عليها أو الخرافات، كما يصفها، المتعلقة بأصول دولة إسرائيل وهويّتها.

يتصدّى بابيه، في هذا الكتاب، لعشر خرافات تبدو في الخطاب الإسرائيليّ السائد ثوابت غير قابلة للطعن، حيث تبنّتها الماكنة الإعلاميّة ودعمتها المؤسّسة العسكريّة وردّدتها النخب السياسيّة والأكاديميّة على نحو مضلّل، لتشكّل هذه الخرافات الأساس الذي تستند إليه ممارسات دولة الاحتلال ممعنة في تكريس سياساتها الاستيطانيّة الاجتثاثيّة القائمة على طرد سكان البلاد الأصليّين، أي الشعب الفلسطينيّ، ومواصلة ممارساتها العنصريّة بحقّهم، وبالتالي إطالة أمد الصراع.

من بين الخرافات، التي يعاينها بابيه هنا، الادّعاء الذي لا تفتأ المؤسّسة الإسرائيليّة الرسميّة تكرّره، بأنّ فلسطين كانت أرضًا خالية حين صدر وعد بلفور، كما يقارب الصهيونيّة وعلاقتها باليهوديّة، والعلاقة بين الصهيونيّة والاستعمار؛ كذلك يفنّد الطرح الذي يتمّ الترويج له بأنّ الفلسطينيّين غادروا أرضهم في العام 1948 طوعًا، وبأنّ حرب 1967 فرضت على إسرائيل. ويسعى بابيه إلى تفكيك الخرافة القائلة بأنّ «إسرائيل هي الدولة الديمقراطيّة الوحيدة في الشرق الأوسط»، ويستجلي أيضًا الأسباب الحقيقيّة لفشل اتّفاقيّة السلام مع الفلسطينيّين، ودوافع العدوان الإسرائيليّ المتكرّر على غزّة، قبل أن يخلص إلى أنّ حلّ الدولتين لم يعد قائمًا أو قابلًا للتحقيق.

وهكذا، من خلال مقاربة استقصائيّة تاريخيّة وسياسيّة ضافية، يعمد بابيه إلى دحض كلّ الخرافات التي يفترض أنّها «تشرعن» الكيان الصهيونيّ، مثبتًا أنّها محض افتراءات على الواقع، وتحريفات عن الوقائع.

المترجمة سارة ح. عبد الحليم: باحثة ومترجمة من فلسطين، حائزة على ماجستير الفلسفة في دراسات الشرق الأوسط الحديث من جامعة أوكسفورد / بريطانيا. تترجم عن الإنجليزيّة والإسبانيّة والتركيّة. من أعمالها المترجمة عن الإنجليزيّة، **«وسطاء الخداع: كيف قوّضت الولايات المتحدة الأمريكيّة عمليّة السلام في الشرق الأوسط» لمؤلّفه رشيد الخالدي**، المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت، 2015. كما نشرت عدّة ترجمات عن الأدب الإسبانيّ في صحف ومجلّات ثقافيّة عربيّة.


9 786144 198810

